أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

مركز
الدراسات
والبحوث

الإعلام الأمني:
المشكلات والحلول

الرياض
١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م

٢٩٤

الإعلام الأمني:
المشكلات والحلول

تقديـــــم

إذا كان الإعلام يمثل اليوم قوة تطاول قوة السلاح بل ربما قد تتجاوز سلطة وسائل الإعلام ونفوذها وهيمنتها في بعض الحالات والظروف وتأثيرات أشد أنواع الأسلحة فتكاً ودماراً على نفوس وعقول الأفراد والجماعات الموجهة إليهم، فإذا كان هذا هو حال الإعلام عموماً فإن الإعلام الأمني يتميز بخطورة وحساسية تتطلب وعياً وحذراً شديدين من الجهات التي تتولى إعداد الرسائل الإعلامية الأمنية فقد تؤدي بعض هذه الرسائل إلى نتائج معاكسة لما أرادت أن تذهب إليه، إذا لم تتمكن الجهات أوالأفراد المعنيين بالتوعية الأمنية من حسن إعداد الرسالة الإعلامية ومن حسن ضبط وسائل إيصالها واختيار الجمهور الذي تستهدفه الرسالة وبالوقت والظرف المناسبين أيضاً.

ولقد دعت أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية لمختلف المشكلات المرتبطة بالإعلام الأمني، ولذا فقد جاءتنظيمها لهذه الندوة العلمية المهمة بالتعاون مع جامعة الأزهر لبحث هذه المشكلات ولمحاولة إيجاد الحلول الملائمة لتجاوزها كي يصل الإعلام الأمني في الدول العربية إلى المستوى اللائق الذي يمكنه من تحقيق أهدافه في دعم الأمن والاستقرار في المنطقة العربية.

وإذ تضع الأكاديمية أعمال هذه الندوة وتوصياتها في خدمة الأجهزة

الإعلامية عموماً والأمنية منها خصوصاً فإنها تأمل من تتحقق كافة الأهداف التي كانت وراء انعقاد وتنظيم هذه الندوة العلمية المهمة .

والله من وراء القصد، ، ، ،

رئيس

أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

أ.د. عبدالعزيز بن صقر الغامدي

المقدمـــــة

تمثل المكتسبات التي تحققت للمجتمعات العربية في المجالات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية جانباً بارزاً من المنجزات الحضارية المهمة في العصر الحديث، ولم يكن ذلك ليتحقق إلا بالجهود الأمنية العربية المشتركة بيد أن الملاحظ في الآونة الأخيرة ظهور انماط جديدة للجريمة والانحراف في المجتمع تستدعي الطرح العلمي في ظل الإعلام الفاعل المؤثر الذي يأخذ دوره في التصدي والتوعية وبناء الفرد بنية جيدة وتحصينه ضد متغيرات العصر الحالي وسبل الاتصال والإعلام فيه.

فنحن نعيش الآن في عصر العولمة الذي تلاشت فيه الحدود، وانطلقت بحرية حركة المعلومات إقليمياً وعالمياً دون رقابة أو سيطرة.

وبما للاتصال والإعلام من قوى مؤثرة أثبتتها العديد من الدراسات مما يؤهله لأداء أدوار مساندة ومهمة في مكافحة الظواهر الشاذة في المجتمع، فإن عقد ندوة علمية تهتم بموضوع الإعلام الأمني يصبح في غاية الأهمية، فالاتصال والإعلام يمكن أن يقوما بإسهامات فعالة ومؤثرة من خلال توفير أجواء إعلامية صحية، وتوعية المواطن العربي بخطورة التيارات الفكرية المنحرفة الوافدة إلى بيئتنا العربية ومجتمعنا العربي الكبير.

وتطرح أبحاث الندوة تطور مضمون وسائل الإعلام وظهور الإعلام التخصصي. والتوعية الأمنية، والأسس التي يجب أن تبنى عليها والاستراتيجيات التي على وسائل الإعلام اتباعها للمساعدة في تحقيق الأمن الوطني الذي يعتبره أحد عناصر الأمن الشامل، و اهتمام المؤسسات الإعلامية بمعالجة القضايا الأمنية بطريقة واعية بعيدة عن المبالغة في طرحها،

و أهمية التوعية الدينية في مناهضة الظواهر السلبية من خلال تفعيل واع لأهداف الإعلام الإسلامي .

كما أن على الإعلام الإسهام في مواجهة القضايا العالمية المشتركة خصوصاً فيما يتعلق بالنواحي الأمنية أو الاقتصادية أو الثقافية ، مع الأخذ بالاعتبار أهمية تقنيات الاتصال الحديثة وتوظيفها لدعم التعاون الدولي الإعلامي .

والله ولي التوفيق ، ،

د. حمزة بن أحمد بيت المال

المشرف العلمي

التوعية الأمنية ما لها وما عليها

أ. سيد عبدالرؤوف

التوعية الأمنية ما لها وما عليها

مقدمـــة

تستمد التوعية الأمنية أهميتها وخطورتها من ارتباطها بعدد من القضايا والاعتبارات الحيوية والخطيرة التي لعل أهمها ما يلي :

١ ـ الأهمية الحيوية للأمن في حياة الشعوب واستقرارها وقدرتها على التنمية والازدهار .

٢ ـ اتساع نطاق مفهوم الأمن الشامل ليشمل كل جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

٣ ـ عجز أي جهاز أمني عن القيام وحده بمهمة توفير الأمن وحمايته .

٤ ـ الأهمية الحيوية لدور المجتمع أفراداً وجماعات في توفير الأمن وحمايته . وبالتالي تكامل جهود الشرطة والشعب لتكون في خدمة الشعب وفي خدمة الوطن .

٥ ـ خطورة الجهل بأهمية الأمن وحيوية دور الأجهزة الأمنية والقوانين والأنظمة الحاكمة لحركة المجتمع وعلاقات أفراده . . . ويقابل ذلك الدور المهم للمعرفة بحيوية الأمن ودور رجاله الاجتماعي والاقتصادي والسياسي .

وانطلاقاً من هذا كله كانت هذه المشاركة . . . وكانت هذه الورقة .

لعلنا بحاجة في البداية إلى وضع وتحديد عدد من التعريفات . . . وعن طريق هذا التحديد والربط بين المفاهيم والعناصر يمكن أن نغطي الجوانب المختلفة لموضوعنا . . . وأهم هذه المفاهيم : الأمن، الوعي، التوعية، التوعية الأمنية .

الأمـــن

الأمن من مادة «أ م ن»، في مختار الصحاح «الأمان» و«الأمانة» بمعنى.
وقد «أمن» من باب فهم وسلم.
و(أمانا) و(أمنة) بفتحتين (آمن).
و(الإيمان) التصديق.
والله تعالى (المؤمن) لأنه (آمن) عباده من أن يظلمهم.

وأصل (آمن) (أأمن) بهمزتين لُيِّنت الثانية ومنه (المهيمن) وأصله (مؤامن) لينت الثانية وقلبت ياء كراهة اجتماعها وقلبت الأولى هاء كما يقولون: أراق الماء وهراقه.
و(الأمن) ضد (الخوف) و(الأمنة) الأمن كما مَرَّ.
ومنه قوله تعالى: ﴿ **ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا ... ﴿١٥٤﴾** ﴾ [1].
وقوله جل شأنه: ﴿ **الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ ﴿٤﴾** ﴾ [2].
وقد عرَّف سبحانه كل أمر وميزه بنقيضه.
و(الأمنة) أيضاً الذي يثق بكل أحد وكذا (الأمنة) وزن الهمزة.

و(أمنه) على كذا و(إأتمنه) بمعنى ... وقرئ ﴿ **قَالُوا يَا أَبَانَا مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ ... ﴿١١﴾** ﴾ [3] بين الإدغام والإظهار ... وقال الأخفش: الإدغام أحسن. وتقول (إؤتمن) فلان على ما لم يسم فاعله. فإن ابتدأت به صيّرت الهمزة الثانية واوا وتمامه في الأصل.
و(استأمن) إليه دخل في أمانه.

وقوله تعالى: ﴿ **وَهَٰذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ ﴿٣﴾** ﴾ [4] قال الأخفش: يريد البلد الآمن وهو من الأمن. قال: وقيل (الأمين) (المأمون).

و(أمين) في الدعاء يمد ويقصر. وتشديد الميم خطأ. وقيل: معناه كذلك فليكن. وهو مبني على الفتح مثل أين وكيف لاجتماع الساكنين. وتقول منه (أمَّن) فلان (تأمينا) [٥].

وقد تعدد ورود لفظ (أمن) ومشتقاته في القرآن الكريم (٦٧ اشتقاقاً) بهذه المعاني:

١ ـ أمن صاحبه ـ كفهم ـ وأمنه على ماله وأمنه بماله: وثق به. ومصدره الأمانة ضد الخيانة.

٢ ـ أمن أمنا وأمنة: لم يخف. فهو آمن وهي آمنة وهم آمنون. ومصدره الأمن ضد الخوف.

٣ ـ آمنة: جعل له الأمن.

٤ ـ آمن يؤمن إيمانا: أذعن وصدق.

ومعاني المادة كلها ترجع إلى الاطمئنان [٦].

هذا الاطمئنان والاستقرار وهذه السكينة كفلها الله سبحانه وتعالى لعباده المؤمنين الذين آمنوا به وصدقوا برسوله وبالحق لما جاءهم. وذكر ذلك في قوله تعالى: ﴿ **لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ ۝١ إِيلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ ۝٢ فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ ۝٣ الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ ۝٤** ﴾ [٧]. هذه المنحة التي لا تنهض المجتمعات بل لا تستمر الحياة المستقرة دونها لا تتحقق إلا بجهد اجتماعي منظم وشامل ومتضمن لتوزيع شامل ودقيق للأدوار: أدوار المؤسسات وأدوار الأفراد على حد سواء. وهكذا صار هناك الأمن الشامل وصارت هناك في ذات الوقت تعبيرات ذات دلالات خاصة مثل:

الأمن الخارجي للوطن

ويقصد به حماية التراب الوطني من أي اعتداء وحماية السيادة الوطنية من أي افتئات عليها. وهذه مهمة القوات المسلحة بأفرعها واسلحتها المختلفة.

الأمن الداخلي أو الاجتماعي

ويقصد به أمن الدولة والأفراد والمؤسسات وحماية الأرواح والأموال والأعراض والمنشآت العامة والخاصة من أي عدوان. ومكافحة الجريمة سواء أكانت فردية أو منظمة. وهذه مهمة الشرطة بأجهزتها المختلفة.

الأمن القومي

ويمتد مجاله ليشمل ما هو خارج حدود الوطن . . . وحمايته لا تتوقف على جهد القوات المسلحة وحدها ولكنها تشمل منظومة متكاملة من الأنشطة السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والثقافية مع دول الجوار وغيرها مما يحقق عمقاً استراتيجياً للوطن في كل اتجاه.

الأمن السياسي

ويقصد به مواجهة أي محاولات لزعزعة الاستقرار وإشاعة الخوف وسيادة العنف مما يعوق الحياة الآمنة المستقرة للمواطنين ويهدد جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والذي يعنينا في هذه الورقة ونركز عليه بصفة خاصة هو الأمن الداخلي بشقيه السياسي والاجتماعي.

الوعـــي

الحفاظ على الأمن الداخلي مسئولية مباشرة لجهاز الشرطة . . . ولكنه ليس مسئوليتها وحدها وإنما هو مسئولية المجتمع كله .

فالمفهوم الشامل للأمن يتجاوز الأعمال التقليدية للشرطة من حراسة للمنشآت وتنظيم للمرور وتحر وقبض على مرتكبي الجرائم وتنفيذ الأحكام الصادرة عن الهيئات القضائيةً . وهي الأعمال والمهام التي يحددها على سبيل المثال دستور جمهورية مصر العربية الصادر عام ١٩٧١م في مادته رقم ١٨٤ التي ينص فيها على أن «الشرطة هيئة مدنية نظامية رئيسها الأعلى رئيس الجمهورية» وتؤدي الشرطة واجبها في خدمة الشعب وتكفل للمواطنين الطمأنينة والأمن وتسهر على حفظ النظام والأمن العام والآداب وتتولى تنفيذ ما تفرضه عليها القوانين واللوائح من واجبات وذلك كله على الوجه المبين بالقانون [٨] .

وهذه الوظائف هي ذاتها تقريباً التي عبر عنها الماوردي في حديثه عن مهام الخفيفة بقوله : «حماية البيضة والذب عن الحريم ليتصرف الناس في المعايش وينتشروا في الأسفار آمنين من تغرير بنفس أو مال» وكان الخليفة يكلف بها صاحب كما يكلف رئيس الدولة أو رئيس الوزراء اليوم وزير الداخلية [٩] .

لكن الأمن الاجتماعي مهمة المجتمع كله . . . ومهمة النظام السياسي القائم . . . ومسئولية لتحقيق الأمن . . . واحترام حقوق الإنسان وسيلة لتحقيق الأمن . . . والعمل بمبدأ الشورى وسيلة لتحقيق الأمن . والتربية الدينية للفرد والمجتمع وسيلة لتحقيق الأمن . لأن «أي مجتمع لا يسعده

كثرة القوانين وإصدار القرارات وتعدد جهات السلطة ورجال السلطة» . ولكن سعادة المجتمع في يقظة ضمير أفراده وعفة أبنائه ونزاهة مواطنيه . لأن الغالبية العظمى تستطيع الفرار من قبضة القانون والإفلات من رجال الشرطة ويستخفون من الأعين . ولكنهم لا يستطيعون الهرب من الضمير ويقظته . لأن صاحب العقيدة يصبح ويمسي مراقباً الله ، محاسباً لنفسه ، متيقظاً لأمره ، لا يدعى ما ليس له ، ولا يجحد ما عليه ، ولا يفعل في السر ما يستحي منه في العلانية ، ولا يعمل عملاً في يومه يخاف من المساءلة عليه غداً . ولسان حاله يردد مع الشاعر :

إذا ما خلوت الدهر يوماً فلا تقل خلوت ولكن قل علي رقيب
ولا تحسبن الله يغفل ساعة ولا أن ما تخفيه عنه يغيب

إن المجتمع لا يستغني عن رجال الأمن وسن القوانين . ولكنه مع ذلك لا بد من وجود قلوب يقظة ونفوس حية لأنه كما قال الشاعر :

لن يصلح القانون رادعاً حتى نكون ذوي ضمائر تردع[١٠]

فنحن إذن بصدد الحديث عن وعي اجتماعي شامل ومتعدد النواحي والملامح .

و(وعى) الشيء يعيه وعياً جمعه في وعاء .

و(عى) الحديث حفظه وفهمه وقبله .

و(وعى) الأمر أدركه على حقيقته .

و(الوعي) الحفظ والتقدير .

و(الوعي) الفهم وسلامة الإدراك .

و(الوعي) في علم النفس : شعور الكائن الحي بما في نفسه وما يحيط به[١١] .

ويرى علماء النفس أن الوعي ويطلقون عليه احياناً «الشعور» هو: «مجموع عمليات إدراك الفرد لنفسه وللعالم الخارجي والاستجابة لها». وهو ينعدم عندما يكون الإنسان نائماً أو في حالة إغماء . . . ويقابل الوعي اللاوعي أو اللاشعور وهو المفهوم الذي قامت عليه نظرية التحليل النفسي[١٢].

ويرى الباحثون في علم الاجتماع أن المقصود بالوعي إدراك الفرد لنفسه كعضو في جماعة. ويرى ميد Mead. H. G أنه ينشأ نتيجة الفعل الاجتماعي. إذ تمكن عملية التواصل من أن يعي الفرد لا غيره فقط أي الآخر، بل يرى نفسه أيضاً من منظور الآخر، أي يقوم بدور الآخر إزاء نفسه. وإن استدخال الآخر على هذا النحو لهو شرط ضروري في قيام الوعي[١٣]. ولا نجد أي تعارض من أي نوع وبأي درجة بين تعريف الوعي من الناحية اللغوية الصرف أو عند علماء النفس أو الاجتماع . . . فهو الفهم والإدراك سواء كان للذات في ذاتها أو بما حولها أو باعتبار الإنسان عضواً في جماعة.

لكن الذي يعنينا هنا هو الوعي بالمجتمع وقضاياه ومبادئه ومنظومته الأخلاقية والقانونية والوعي بمفهوم الأمن وعوامل تحقيقه والحفاظ عليه وكذلك بمصادر الخطر عليه والدور الذي يمكن أن تقوم به الأجهزة المنوط بها قانوناً تحقيق ذلك ودور المواطنين أفراداً وجماعات باعتبار أن الشرطة لا تعمل في فراغ ولا في عزلة عن مشاركة المواطنين.

التوعية الأمنية

التوعية في كلمات بسيطة هي إثارة الوعي وتنميته تجاه قضية أو قضايا

معينة بهدف تغيير الأنماط السلوكية أو تغيير وتعديل اتجاهات الرأي العام تجاه هذه القضايا من اتجاهات سلبية إلى اتجاهات إيجابية أو من تعاطف إلى رفض ومواجهة حسب طبيعة القضية وتأثيرها في المجتمع والموقف الذي يتعين على المجتمع اتخاذه منها .

وقد تضافرت عوامل متعددة لتجعل من التوعية الأمنية المؤدية إلى ثقافة أمنية أمراً بالغ الحيوية .

١ ـ فقد نمت المجتمعات وتعقدت وتباعدت المسافات بين الأفراد والتجمعات البشرية وبين السلطة المركزية مما يقضي إقامة جسور من المعلومات من الجانبين .

٢ ـ إن المدنية الحديثة حملت معها الكثير مما يحقق رفاهية الإنسان ويلبي الكثير من احتياجاته . . . وحملت معها في ذات الوقت الكثير مما يؤذي الإنسان ويقوده إلى تدمير نفسه ومجتمعه بقصد أو دون قصد مثل المخدرات والجنس وأفلام العنف وفضلاً عن الحروب الداخلية أو الإقليمية أو العالمية .

٣ ـ إن الإعلام الحديث المتطور حمل معه تيسيراً غير مسبوق في الاتصال وفي المعرفة الإنسانية كما احتوى في ذات الوقت على عناصر ضارة مما يقتضي التوجيه المستمر والإرشاد الدائم لمواجهة التيارات الفكرية المنحرفة . وقضية «عبدة الشيطان» التي ظهرت في بعض البلاد العربية نموذج لما يمكن أن يحدث بدافع التقليد غير الواعي وبسبب تدفق الأموال بغير حساب مع تفكك العلاقات الأسرية وغياب التوجيه الأبوي .

٤ ـ إن ظاهرة مثل ظاهرة التطرف والإرهاب فرضت نفسها على كل المجتمعات دون استثناء . . . وبعد أن كانت في فترة من الفترات وسيلة

لتحقيق أهداف سياسية ـ نبيلة في بعض الحالات مثل عمليات النضال الوطني من أجل التحرر أو من أجل التغيير الداخلي ـ اصبح لها منظمات دولية تستخدم أحدث وسائل الاتصال والتنظيم والتمويل . . . وتشابكت فيها العناصر الداخلية والخارجية وتداخلت الاعتبارات المذهبية بالتوظيف السياسي والعواطف الوطنية بالتخطيط المخابراتي . وهذا يفرض وجود التوعية الأمنية والثقافة الأمنية .

٥ ـ إن العمل الشرطي بما يرمز إليه من السلطة والقوة يشوبه الكثير من سوء الفهم . . . والكثير من احتمالات التجاوز . . . وهذا وذاك يؤديان إلى سلبية المواطن تجاه العمل الشرطي . . . وتجاوز هذه الفجوة يتطلب ضرورة وجود جسر من الفهم والتعاطف عن طريق التوعية الأمنية .

لذلك كله ـ ولغيره من الأسباب ـ ظهر لأول مرة مفهوم : الإعلام الأمني كتعبير ذي دلالة ووظيفة وهيكل إداري وكوادر بشرية وامكانات مادية وتنظيمية .

وإذا أخذنا مثلاً جهاز الإعلام الأمني في إحدى الدول العربية وهي جمهورية مصر العربية فسوف نرى أن أهداف هذا الجهاز هي :

١ ـ تأصيل الانتماء الوطني وممارسة الديمقراطية في إطار السياسة العامة للدولة ، والتبصير بحجم المخاطر التي تطرحها تحديات المواجهة ضد عناصر الإرهاب والجريمة مع التأكيد على ضرورة التفاف الجماهير حول مؤسستها الأمنية وتلاحمهم معها .

٢ ـ تحقيق الأمن الإعلامي بمعنى انسياب وتدفق المعلومات الصحيحة للمواطنين وأجهزة الإعلام عبر قنوات شرعية مسئولة وبأسرع وقت ممكن بما يكفل قطع الطريق على أية معالجات مغرضة أو تأويلات لا تحتملها الظروف الدقيقة على المستوى المحلي والإقليمي .

٣ ـ التفاعل الخلاق مع الرأي العام والمسأهمة في الارتقاء بالسلوك العام للمواطنين في إطار حضاري لا يصطدم بموروثنا وقيمنا بما يكفل رفض المواطن لكل صور الوصاية الفكرية وأساليب القهر التي تمارسها عناصر التطرف والإرهاب.

٤ ـ الانفتاح الواعي على العالم والتسلح بمعطيات العصر الحضارية في ظل ثورة الاتصالات، وحتى لا نتحول لمجرد مستهلكين لما تبثه وسائل الإعلام القادمة إلينا عبر الفضاء أو شبكات المعلومات الدولية وهو الأمر الذي يشكل تهديداً لهويتنا الثقافية وتراثنا الحضاري، ويحتم علينا ضرورة طرح البديل العربي «الذي يتسق مع منظومة القيم الأخلاقية لمجتمعنا» (١٤).

عوامل النجـــاح

لكل حملة من حملات التوعية الأمنية خصوصيتها وذاتيتها . . . ولكن كل الحملات لابد من أن تتوافر لها عوامل النجاح . . . هذه العوامل أشبه إلى حد كبير بما نتطلبه في البحث العلمي سواء أكان ميدانياً أم معملياً . . . فضلاً عن أن هذه الحملات تتطلب في بعض الحالات أكثر مما يتطلبه البحث العلمي لأنها تتجاوز مجرد الاستكشاف ومعرفة الظواهر أو الحقائق إلى التأثير والتغيير.

وأول متطلبات النجاح هو التحديد الدقيق للمشكلة والهدف . . . وهل هذه المشكلة عامة أو خاصة . . . مثلاً هل تتعلق بالجهل بمفهوم ودور الشرطة وضرورة تعاون المواطن أم تتعلق بمشكلة الإدمان أو بالمرور أو بالأمن الصناعي . . . فلكل من هذه المشكلات حجم وتأثير معينان ولكل منها

مستويات معينة للجماهير ومن ثم فلها مستويات خاصة للتخاطب مع كل جمهور ووسائل للوصول إلى هذا الجمهور . . . ولا ينصرف هذا إلى المجتمع فقط بل قد يكون داخل المنشأة الواحدة . . . ففي مجال الأمن الصناعي هناك مستويات للتخاطب حسب الفئات : فئة الإدارة العليا . . . فئة الإدارة الوسطى . . . إدارة الأمن الصناعي . . . مجموع العاملين وهكذا .

وثاني متطلبات النجاح هو تحديد الأولويات . . . وبأي مشكلة أو قضية نبدأ . . . وهل بقضية واحدة أم بعدة قضايا في ذات الوقت . . . والذي يحدد ذلك ما هو متوافر لدى الإدارة المعنية بالتوعية الأمنية من معلومات موثقة حول حجم كل قضية وتأثيراتها الإيجابية أو السلبية في المجتمع .

وثالث متطلبات النجاح : المبادرة . . . فليس لنا أن ننتظر حتى تتفاقم الظواهر وتصل إلى حد المشكلة أو الأزمة . . . وهذا يتطلب معلومات وافرة عن القضايا المتعلقة بالأمن مع قدرة على تحليل هذه المعلومات واستخلاص النتائج واقتراح الحلول .

ورابع متطلبات النجاح : الموضوعية في طرح القضايا . . . وهذه الموضوعية تقتضي الصدق في إيراد المعلومات وتحرى الدقة فيما يخص كل جزئية من جزئيات الموضوع المطلوب معالجته بالتوعية . . . وليكن في أذهان القائمين على أمر التوعية الأمنية أن ثمة فارقاً جوهرياً بين الإعلام الموضوعي وبين الدعاية الموجهة . . . وأن الجمهور مهما كان مستواه التعليمي والثقافي هو من الذكاء بحيث يستطيع أن يكتشف الحقائق من تلقاء ذاته وأن إخفاء الحقائق لا يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية .

وخامس متطلبات النجاح : الكثافة فإن تقييد الأنماط السلوكية للأفراد والجماعات لا يمكن أن يتم في يوم وليلة . . . ولا يمكن أن يتم بجملة واحدة بل الكثافة مطلوبة وفقاً لمخططات مدروسة .

والعامل السادس من متطلبات النجاح للتوعية الأمنية : الاستمرار فإن المؤثرات التي تحدث المشكلات أو القضايا التي تتطلب في حلها التوعية الأمنية متعددة . . . وأحياناً تكون متلازمة وبعيدة المدى وتحدث تأثيرها في مساحة زمنية كبيرة ومواجهتها تتطلب الاستمرار ـ مع الكثافة ـ لفترات طويلة . . . وقد تتوقف الحملة فترة لكي تعطي فرصة لقياس النتائج والحصول على التغذية المرتجعة Feed Back ثم تستأنف .

والعامل السابع هو التنوع الذي يجعل الحملة مناسبة في سبلها وأساليبها لكل الأعمار وكل المستويات التعليمية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية .

والعامل الثامن المؤدي لنجاح أي حملة للتوعية الأمنية هي المرونة . . . فلا تكفي قناعة القائمين على الحملة لنجاحها وتحقيق أهدافها . . . بل لا بد أن يكون في التنفيذ من المرونة ما يكفي لاتخاذ القرار بوقف الحملة أو تغيير منهجها ووسائلها وأساليب الخطاب فيها كلياً أو جزئياً حسب النتائج .

ويبقى أن هذه العوامل كلها لا تحقق نتائجها المرجوة بغير قياس اتجاهات الرأي العام والحصول على التغذية المرتجعة Feed Back التي تمثل رجع الصدى وردود الفعل لدى الجماهير المستهدفة بالتوعية الأمنية والتي بغيرها تمضي حملات التوعية الأمنية إلى نفق مظلم . . . وقد لا تحقق أهدافها بل وقد تؤدي إلى نتائج عكسية .

عوامل الفشل

إن غياب عوامل النجاح التي ذكرناها كلها أو بعضها يؤدي إلى فشل حملات التوعية الأمنية أو على الأقل لوصولها إلى نتائج أقل من المستهدف . . . ونضيف إلى ذلك بعض العوامل التي قد تؤدي إلى هذا الفشل أو القصور في تحقيق الأهداف وتتمثل فيما يلي :

١ ـ المبالغة .

٢ ـ التبرير .

٣ ـ الانفعال .

٤ ـ التعميم .

٥ ـ اجتزاء الحقائق .

ومن واجب مخططي أي حملة للتوعية الأمنية لكي يحققوا النجاح أن يلتزموا عوامل النجاح التي ذكرناها وأن يتجنبوا عوامل الفشل أو القصور التي أشرنا إليها . ويبقى أن نقول أن التوعية الأمنية ليست مهمة جهاز الأمن أو جهاز الإعلام الأمني فقط بل هي مهمة وطنية من الدرجة الأولى ومن ثم فيجب أن تشارك فيها كافة الأجهزة في الدولة من تعليمية ودعوية وإعلامية وثقافية بل وصحية أيضاً . . . ولابد من أن تعمل هذه الأجهزة كلها في إطار منظومة فكرية واحدة فلا يهدم أحدها ما يبنيه الآخر .

وإذا كانت هذه الأمور لازمة لأي مجتمع فهي أكثر لزوماً لمجتمعاتنا الإسلامية التي ترجو لها أن تنعم بالأمن والأمان والاستقرار حتى تستطيع الأمة الإسلامية أن تتفرغ للبناء والتنمية وأن تكون كما أراد لها الله سبحانه وتعالى ﴿ **خير أمة أخرجت للناس** ﴾ .

المراجـــع

١ ـ سورة آل عمران، آية ١٥٤ .

٢ ـ سورة قريش، اية ٤ .

٣ ـ سورة يوسف، آية ١١ .

٤ ـ سورة التين، آية ٣ .

٥ ـ مختار الصحاح، ص ٢٦ ـ ٢٧، مادة أ م ن .

٦ ـ معجم الفاظ القرآن الكريم، مجمع اللغة العربية، القاهرة، سلسلة التراث، ص ٥٥ ـ ٦١ .

٧ ـ سورة قريش، آية ١ ـ ٤ .

٨ ـ الدستور المصري الدائم في ١١ سبتمبر عام ١٩٧١م .

٩ ـ عبدالسلام، فاروق (١٩٩٧)، الشرطة ومهامها في الدولة الإسلامية، رابطة الجامعات الإسلامية .

١٠ ـ عبيد، منصور الرفاعي (د . ت)، مكانة المسجد ورسالته، القاهرة: مكتبة الدار العربية، ص ٩٧ ـ ٩٨ .

١١ ـ المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٩٨٠م، ص٦٧٥ .

١٢ ـ معجم العلوم الاجتماعية، إعداد نخبة من الاساتذة المصريين والعرب المتخصصين، تصدير ومراجعة د . إبراهيم مدكور، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص٦٤٤ .

١٣ ـ المرجع السابق، ص٦٤٥ .

١٤ ـ مركز الإعلام الأمني، وزارة الداخلية، ورقة عمل بشأن التجربة المصرية في الإعلام الأمني: فلسفتها، أهدافها، استراتيجيتها، آليتها .

الدور الديني والإعلام
في مناهضة الظواهر السلبية

أ.د. أحمد عمر هاشم

الدور الديني والإعلام في مناهضة الظواهر السلبية

الإعلام الإسلامي : أسسه وأهدافه

الإعلام يتضمن تحقيق العلم بأنباء أو ثقافة أو فن غير ذلك لدى بعض الناس أو البيئات أو الدول، فهو ينقل هذه الآمور من أناس إلى غيرهم أو من بيئة إلى أخرى بوسائله المتعددة.

وكان الإعلام في صدر الإسلام له وسائله المتاحة في هذا الزمن الذين كانوا يعيشون فيه، فتبليغ الرسول ﷺ لأهله وعشيرته ما أنزله الله عليه من وحي إعلام، ونشر الإسلام بين العشائر والقبائل والبلاد العربية، والأذان لمعرفة دخول الوقت إعلام شفهي فليس لديهم مكبر صوت، ولا إذاعة مسموعة أو مقروءة أو مرئية أو طباعة لنشر الصحف ونحو ذلك.

وقد مكث صلوات الله وسلامه عليه يدعو إلى الإسلام سراً، حتى نزل عليه قول الحق سبحانه وتعالى ﴿ **فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ** ﴿٩٤﴾ ﴾ (الحجر، ٩٤). فأخذ النبي ﷺ يعلن الدعوة ويجهر بها، وبدأ بعشيرته الأقربين كما أمره رب العالمين ﴿ **وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ** ﴿٢١٤﴾ **وَاخْفِضْ جَنَاحَكَ لِمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ** ﴿٢١٥﴾ **فَإِنْ عَصَوْكَ فَقُلْ إِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تَعْمَلُونَ** ﴿٢١٦﴾ ﴾ (الشعراء، ٢١٤ ـ ٢١٦).

فصعد الرسول ﷺ على جبل الصفا ينادي «يا بني فهر يا بني عدى . . . وذكر بطون قريش، فجعل الرجل الذي لم يستطع أن يخرج يرسل رسولاً لينظر ما الأمر، فلما اجتمعوا وفيهم أبو لهب قال ﷺ: أرأيتم لو أخبرتكم أن خيلاً بالوادي تريد أن تغير عليكم أكنتم مصدقي؟ قالوا . . .

نعم ما جربنا عليك إلا صدقاً، قال: إني نذير لكم بين يدي عذاب شديد . . . فقال أبولهب: تباً لك، ألهذا جمعتنا؟ فأنزل الله في الرد على أبي لهب قوله تعالى ﴿ **تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ۝١ مَا أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ ۝٢ سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ ۝٣ وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ ۝٤ فِي جِيدِهَا حَبْلٌ مِّن مَّسَدٍ ۝٥** ﴾ [1]. وكان رسول الله ﷺ يدعو بنضارة الوجه لمن يبلغ عنه ويعلّم الغير بحديثه وهديه وإرشاده فيقول ﷺ «نضر الله امرءاً سمع منا شيئاً فبلغه كما سمعه، فرب مبلغ أوعى من سامع» [2].

أسس الإعلام

وللإعلام أسس ثلاثة:

الأساس الأول: (المرسل) وهو المتحدث من خلال وسيلة الإعلام الخاصة سواء كانت صحيفة أو إذاعة أو تلفازاً.

الأساس الثاني: (المستقبل) مستمعاً كان أو مشاهداً أو قارئاً.

الأساس الثالث: المادة الإعلامية.

١ ـ المرسل

أما الأساس الأول من أسس الإعلام فهو المرسل وهو المتحدث من خلال وسيلة الإعلام الخاصة به سواء كانت إذاعة أو تلفازاً أو صحيفة.

وينبغي في رجل الإعلام أن يعد إعداداً دينياً، بحيث يكون ذا ضمير ديني فلا يذيع أو ينشر خبراً كاذباً، ولا يرمي بعض الناس بالكذب فقد قال

(١) رواه البخاري والآيات من سورة المسد.
(٢) رواه أحمد والترمذي وابن حبان عن ابن مسعود.

الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾ ﴾ (الاحزاب، ٧٠-٧١).

وسمة الكذب هي سمة غير المؤمنين قال تعالى ﴿ إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْكَاذِبُونَ ﴿١٠٥﴾ ﴾ (النحل، ١٠٥). ومن أخطر الرذائل التي يتسم بها رجل الإعلام (الخبر الكاذب) ومحاولة إثارة الناس دون وجه حق . . . وكم أصيب من جراء الكذب والتلفيق في الأخبار كثير من الناس بالأمراض النفسية، والمتاعب القلبية، وتشويه صورتهم وتجريح كرامتهم. ويأتي القانون ليعطي الإنسان الحق في الدفاع عن نفسه، ويكفل له حق الرد، ولكن أي رد هذا؟ وبعد ماذا يأتي الرد؟.

إن من المعلوم أن من قرأ أو سمع شاهد ليس بلازم أن يتابع ذلك في كل مرة، ومن هنا يصادف في الأغلب ألا يقرأ الرد من قرأ التجريح أولاً.

وهناك أمر آخر وهو أن الرد تنشره بعض الصحف ـ عن عمد ـ بطريقة مبتسرة وغير واضحة وقد يزيله الناشر بما يبطل غايته، ومن أجل هذا كان على رجل الإعلام أن يتسم بالصدق وأن يتحراه في كل ما ينشر أو يتحدث به، والإسلام حذر من الكذب أيما تحذير، حيث قال صلى الله عليه وسلم «عليكم بالصدق فإن الصدق يهدي إلى البر، والبر يهدي إلى الجنة، وما يزال الرجل يصدق ويتحرى الصدق حتى يكتب عند الله صديقاً وإياكم والكذب فإن الكذب يهدي إلى الفجور، وإن الفجور يهدي إلى النار، وما يزال العبد يكذب ويتحرى الكذب حتى يكتب عند الله كذاباً» [1].

---

(١) رواه البخاري.

كما يجب على رجل الإعلام أن يكون أميناً على الكلمة التي ينشرها ويكتبها أو يذيعها، فقد قال ﷺ «المجالس بالأمانة»[1] وقال ميمون بن مهران ثلاثة يؤدون إلى البر والفاجر: الأمانة والعهد وصلة الرحم. كما يجب على رجل الإعلام أن يكون أميناً على عقول الشباب والأطفال الذين يتلقفون المادة الإعلامية وكأنها أمر لا مرية فيه ولا شبهة فيه، فمن لا أمانة له لا يتورع من نشر أو إذاعة ما يسيء إلى الأخلاق وما يفسد الأطفال والأبناء، إنها أمانة كبرى ولأهمية الأمانة يقول سيدنا أنس رضي الله عنه: ما خطبنا رسول الله ﷺ إلا قال: «لا إيمان لمن لا أمانة له، ولا دين لمن لا عهد له»[2].

ومن الأمور الواجبة على رجل الإعلام البعد عن إطلاق الشائعات دون رؤية أو أناة، وأن ينأى عن دعاة الفوضى الفكرية، الذين يحاولون الصعود إلى مجد الشهرة من أوعر السبل الوعرة فيرمون الشرفاء ويطعنون دعاة الإسلام ورموزه بالنقائض.

وهو منهج أعداء الإسلام الذين حاولوا النيل من القرآن ومن الحديث فلم يتمكنوا؛ لأن الله تعالى تكفل بحفظ كتابه العزيز وحماية سنة نبيه ﷺ فصوبوا سهامهم صوب رسول الله ﷺ والعلماء عبر عصور التاريخ وإلى يومنا هذا قال الله تعالى ﴿**وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ فَصَبَرُوا عَلَىٰ مَا كُذِّبُوا وَأُوذُوا حَتَّىٰ أَتَاهُمْ نَصْرُنَا وَلَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِن نَّبَإِ الْمُرْسَلِينَ ﴿٣٤﴾**﴾ (الأنعام، ٣٤). وقال عز شأنه ﴿**وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا مِّنَ الْمُجْرِمِينَ ... ﴿٣١﴾**﴾ (الفرقان، ٣١).

---

(١) رواه ابوداود.

(٢) رواه أحمد.

فعلى رجل الإعلام إما أن يتكلم بالخبر وإما أن يسكت كما قال رسول الله ﷺ «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليسكت»[1]. وعليه أن يحافظ على سلامة اللغة العربية، وحمايتها، وأن تحل محل اللهجات المتعددة ففي اللغة العربية سهولة الاتصال، وسلامة التفأهم والتواصل.

٢ ـ المستقبل

والأساس الثاني: المستقبل، وهو المستمع أو المشاهد أو القارئ، وعليه ألا يقرأ كل ما يُكتب وألا يسمع أو يشاهد كل ما يذاع، بل عليه بالانتقاء فينتقي من البرامج المذاعة، وما ينشر فليس كل ما يكتب يستحق القراءة وليس كل ما يذاع ـ في الأغلب ـ يستحق الاستماع، ففي كل ذلك الحق والباطل، والصواب والخطأ، وما يتردد من أنباء قد تكون صحيحة وقد لا تكون صحيحة، قال الله تعالى ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ** ﴿٦﴾ ﴾ (الحجرات، ٦) وهناك قراءة فتثبتوا حتى لا ينساق الناس وراء الأخبار التي تتردد ويصدقون كل شيء فعلى القارئ أو المستمع:

أولاً: أن يتخير ما يقرأ وما يسمع وما يشاهد.

ثانياً: عليه أن يتبين ويتثبت من كل خبر يقال.

ولعل بعض الصحف لكثرة ما تنشره من أخبار عارية عن الصحة اشتهرت بالمقولة التي تتردد كثيراً على بعض الألسنة (كلام جرايد). وعلى المستقبل أن يعود أبناءه واطفاله وأهل بيته أن يتحروا قراءة ما يفيد واستماع ما ينفع، فإذا رأوا ما يخالف ذلك أعرضوا عنه.

---

(١) رواه أحمد والبخاري ومسلم.

قال تعالى ﴿ **وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا** ﴿٦٣﴾ ﴾(الفرقان، ٦٣). وقال سبحانه ﴿ **وَإِذَا سَمِعُوا اللَّغْوَ أَعْرَضُوا عَنْهُ ...** ﴿٥٥﴾ ﴾(القصص، ٥٥). ولاشك أن مالك الصحيفة أو المذياع أو التلفاز هو سيد الموقف وفي يده المؤشر فإن شاء استمع إلى ما يفيد وإن شاء اغلق الجهاز عند إذاعة ما فيه ضرر ولا يتمشى مع تعاليم الإسلام وأخلاقه.

وعليه أيضاً أن يصون أبناءه ويحصنهم من بعض الكتابات المسمومة، والبرامج الهدامة، وأن يبصرهم بما يجب عليهم من اختيار ما يسمعون أو يقرأون حتى لا يكون هناك ضياع للقيم والأخلاق.

٣ ـ المادة الإعلامية

والأساس الثالث من أسس الإعلام الإسلامي هو: المادة الإعلامية، وهذه المادة قد تكون خبراً وقد تكون أحاديث، وقد تكون فنوناً.

فإن كانت أنباء فيجب تحري الصدق، وإن كانت أحاديث فيجب تخير موضوعاتها سواء كانت دينية أو اجتماعية أو غير ذلك، فاختيار الموضوع من أهم ما يكون لأن ما يصلح لمجتمع قد لا يصلح لغيره، وما تحتاجه بيئة قد لا تحتاجه الأخرى، فاختيار الموضوع وإجادة مادته أمر ضروري.

وإن كانت المادة الإعلامية فنوناً، فيجب تحري الفن النظيف الجميل الذي يفيد المجتمع، ولا يكون فناً مبتذلاً، ولا فناً رخيصاً متحللاً، فلا يكون رقصاً ولا غناء جنسياً يشبب بالمرأة، بل فناً راقياً يتمشى مع تعاليم الإسلام وقيمه ومبادئه، فهذا هو الفن الذي يحرص عليه الإسلام كالفنون القتالية التي تستخدم في الحروب وفي غيرها.

وكالفنون الأخرى النافعة ذات المضمون المفيد أو المعنى الرشيد وعلى مقدمي المادة الإعلامية أن يراعوا أن تكون على مستوى مجتمعهم ومتمشية مع عقيدتهم ودينهم، فلا يقع مؤلفو المادة الإعلامية في حبال الأفكار المستوردة، فتصبح مادة غير معبرة عن المجتمع الذي نعيش فيه، ولا تحمل علاجاً لآلامه ولا أحلامه، بل تصبح مادة مجهولة الهوية تغرق الأجيال في متاهات، نحن في حل من الوقوع فيها . . . وواضح أن ما يصلح لبيئة لا يصلح لأخرى وخير ما نصون به إعلامنا من الوقوع فريسة الإعلام الأجنبي وفريسة البث الوافد هو أن نستمد مادته الإعلامية من تراثنا الإسلامي الذي يمثل أشرف تراث في الوجود، وهو تراث ثري وفيه الغناء عن الأخذ عن الغير.

ولا بد أن تشتمل المادة الإعلامية على تعاليم الإسلام ومبادئه وعلى مواقعه وبطولاته وتقدم رجال الإسلام وأبطاله وأئمته والرواد من أبنائه حتى تتعرف الأجيال على تاريخها وعلى أبناء أمتها فلا تكون جاهلة بأسماء الصحابة والتابعين وأبطال المواقع الإسلامية الذين يجدر التآسي بهم بينما يعرفون ممثلين أجانب، ونماذج من دعاة التحلل والشر.

ولا بد أن تحل المادة الإعلامية الإسلامية الراشدة، محل المادة الإعلامية الأخرى الفاسدة والمفسدة، فالإسلام هو دين الدعوة بالحسنى ودين العمل الحسن، والقول الحسن، كما قال الله تعالى ﴿ . . . **وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا** . . . ﴿٨٣﴾ ﴾ (البقرة، ٨٣).

والمادة الإعلامية إذا نبعت من تراثنا الإسلامي وتعاليمه الراقية فإنها ستحرر من التبعية البغيضة التي وقعت معظم دول العالم فريسة لها عندما استقبلت المادة الإعلامية الغريبة عنها مما ترك أثراً سيئاً في عاداتها وتقاليدها

وقيمها، وعقيدتها وأخلاقها مما ينتج عنه اسوأ تقليد لبلاد وبيئات أخرى لا تتمشى معنا ولا مع ديننا وعقيدتنا.

وليس معنى التحرر أن أرفض كل وسيلة أو جهاز مبتكر يكون أكثر استقبالاً أو استيعاباً للمادة الإعلامية، بل علينا أن نستفيد من كل ما أنتجته القريحة الإنسانية وما هدى الله إليه العقل البشري من تقدم في عالم الحضارة والصناعة؛ فلا ذنب للوسيلة؛ لأنها آلة تستجيب لطلبك وتتوجه كما توجهها، وتعطيك ما تطلبه؛ وتحتاج إليها في أمور ضرورية ومهمة، وفي التعرف على العالم المحيط بنا، وإلى آخر ما وصل إليه، وما حدث فيه، وما يمكن أن يحدث لنا، فامتلاكها أمر ضروري في عالم السرعة ودنيا التقدم والتسابق.

ولست مع الذين يرفضون الأجهزة الإعلامية الحديثة المتطورة بزعم أنها تحمل الشر مع الخير، وزعم أنها لم تكن موجودة في صدر الإسلام فليس كل ما لم يكن موجوداً في صدر الإسلام يكون حراماً أو بدعة وليس حمل الآلة لبعض الشر أن أطرح ما فيها من خير ومنافع أخرى بل آخذ منها الخير والمنافع وأغلقها عن الشر والمفاسد والأمر بيدي وليس بيد غيري.

واذا نظرنا إلى ما كان موجوداً في صدر الإسلام من وسائل النقل نرى أنها الدواب، ولكن القرآن الكريم حين أشار إلى تلك الوسائل التي كانت موجودة آنئذ أشار أيضاً إلى ما سيفتح الله تعالى به على البشر من تقدم حضاري وأمور لم تكن معروفة ولا معلومة للناس قبل ذلك، فقال الله تعالى ﴿ **وَالأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ۝٥ وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ ۝٦ وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَىٰ بَلَدٍ لَّمْ تَكُونُوا بَالِغِيهِ إِلاَّ بِشِقِّ الأَنفُسِ إِنَّ رَبَّكُمْ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ۝٧ وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لا تَعْلَمُونَ ۝٨** ﴾ (النحل، ٥ـ٨).

وينبغي أن تشمل المادة الإعلامية على نشر العقيدة الإسلامية وأن تدعو إلى القيم الفاضلة، والآداب الراقية التي جاء بها الإسلام وأن تشيع الفكر الإسلامي الأصيل، والثقافة الرفيعة، التي تهتم بأمور المسلمين (من لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم) [1]. وأن تنقى الساحة الفكرية مما علق بها من تيارات العلمانية والشيوعية، وبعض العقائد التي تبناها الاستعمار لضرب الدين مثل القاديانية والبابية والبهائية.

الإعلام الإسلامي وحرية التعبير

إن الإسلام هو دين الحرية، ودين العقل والمنطق، لم ينتشر بالعنف ولا بالأكراه أو السيف بل بالحكمة والموعظة الحسنة والمجادلة بالتي هي أحسن قال تعالى ﴿ **لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ** ﴿٦﴾ ﴾ (الكافرون، ٦)، وقال سبحانه وتعالى ﴿ **فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنتَ مُذَكِّرٌ ﴿٢١﴾ لَسْتَ عَلَيْهِم بِمُسَيْطِرٍ ﴿٢٢﴾** ﴾ (الغاشية، ٢١-٢٢)، وقال تعالى ﴿ **لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ ... ﴿٢٥٦﴾** ﴾ (البقرة، ٢٥٦). ولكن هذه الحرية التي منحها الإسلام يشترط ألا تسيء للآخرين أو تؤذيهم وألا تستعمل استعمالاً سيئاً، فإن بعض الممارسات الإعلامية، وخاصة في مجال الصحافة تتخذ من حرية الصحافة ذريعة لممارسات سيئة اساءت إلى الكثير من القيم وإلى كثير من الشرفاء وإلى حرية الصحافة نفسها. والإسلام لا يبيح العدوان على حريات الناس ولا يبيح العدوان على كرامتهم وأعراضهم، ولا الإساءة إلى أحد حتى ولو كان من أكبر أعداء الإسلام والمسلمين فقد قال رب العزة سبحانه وتعالى ﴿ **وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ كَذَلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِم مَّرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٠٨﴾** ﴾ (الأنعام، ١٠٨).

(١) رواه البيهقي عن أنس ورواه الطبراني وابو نعيم.

والكلمة التي تأخذ طريقها الإعلامي أمانة، فيجب أن تكون أمينة على أعراض الناس وكرامتهم، ويجب على من يتولى نشرها أن يكون اميناً، فلا يخون الأمانة التي أؤتمن عليها . . . قال تعالى ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٧﴾** ﴾ (الأنفال، ٢٧).

وليس من الحرية الإعلامية في شيء أن تظهر بعض شخصيات تمثل علماء الإسلام في صورة من شأنها الإساءة إلى أشخاصهم والنيل من كرامتهم كما يحدث في بعض المسلسلات . . . فإن علماء الإسلام وأئمته هم حملة أشرف تراث في الوجود وهم الرموز التي يجب أن تكون مصونة عن المهاترات والتجريح . . . وليس معنى هذا أننا نقول أنهم فوق النقد البناء الموضوعي العلمي المستند إلى أدلته وبراهينه، وبين النقد الهدام الذي لا يستند إلا إلى تجريح وإهالة التراب على أمجادنا وعلى الشرفاء.

وليس من الحرية الإعلامية في شئ أن يسئ البعض إلى الدين الإسلامي وإلى دستوره السماوي وهو القرآن الكريم أو إلى الحديث النبوي أو شخص الرسول ﷺ أو أشخاص صحابته رضوان الله تعالى عليهم اجمعين . . . وكم كانت ممارسات أعداء الإسلام سيئة للغاية حين نظرت إلى دستورنا السماوي وهي سر نصرنا ونجاحنا فيعملون ـ جاهدين ـ على الفصل بيننا وبينه، وإحلال غيره مكانه، لقد رفع (جلاد ستون) المصحف الشريف في البرلمان الإنجليزي ملوحاً به قائلاً: (لن ننتصر على المسلمين ما دام هذا الكتاب يعمر قلوبهم).

ولكن أنى لهم أن ينالوا من كتاب تكفل بحفظه رب العالمين: ﴿ **إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴿٩﴾** ﴾ (الحجر، ٩).

إنه لا سبيل لهم إلى ذلك أبداً، فالله خير حافظاً، إلا أنهم سلكوا سبلاً أخرى تمثلت في وسائل التبشير وبعض الصحف والمجلات، بحيث تستخدم هذه الوسائل معاول هدم وتخريب عن طريق إبعاد المسلمين عن دينهم وعقيدتهم وشغلهم بأمور أخرى وبما بثوه بين طوائف المسلمين من أسباب الخلافات التي وسعوها وضخموها وبما أحدثوه من فرقة سببت شروخاً بين فصائل الأمة وبين الشباب المسلم.

لذا وجب أن نصون إعلامنا وحريته بالالتزام بمبادئ الإسلام التي لا تبيح تجريح الأعراض، ولا النيل من الشرفاء، ولا إهالة التراب على امجادنا وعظماء أمتنا وعلماء ديننا، قال تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلا نِسَاءٌ مِّن نِّسَاءٍ عَسَىٰ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ وَلا تَلْمِزُوا أَنفُسَكُمْ وَلا تَنَابَزُوا بِالأَلْقَابِ بِئْسَ الاسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الإِيمَانِ وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿١١﴾ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلا تَجَسَّسُوا وَلا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ ﴿١٢﴾** ﴾ (الحجرات ١١-١٢).

أهداف الإعلام الإسلامي

وتتركز أهداف الإعلام الإسلامي فيما يأتي:

اولاً: الدعوة إلى الإسلام ونشره في سائر بقاع المعمورة وخاصة تلك البقاع التي لم تصلها الدعوة، أو التي في حاجة إلى معرفة علوم الإسلام، فمن المعلوم أن الإسلام قد نزل دستوره السماوي وهو القرآن الكريم باللغة العربية، وكانت السنة النبوية المطهرة الشارحة للقرآن الكريم والمفصلة لمجمله، والمقيدة لمطلقه، والمخصصة لعامة، نزلت باللغة العربية فإذا كان الإسلام قد نزل باللغة العربية، وإذا

كان الوحي قد نزل على الجزيرة العربية، فمعنى هذا أن السماء قد ائتمنت العرب على الوحي الآلهي، مما يستوجب على من نزل الوحي بلغتهم وعلى أرضهم وهم العرب أن ينشروه في بقاع الدنيا.

فإن لم يبلغوه كانوا قد خانوا الأمانة التي أفضت السماء بها اليهم، وحين يؤدون الأمانة يكونون قد تبوأوا المنزلة العليا التي أحلهم رب العزة سبحانه وتعالى إياها ولا أحد احسن منهم قولاً، ولا اعظم منهم شأناً، قال الله تعالى ﴿ **وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلاً مِّمَّن دَعَا إِلَى اللَّه وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴿٣٣﴾** ﴾ (فصلت، ٣٣).

ثانياً: التوعية بسائر النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية من منظور إسلامي، لأن الإسلام تبيان لكل شيء ولأن الإسلام دين ودنيا، وعقيدة وشريعة وأخلاق وسلوك، وكتابه الخالد وهو القرآن الكريم يهدي للتي هي أقوم، وجاء تبياناً لكل شيء كما قال رب العزة سبحانه وتعالى: ﴿ ... **وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴿٨٩﴾** ﴾ (النحل، ٨٩).

ثالثاً: بث البرامج الدينية الحية التي تلاحق مستجدات الحياة التي لم تكن موجودة وتحتاج إلى بيان حكم الإسلام فيها وتوعية الناس بها إلى جانب توعيتهم بأمور الدين من عقيدة وشريعة وأخلاق وغير ذلك مما يحتاجه الناس ويسألون عنه فتجيبهم وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة بما هم في حاجة إلى بيان حكم الإسلام فيه.

رابعاً: السمو بالفنون بحيث لا تكون خاصة بالجوانب العاطفية المتصلة بالجنس والتشبيب بالمرأة، بل تأخذ الفنون جوانب جمالية أخرى منها البطولات والشجاعة ومنها ما يكون معالجاً لجوانب تاريخية أو

اجتماعية وغير ذلك فتاريخنا الإسلامي مليء بالمادة الغنية التي تثري هذه الجوانب.

خامساً: الوقوف على أخبار المسلمين في العالم والتعرف على أحوال الأقليات الإسلامية والعمل على حل مشاكلهم، وتوحيد صفوف الأمة الإسلامية.

سادساً: نشر الوعي الصحي والتعرف على دعوة الإسلام في المحافظة على سلامة الأبدان انطلاقاً من قول الله تعالى ﴿**وَأَنفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ...** ﴿١٩٥﴾﴾، وأيضاح أن البعد عن تعاليم الإسلام، وارتكاب ما نهى عنه من الفواحش يؤدي إلى علل وامراض من اخطر ما عرفت البشرية مثل فقدان المناعة المعروفة بمرض (الإيدز) التي اكتشف العلم الحديث أن من أهم أسبابه إرتكاب الفواحش مثل الزنا والشذوذ وغير ذلك.

سابعاً: إظهار محاسن الدين الإسلامي وإيضاح منهجه الذي يدعو بالحكمة والموعظة الحسنة والمجادلة بالتي أحسن ورد الافتراءات التي تلصق بالإسلام وتتهمه بأنه دين دموي يتصف أتباعه بالعنف وهي فردية لا أساس لها من الصحة، والإسلام أبعد ما يكون عنها.

ثامناً: من اهداف الإعلام الإسلامي، الرد على الذين يسيئون إلى الإسلام والمسلمين والذين يحاربون الدعوة الإسلامية، والرد على الشبهات التي أثارها أعداء الإسلام قديماً وحديثاً.

الدور الديني الإعلامي في مناهضة الظواهر السلبية

إن الدور الديني الإعلامي، ينهض من خلال آليات تبث الدعوة الإصلاحية عبر وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة، وذلك بتنفيذ برامج دينية ترتبط بواقع المجتمع، وتذاع في أوقات حية، بحيث يستطيع أكبر عدد ممكن من الجماهير الاستماع اليها أو مشاهدتها.

كما ينهض الدور الديني الإعلامي من خلال الكلمة المقروءة في الصحافة والمجلات وسائر ما يطبع وينشر، فمما لا شك أن للدور الديني الإعلامي أكبر الأثر في صياغة الرأي العام، وتشكيل وجدان الأمة، وتوجيهه نحو الخير والإصلاح.

والظواهر السلبية التي تطفو على سطح الحياة يقاومها المسئولون كما يقاومها المصلحون، وفي كل خير، يبدأن مناهضتها من خلال إعلام ديني قوي سيكون له أبلغ الأثر حين تلح وسائل الإعلام بأساليب الإقناع وسائر الأدلة موجهة الواقع وموضحة للحق.

إن الدور الديني الإعلامي يجعل أصحاب الظواهر السلبية يسمعون مرة، ويشاهدون مرة، ويقرأون أخرى، في أساليب مختلفة، وأدلة متنوعة ودعوة مخلصة وأمينة، فيكون لتنوع الأسلوب وقوته إقناع للتخلي عن الظواهر السلبية، والتحلي بالظواهر الإيجابية والبعد عن الرذائل، والتمسك بالفضائل، وسنضرب أمثلة لبعض هذه الظواهر فلا نريد حصرها جميعاً، ولكن نكتفي بأمثلة يسيرة تكون نماذج لغيرها.

نماذج من الظواهر السلبية التي يمكن للدور الديني الإعلامي مناهضتها

الأميـــة :

يتميز الدور الديني الإعلامي، بقوة مصداقيته، وسرعة تأثيره وفاعليته، لأنه يجمع بين العامل الديني والإعلامي معاً، وله دوره الفاعل، فيستطيع أن يحشد الدعوة إلى التعلم ومحو الأمية، موضحاً فضل العلم والتعلم، وخطر الجهل والأمية، وتهيئة المناخ حتى تتقبل البيئة المتطلبات اللازمة، وتقبل على التعلم وعلى الاستمرار فيه دون الرجوع أو ارتداد إلى الخلف، إذاً الدين يأمر بالتعلم، ويحث على القراءة والعلم والمعرفة، كما يوضح الدور الديني الإعلامي أن الإسلام هو دين العلم والمعرفة، فبالعلم يتعرف الناس على خالقهم ودينهم وأمور دنيأهم وأخراهم. ولقد كانت أولى آيات الوحي الآلهي، التي صافحت قلب الرسول صلوات الله وسلامه عليه تدعو إلى العلم، وإلى القراءة، قال الله تعالى ﴿ **اقْرَأْ باسْمِ رَبِّكَ الَّذي خَلَقَ ﴿١﴾ خَلَقَ الإِنسَانَ منْ عَلَقٍ ﴿٢﴾ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الأَكْرَمُ ﴿٣﴾ الَّذي عَلَّمَ بالْقَلَمِ ﴿٤﴾ عَلَّمَ الإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴿٥﴾** ﴾ (العلق، ١ـ٥).

وهذه الآيات الأولى الداعية إلى العلم والقراءة، تربط العلم من اول وهلة بالله سبحانه وتعالى فهي قراءة باسم الله ﴿ **اقْرَأْ باسْمِ رَبِّكَ الَّذي خَلَقَ ﴿١﴾** ﴾، وما دام العلم والقراءة والمعرفة باسم الله ومرتبطة به فهو علم نافع وقراءة مثمرة ومعرفة وراءها خير البشرية كلها.

ولما كان العلم طريقاً لمعرفة الله والإيمان به، والعمل بشرعه وسبيلاً لاسعاد البشرية وإصلاحها فإن الإسلام قد قاوم الجهل مقاومة كبيرة، ونوه بالفارق الكبير بين أهل العلم وبين الذين لا يعلمون ﴿ ... **قُلْ هَلْ يَسْتَوي**

﴿الذين يَعْلَمُونَ وَالَّذينَ لا يَعْلَمُونَ ... ﴿٩﴾﴾ (الزمر، ٩) ويحض الإسلام على الخروج في طلب العلم ونشره وتبليغه وتعليمه للناس قال الله تعالى ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ من كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا في الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴿١٢٢﴾﴾ (التوبة، ١٢٢).

لقد عرف سلف أمتنا قيمة العلم فأولوه عناية فائقة وقدروا خطورة الجهل فراحوا يقاومونه بكل السبل وفي شتى المجالات في الحل وفي الترحال وكانت لهم رحلاتهم العلمية التي نسميها نحن اليوم ـ بلغة العصر ـ البعثات التعليمية، ولئن كانت بعثاتنا اليوم تميزت بسبل الراحة الكبيرة، وطرق المواصلات التي اختصرت المسافات الشاسعة فإن رحلاتهم العلمية لم تكن لها هذه الوسائل المريحة، ومع هذا فلو قسمنا أعمالنا بأعمالهم وعلومنا بعلومهم فإنه لا يسعنا إلا أن نعترف بالتقصير، وأن نقر بضعف الهمة وقلة الطموح.

إننا حين ننظر إلى وسائل الحضارة الحديثة ـ في المواصلات وفي سفن الفضاء التي قربت البعيد، ووفرت الزمن، ونظرنا إلى وسائلهم الأولية التي كانوا يتجشمون فيها الصعاب ويعانون من وعثاء السفر وشظف العيش لقلنا إن النتيجة الطبيعية أن نكون نحن أكثر إنتاجاً وأغزر تحصيلاً. ولكن النتيجة بالعكس، وإذا نظرنا إلى دور العلم الحديثة، والمدارس والمعاهد والجامعات والأكاديميات، ونظرنا إلى مجالسهم العلمية المتواضعة البسيطة لقلنا أن المتوقع أن تكون أجيالنا كلها على درجة عالية من العلم والمعرفة وليس بيننا من لا يعرف القراءة والكتابة ولكن الواقع غير ذلك، ثم إذا نظرنا إلى وسائل الإعلام المتعددة، وإلى طرق التربية والتعليم المختلفة وإلى الترجمات ودور النشر والتوزيع، لقلنا أن مؤلفاتنا أكثر وأن علومنا أغزر.

إذاً ما الفارق الحقيقي أنهم انطلقوا لتحصيل العلم وتبليغه من قاعدة الإيمان، ونظروا إليه على أنه دين، وأما نحن فقد نظرنا إليه أو نظر أغلبنا إليه على أنه سبيل العيش والحياة أو المنصب والجاه وإذا ما وصل إلى نهاية مرحلة ما من مراحل التعليم ظن أنه قد أنهى رحلة تعليمه . . . نعم قد يترقى البعض إلى شهادة أعلى وقد يواصل البعض بحوثه وقراءاته، وكتاباته، ولكنها إذا قيست ببحوث وقراءات وكتابات سلفنا وجدنا أنها قليلة جداً، فأين أعمال الكثير منا بجوار عمل واحد منهم ممن كان يكتب في اليوم الواحد أكثر من كراسة ويقرأ أكثر من كتاب ويظل دؤوباً على تحصيل العلم، حتى يترك لخلفه مئات الكتب والمراجع، التي لم تزل حتى يومنا هذا ألوف منها مخطوطة ومن حقق بعضها ونشره قلنا: أنه أسدى للعلم يدا كريمة وأخرج إلينا كنزاً ثميناً.

وقد يقال: أنهم كانوا متفرغين للعلم والقراءة والكتابة، وأما نحن فقد شغلنا المعاش وسبل الحياة، ولكن الاعتراض على هذا، والرد عليه بديهي لأنهم ما كانوا يجنون من علمهم وتعلمهم منافع دنيوية كما نجني، والأغلبية الساحقة منهم كانوا متفرغين للعلم، فلم يبق إلا أن ننهض بما نهضوا به واضعين نصب أعيننا أن طلب العلم فريضة، وأن كتمان العلم جريمة كبرى وعقابها اليم، عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: (من سئل عن علم فكتمه ألجمه الله بلجام من نار يوم القيامة)[1].

وأن نعني العناية الكبيرة بمن ينفرون إلينا لتلقي العلم وتحصيلة وأن نستوصى خيراً بمن يهاجرون في سبيل العلم . . . ولقد كانت وصية رسول

---

(١) رواه أبوداود والترمذي.

الله ﷺ بأهل العلم واضحة وجلية . . . عن أبي هارون العبدي رضي الله عنه : قال : كنا نأتي أبا سعيد فيقول : مرحباً بوصية رسول الله ﷺ قال : «إن الناس لكم تبع وإن رجالاً يأتونكم من اقطار الأرضين ، يتفقهون في الدين ، فإذا أتوكم فاستوصوا بهم خيراً» (١) .

وإذا كان هذا شأن طلاب العلم فإن شأن العلماء عظيم وحسبه قول الله تعالى : ﴿ . . . **إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ . . .** ﴿٢٨﴾ ﴾ (فاطر ، ٢٨) وحسبهم أنهم ورثة الأنبياء ، ولقدَ قاوَم الإسلام الجهل في جميع أشكاله ، فقاوم جهل الشرك والوثنية والضلال ، بالتوحيد والعقيدة الصحيحة وقاوم جهالة التقليد فنعى اولئك الذين أسلموا عقولهم لغيرهم وتعصبوا لباطلهم ، لأنه كان عليه أباؤهم وأجدادهم ، وقد حكى القرآن ذلك ونعى عليهم جلهم وعصبيتهم في قوله تعالى ﴿ **وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَ لَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلا يَهْتَدُونَ** ﴿١٧٠﴾ ﴾(الآية ، ١٧٠) .

وقاوم الإسلام جهل الناس بالقراءة والكتابة ، وعمل على محو الأمية ، وكان الرسول أول من وضع حجر الأساس في محوها حيث جعل فداء بعض الأسرى الذين لا مال لهم في غزوة بدر أن يعلموا أولاد المسلمين القراءة والكتابة .

عن ابن عباس قال : كان ناس من الأسرى ـ يوم بدر ـ لم يكن لهم فداء فجعل رسول الله ﷺ أن يعلموا أولاد الأنصار الكتابة . . . كما جعل الإسلام تعلم القرآن مهراً في الزواج لمن ليس لديه مال فحين طلب بعض المسلمين من

---

(١) رواه الترمذي وابن ماجه .

رسول الله ﷺ أن يزوجه امرأة . . . قال له رسول الله ﷺ : فهل عندك شيء؟ قال لا والله يا رسول الله فقال: اذهب إلى أهلك فانظر هل تجد شيئاً؟ ثم رجع فقال ما وجدت شيئاً . . . فقال رسول الله ﷺ انظر ولو خاتماً من حديد . . . فذهب ثم رجع فقال: لا والله يا رسول الله ولا خاتماً من حديد ولكن هذا ازاري فلها نصفه . . . فقال رسول الله ﷺ ما تصنع بإزارك، إن لبسته لم يكن عليها منه شيء، فجلس الرجل حتى طال مجلسه قام فرآه رسول الله ﷺ موليا فأمر به فدعي فلما جاء قال: ماذا معك من القرآن؟ قال معي سورة كذا وسورة كذا عددها فقال: تقرؤهن عن ظهر قلبك . . . قال نعم، قال: أذهب فقد ملكتكها بما معك من القرآن[1].

إن القضاء على الجهل وإن محو الأمية ومضاعفة الجهود لخدمة العلم والثقافة الإسلامية لمن أهم ما ينبغي على المسلمين أن يوجهوا إليه عنايتهم، وأن يبذلوا أقصى ما في الفكر الإسلامي والعمل على قيام أكبر نهضة علمية على أيدي المسلمين، وقد أولى الإسلام عنايته الكبرى واهتمامه البالغ بالعلم والثقافة ومحاربة الجهل والأمية.

ولذلك مدح الله سبحانه وتعالى العلماء فقال: ﴿ . . . **إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ . . .** ﴿٢٨﴾ ﴾ (فاطر، ٢٨)، وقال ﴿ . . . **يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ . . .** ﴿١١﴾ ﴾ (المجادلة، ١١)، ولم يزل ﷺ معلماً للبشرية داعياً إلى طلب العلم يحذر من الجهل إلى يوم القيامة.

---

(١) رواه مسلم.

الرشوة

وللدور الديني الإعلامي أثره الفاعل في مناهضة هذه الظاهرة، وذلك باسلوب التوجيه حيناً، وبيان الحكم الشرعي حيناً آخر، وبأسلوب الحوار وهكذا حتى يجذب انتباه المستمع أو المشاهد إلى الاقتناع الكامل، ويحفزه إلى البعد عن هذه الظاهرة وإلى كراهيتها وكراهية التعامل بها، وزيادة في الفائدة نلقي بعض الضوء على هذه الظاهرة.

الرشوة مأخوذة من الرشاء، وهو الحبل الذي يتوصل به إلى البئر وهي في حقيقتها الشرعية: ما توصل بها إلى إبطال حق أو نصرة باطل، وقال الزمخشري: الرشوة الوصلة إلى الحاجة بالمصانعه. ومما يدل على تحريمها، قول الله تعالى: ﴿**سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّالُونَ لِلسُّحْتِ**..﴿٤٢﴾﴾ (المائدة، ٤٢)، قال المفسرون «السحت» هو الحرام من الرشوة والربا وشبه ذلك.

وقال الحسن وسعيد بن جبير في تفسيره: هو الرشوة، وقال: إذا قبل القاضي الرشوة، بلغت به إلى الكفر. وقال تعالى ﴿**وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١٨٨﴾**﴾ (البقرة، ١٨٨). وقد جاء في كلام البعض ما نصه: «أما الذي يدفع ليصل إلى حقه فهو ليس راشياً» ثم قال ما قال وبرر الرشوة على هذا النحو، وأحب أن أوضح ـ أنه ـ وأن قال البعض بذلك ـ فلا يصح إطلاقه على عمومه فالرشوة هي الرشوة، محرمة، ومن الكبائر ولا تخرجها فيه صاحبها عن كونها رشوة فما دام دفعها، أراد أن يأخذ حق أخيه وهو ما ليس له حق فيه، فهي رشوة محرمة، لأنه يمتلك مالاً يدفعه، وأية رشوة أخطر من أخذ مكان الغير في أداء الفريضة؟ وتلبيس الحق بالباطل؟.

اننا لا نريد من الناس أن يسيئوا في مقام الإحسان . . . وليحذر من يتقدم للعبادة أن يرتكب إثماً وهو يريد أن يأتي عبادة. وأذكر هنا النص الذي أورده ابن قدامة، في كتابه النفيس «المغني» الرشوة لأداء الحج إن كان في الطريق عدو يطلب خفارة، فقد قيل لا يلزمه السعي حينئذ إلى الحج، وإن كان المبلغ الذي سيدفعه يسيراً لأنها رشوة فلا يلزم بذلها في العبادة، وقيل: إن كان ذلك مما لا يجحف بماله لزمه الحج[1] إنتهى والرشوة المحرمة هي ما توصل بها إلى إبطال حق أو تنفيذ باطل أما ما وقع للتوصل لحق أو دفع ظلم فليس رشوة منهية من «كتاب» فيض القدير شرح الجامع الصغير للإمام المناوي.

وأحب أن أنبه الكثيرين الذين يبررون لأنفسهم الرشوة القائلين بأنها ما دامت من أجل الوصول إلى الحق لا تكون رشوة ولا إثم عليها للدافع بل الأثم على الآخذ ـ أحب أن انبههم إلى المحاولات الكثيرة لتبريرها، وزعم كل صاحب حاجة بأنه على حق، وحب الشئ يعمى ويصم، وصاحب الحاجة دائماً ـ يرى الحق في صفه، وغالباً ما يزعم أنه يريد الوصول إلى حقه وتصور له نفسه الأمارة بالسوء أنه صاحب حق وينسى أن أخاه الذي سيأخذ مكانه هو ـ في الحقيقة ـ صاحب الحق لهذا كله كان الحديث النبوي واضحاً: (لعن الله الراشي والمرتشي والرائش)[2] وقال الإمام الذهبي ـ عند تعليقه على هذا الحديث: (فيه أن الرشوة كبيرة)[3]. وإنما حكم عليها بأنها من الكبائر، لما ورد في شأنها من اللعن الذي هو الطرد من رحمة الله.

---

(١) المغني لابن قدامة ٣/ ٦٨ ، ٣/ ٢١٩.
(٢) رواه أحمد والترمذي والحاكم.
(٣) فيض القدير ٥/ ٢٦٨.

وإنما كان الوعيد واللعن على الرشوة وعلى الوسيط القائم بالتوسط بين الدافع والآخذ، لأن الرشوة تقوم على تبديل أحكام الله، وهي خصلة نشأت من اليهود المستحلين للعنة، فإذا سرت إلى المسلمين استحقوا ذلك وقد ورد النهي عن الرشوة حتى في التوراة:

ففي السفر الثاني منها: «لا تقبلن الرشوة، فإن الرشوة تعمي أبصار الحكام في القضاء» أ هـ.

وقد بلغ تأكيد النهي عن الرشوة والتحذير منها، ومن الاقتراب من حماها أن حرم الإسلام الهدية التي تكون فيها شائبة الرشوة، بأن يقصد بها صاحبها استمالة قلب مسؤول، أو لأجل منفعة خاصة، أو للتخلص من تبعة، أما الهدية الجائزة فهي التي تكون بين الأقارب والأرحام، أو بين الأصدقاء أو الجيران بشرط أن تكون خالصة المودة لله، وليست لعلة أو منفعة خاصة.

أما الهدايا التي تكون لعلة وغرض فيها شائبة جلب المصلحة أو أخذ ما ليس للإنسان فيه حق فتلك هي الرشوة المقدمة التي قاومها الرسول ﷺ في اول مهدها: عن أبي حميد الساعدي أنه قال: استعمل النبي ﷺ رجلاً من الأزد يقال له ابن اللتبية على الصدقة فلما قدم قال: هذا لكم وهذا أهدي إلي، قال: فقام رسول الله ﷺ فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: «أما بعد، فأنى استعمل الرجل منكم على العمل مما ولاني الله فيأتي فيقول: هذا لكم، وهذا هدية أهديت لي، أفلا جلس في بيت أبيه وأمه حتى تأتيه هديته إن كان صادقاً والله لا يأخذ أحد منكم شيئاً بغير حله إلا لقي الله يحمله يوم القيامة، فلا أعرفن أحداً منكم لقي الله بحمل بعيراً له رغاء أو بقرة لها

خوار أو شاة تيعر ثم رفع يديه حتى رييء بياض إبطيه، يقول: اللهم قد بلغت»[1].

فعلى من كان في منصب رفيع، أو مركز مرموق، أو كانت في يده بعض حاجات الناس أن ينأى بنفسه عن مثل هذه الهدايا المقنعة، يوضح ذلك ما أخرجه ابن سعد من طريق فرات بن مسلم قال: اشتهى عمر بن عبدالعزيز التفاح، فلم يجد في بيته شيئاً يشترى به، فركبنا معه، فتلقاه غلمان الدير بأطباق تفاح، فتناول واحدة فشمها ثم رد الأطباق، فقلت له في ذلك؟ فقال: لا حاجة لي فيه، فقلت: ألم يكن أبوبكر وعمر يقبلان الهدية؟ فقال: «إنها لأولئك هدية وهي للعمال بعدهم رشوة» أهـ[2]، فإذا كان تحريم الهدايا التي بها شبهة على هذا النحو فما بالنا بالرشوة الصريحة؟ . . . ألا فاتقوا الله في حقوق العباد ولا تفتحوا أبواباً لتحليل الرشوة، فأجرؤكم على الفتيا أجرؤكم على النار نسأل الله العافية وبالله التوفيق.

التسـول

وفي مثل هذه الظاهرة يكون للدور الإعلامي أثره في بيان أن هذه الظاهرة من الظواهر السلبية، وتساعد على التواكل والقعود عن العمل، والخمول والكسل، وتضخيم مشكلة البطالة في المجتمع، وهي تتنافى مع تعاليم الإسلام، خاصة إذا كان المتسول ليس صاحب ضرورة وكان قادراً على العمل فيوضح الدور الديني الإعلامي أن الإسلام دعا إلى العمل والسعي وحذر من التكاسل، وحث على عزة النفس، ونهى عن المذلة . . . ومع هذا فقد راعى حال المسكين والفقير.

---

(١) رواه البخاري ومسلم.

(٢) رواه ابن سعد.

علاج المتسولين

عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «ليس المسكين الذي يطوف على الناس، فترده اللقمة واللقمتان والتمرة والتمرتان، ولكن المسكين الذي لا يجد غنى يغنيه، ولا يفطن له فيتصدق عليه، ولا يقوم فيسأل الناس [1].

وإن المسكين الذي يعنيه الحديث، لا يجد ما يغنيه وفي الوقت نفسه لا يسأل الناس، فحرى بمثله أن يتنبه الناس إليه، وأن يعطفوا عليه، فهو أولى من غيره من بعض المتسولين المحترفين، هذا وأن الإسلام هو دين الرحمة والتعاون أمر بالصدقة والإنفاق على الفقراء والمحتاجين والمساكين، ولكنه لم يبح الصدقة للأغنياء ولا لصاحب القوة الذي يستطيع أن يعمل كما جاء في الحديث: «لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مِرَّةٍ سوى»[2] أي لذي قوة سليم الأعضاء. ولكننا نرى بعض المتسولين الذين يحترفون ظاهرة التسول مستغلين دعوة الإسلام إلى الصدقة ومشروعية الإنفاق والزكاة والتعاطف وقد يكون أحدهم قادراً على العمل ومستطيعاً للكسب، ومثل هؤلاء عالج الإسلام مشكلتهم بالدعوة إلى العمل طلباً للرزق، وحفاظاً على ماء الوجه.

إن الإنسان المسكين الذي يستحق الصدقة هو الذي لا يجد ما يحتاجه أو الذي سدت أمام وجهه سبل العمل فلم يجد شيئاً، ومع هذا فإن الإسلام أمر المحتاج القادر أن يعمل ولو أن يحتطب أي يجمع الحطب ويبيعه وهو مثل لابسط أنواع العمل. وقد وضح الرسول ﷺ المسكين الذي يستحق

---

(١) رواه مالك وأحمد والبخاري ومسلم.
(٢) أبو داود، سنن أبي داوود ٢/ ٢٨٦ رقم الحديث ١٦٣٤.

الصدقة حين قال: «ليس المسكين الذي يطوف على الناس، فترده اللقمة واللقمتان والتمرة والتمرتان، ولكن المسكين الذي لا يجد غنى يغنيه، ولا يفطن له فيتصدق عليه، ولا يقوم فيسأل الناس»[1].

وحذر عليه الصلاة والسلام من عاقبة المسألة حين قال: «ما يزال الرجل يسأل الناس حتى يأتي يوم القيامة لي في وجهه مزعة لحم»[2] . . . وهكذا يعالج الإسلام ظاهرة التسول بالحث على العمل والسعي على الرزق حتى لا يصبح بعض الناس عالة على غيرهم وحتى يعيش المسلمون في عزة وكرامة، وألا يمدوا أيديهم فاليد العليا خير من اليد السفلى.

وليس في هذا حجر على الفقراء والمساكين، والمحتاجين . . . فقد أوجب الإسلام في أموال الأغنياء حقاً معلوماً للسائل والمحروم، إنما أراد الإسلام بهذه الوصايا أن يقاوم ظاهرة التسول وأن يعالج أصحابها حتى ينتظموا في صفوف المجتمع أعضاء عاملين يتسمون بالعزة، حتى أن القرآن الكريم قد اثنى على بعض الفقراء الذين يحسبهم الناس اغنياء من التعفف لأنهم لا يسألون ولا يمدون أيديهم فقال الله سبحانه وتعالى: ﴿ **لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُم بِسِيمَاهُمْ لا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا . . . .** ﴿٢٧٣﴾ ﴾ (البقرة، ٢٧٣).

ظاهرة العنف والاغتيال

ومن خلال الدور الديني الإعلامي في مناهضة الظواهر السلبية، يمكن تكثيف الجهود الإعلامية لدعوة الجماهير للمشاركة الجادة في مناهضة ظاهرة

---

(١) حديث صحيح، السيوطي، الجامع الصغير، ٢/ ٤٥٣ رقم الحديث و٧٥٨٥.
(٢) البخاري، صحيح البخاري مع الفتح ٣/ ٣٩٦ رقم الحديث ١٣٧٤.

العنف والاغتيال، وألا تقف الجماهير حيالها مكتوفة الأيدي، في سلبية وعدم مبالاة، كل يقول: نفسي نفسي، أو يكتفة بالشجب أو كلمات الحزن على من يقع ضحية الاغتيالات الغادرة والإرهاب والعنف، أنه يمكن للإعلام أن يكثف رسالته في شرح أبعاد الظاهرة وخطورتها والحكم الشرعي وما يستوجبه الإسلام من عقوبة لكل من يعتدي على حرمة النفس الإنسانية. ولتكن مشاركة المتحدثين والكتابة مشاركة متنوعة ما بين علماء الدين والشريعة وعلماء الاجتماع وعلم النفس وبعض العاملين في حقل الأمن . . . وأن يدعو الإعلام إلى تضافر القوى، وتكثيف الجهود من أجل درء هذه الأخطار.

ولنلق هنا بعض الضوء على هذه الظاهرة فنقول:

إن الإسلام يبرأ ممن يحملون السلاح على الأمة، فقد قال رسول الله ﷺ: «من حمل علينا السلاح فليس منا»[1] بل إن القرآن الكريم يحكم على القاتل المستحل الذي يبرر له شيطانه العدوان على الغير، يحكم عليه بجهنم خالداً فيها، ولا يكون الخلود فيها إلا لمن خرج عن حظيرة الإسلام، قال الله تعالى: ﴿**وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا** ﴿٩٣﴾﴾ (النساء، ٩٣) ويؤكد الرسول ﷺ بأن قتال المسلم خروج عن الدين وكفر بالله، وذلك لحرمة النفس فقال ﷺ «سباب المسلم فسوق وقتاله كفر»[2].

ولقد نهى الرسول ﷺ عن الرجوع إلى الكفر وذلك بأن يضرب بعض المسلمين بعضا، إنهم حين يفعلون ذلك يرجعون القهقري إلى عهود الجأهلية

(١) رواه أحمد والبخاري ومسلم والنسائي وابن ماجة.
(٢) رواه مسلم.

فقال عليه الصلاة والسلام ـ في حجة الوداع ـ « لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض» [1].

إن فوضى العنف والإجرام حين تزداد جدتها على هذا النحو المزري بالقيم، والذي يعمل على إهدار حقوق الإنسان في صورة لا إنسانية يستوجب هذا التصرف على المجتمع بكل فئاته حكومة وشعباً أن يقف صفاً واحداً في مواجهة الإرهاب ويستوجب على كل مسلم قادر على ايقاف حمامات الدم أن يتصدى لايقافها وأن تتعاون الشعوب والحكومات، وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وكل من يستطيع أن يقدم عوناً، لإعادة السلام والأمان والاستقرار إلى كل وطن يحتاج إلى ذلك، لأن إهدار حقوق الإنسان في موقع من المواقع على ظهر الأرض، يغرى بإهدارها في مواقع أخرى، وإنتهاك حرمة النفس الإنسانية لفرد كانتهاك حرمتها للمجموع، ولذا قال الله تعالى: ﴿ **مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا** ... ﴿٣٢﴾ ﴾ (المائدة، ٣٢).

وأكد الإسلام على حرمة النفس والمال والعرض، وذلك كما جاء في خطبة رسول الله ﷺ، في حجة الوداع، حين قال: (إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا في شهركم هذا)[2]، وأكد صلوات الله وسلامه عليه، على هذه الحرمات في قوله (كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه) [3].

---

(١) رواه مسلم.
(٢) رواه البخاري ومسلم.
(٣) رواه الترمذي.

وما شرعت الحدود والعقوبات في الإسلام، إلا صيانة لهذه الحقوق، وحماية لحق النفس من العدوان شرع القصاص، وحماية لحق الأموال، شرع حد السرقة، وحماية لحق الأعراض شرع الجلد والرجم، وهكذا أكد الإسلام على حرمات الناس وحذر من العدوان عليها وشرع العقوبات ردعاً لمن تسول له نفسه أن يفشي شيئاً منها.

ولقد كان النهي عن قتل النفس التي حرم الله واضحاً وحاسماً، قال تعالى: ﴿... **وَلا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلاَّ بِالْحَقِ...** ﴿١٥١﴾﴾ (الأنعام، ١٥١). وهذا الحق وضحه الرسول صلوات الله وسلامه عليه في قوله: (لا يحل دم أمرئ مسلم يشهد أن لا إله الله وأني رسول الله إلا بإحدى ثلاث: الثيب الزاني، والنفس بالنفس، والتارك لدينه المفارق للجماعة)[1].

وإن مواجهة البغاء أمر أوجبه الإسلام، لأنه دعا أولاً إلى الإصلاح بين المتخاصمين والمتقاتلين، فإن حدث بغى من طائفة شرع الإسلام الوقوف في مواجهة البغاة ومؤاخذتهم وقتالهم حتى يفيئوا إلى أمر الله، ويثوبوا إلى رشدهم، ويرجعوا إلى صوابهم قال جل شأنه: ﴿**وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِن فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴿٩﴾**﴾ (الحجرات، ٩).

ولقد تحدث الإمام الماوردي في كتابه القيم: «الأحكام السلطانية» عن موقف المسئولين من المخربين الذين ينزلون القتل والفساد بالناس ويقضون المضاجع ويروعون الآمنين، ويقتلون الناس بغير حق فقال: «وإذا اجتمعت طائفة من أهل الفساد على شهر السلاح وقطع الطريق وأخذ الأموال وقتل

---

(١) رواه البخاري ومسلم.

النفوس، ومنع السابلة (أي المرور) فهم المحاربون الذين قال الله فيهم» ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَافٍ أَوْ يُنفَوْا مِنَ الْأَرْضِ...﴿٣٣﴾﴾ (المائدة، ٣٣). والواجب حيال سلسلة ظواهر الإرهاب التي تظهر بين وقت وآخر في سائر الأوطان هو:

أولاً: مناهضة المفسدون والإرهابيين، وأن يقف الجميع صفاً واحداً، وألا يتستر أحد على الظالمين، فإن من أعان ظالماً سلط عليه ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً...﴿٢٥﴾﴾ (الأنفال، ٢٥). وإذا كانت هناك مسئولية كل إنسان الشخصية، فإن علينا مسئولية جماعية يجب أن ينهض بها المجتمع الإسلامي متضامناً ومتعاوناً على البر والتقوى؛ لأن السلبية واللامبالاة حيال ظواهر الإرهاب لا تولد إلا تفاقم الشر، ولقد ضرب لنا رسولنا صلوات الله وسلامه عليه المثل على ذلك ـ عن النعمان بن بشير رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: «مثل القائم على حدود الله والواقع فيها كمثل قوم استهموا على سفينة، فصار بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها وكان الذين في أسفلها إذا استقوا من الماء مروا على من فوقهم فقالوا: لو أنا خرقنا في نصيبنا خرقاً ولم نؤذ من فوقنا فإن تركوهم وما أرادوا هلكوا جميعاً، وإن أخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعاً»[1].

ثانياً: على جميع المواطنين وأبناء المجتمع الإسلامي أن يحققوا الإيمان الصحيح الصادق، وأن يستقيموا بعمل الصالحات، والتوبة إلى الله والرجوع إليه فإنه لا ينزل بالأمة بلاء إلا بذنب ولا يكشف إلا بتوبة،

---

(١) رواه البخاري.

وقد وعد الله تعالى ووعده الحق، الذين يحققون الإيمان والعمل الصالح أن يستخلفهم الله في الأرض، وأن يمكن لهم، وأن يبدلهم من بعد خوفهم أمنا، قال الله سبحانه: ﴿**وَعَدَ اللَّهُ الذينَ آمَنُوا منكُمْ وَعَملُوا الصَّالحَات لَيَسْتَخْلفَنَّهُمْ في الأَرْض كَمَا اسْتَخْلَفَ الذينَ من قَبْلهمْ وَلَيُمَكّنَنَّ لَهُمْ دينَهُمُ الذي ارْتَضىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدّلَنَّهُم مّنْ بَعْد خَوْفهمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَني لا يُشْرَكُونَ بي شَيْئًا ... ﴿٥٥﴾**﴾ (النور، ٥٥).

ثالثاً: أن تأخذ العدالة مجراها في كل الأوطان، وفي كل زمان ومكان، فإنه إذا اجتمع الإيمان مع العدالة، ولم يلبس الناس إيمانهم بظلم، فقد وعدهم الله ـ ووعده حق ـ أن يحقق لهم الأمن، حيث قال الله سبحانه ﴿**الذينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبسُوا إيمَانَهُم بظُلْمٍ أُوْلَئكَ لَهُمُ الأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٨٢﴾**﴾ (الأنعام، ٨٢).

رابعاً: على جميع المواطنين في سائر الأوطان والدول، إذا حدثت مثل هذه الظواهر الإرهابية أن يكون لهم موقف إيجابي يقوم به كل إنسان بحسب طاقته وبقدر استطاعته فيتصدى للظالمين ويناهضهم، ويكشفهم ولا يتستر عليهم، ويوجههم وينصح لهم، ويردهم عن الغي والعدوان، عن أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: (أنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً، فقال رجل يا رسول الله أنصره إذا كان مظلوماً، أرأيت إن كان ظالماً كيف أنصره؟ قال: تحجزه أو تمنعه من الظلم فإن ذلك نصره)[1].

خامساً: يجب على المسئولين في سائر الدول والأوطان، وخاصة المسئولين عن الأمن أن يحرصوا على عدم تمليك عامة الناس أسلحة ما فإذا

(١) رواه البخاري.

كان السلاح مهمته الحفاظ على الأمن، فلم يكون في حوزة من لا شأن له بالحراسة أو الحفاظ على الأمن، إنه حين يكون في حوزة عامة الناس قد يستغله البعض للهوى وللبطش بالناس وترويعهم وإرهابهم وقد حرم الإسلام مجرد الإشارة بالسلاح إلى الغير، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ: (لا يشر أحدكم إلى أخيه بالسلاح، فإنه لا يدري لعل الشيطان ينزع في يده فيقع في حفرة من النار)[1]. بل حرم الإسلام ترويع الإنسان للإنسان، حتى لو كان أخاه لأبيه وأمه، قال صلوات الله وسلامه عليه (من أشار إلى أخيه بحديدة، فإن الملائكة تلعنه حتى وإن كان أخاه لأبيه وأمه)[2]. وعن جابر رضي الله عنه قال: (نهى رسول الله ﷺ أن يتعاطى السيف مسلولاً)[3].

سادساً: ضرورة قيام اتفاقية تعاون أمني وميثاق شرف بين سائر الدول والحكومات، بحيث يتم بمقتضى تلك الاتفاقية مقاومة الإرهاب وتصفية جيوبه في كل الدول، والإمساك بالهاربين أو اللاجئين لبعض الدول وتقديمهم للمحاكمات، وإن كانوا لا يوقعون بالدول الهاربين إليها شيئاً تعاوناً مع الدول الأخرى الصديقة والشقيقة وألا يقول البعض: على نفسي، فهذا خطأ كبير وشر مستطير، وسوف يكتوي بنار الإرهاب كل من يتستر عليه.

عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه قال: (يا أيها الناس إنكم تقرؤون

---

(١) رواه البخاري ومسلم.
(٢) رواه مسلم.
(٣) رواه أبوداود والترمذي.

هذه الآية) ﴿ **يأيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا أهتديتم** ﴾ وإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: (إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشك أن يعمهم الله بعقاب منه) [1].

ولا يفوتني في هذا المقام، أن اتحدث بنعمة الله علينا في مصر، حيث انحسرت ظاهرة الإرهاب والحمد لله.

ومنذ أول الثمانينات، بدأت ندوات الحوار الديني والتي نقلتها وسائل الإعلام وكنت قد أسهمت في أول هذه الندوات في العديد من المواقع مع قطاعات كثيرة من الشباب، حيث مقارعة الحجة بالحجة والبرهان بالبرهان، وأوضحنا منهاج الإسلام السمح، وخصائصه التي تتنافى مع التطرف والإرهاب، ويومها ثاب كثير إلى الرشد، ومن خلال المناقشات كانت تتراءى لنا بعض المفاهيم التي أخذها بعض الشباب خاطئة، ألبس البعض فيها الحق بالباطل، وصوروا بعض القضايا بغير صورتها الحقيقية، وألصق البعض بالإسلام تهماً هو منها براء، مما جعل صورة الإسلام في الغرب تفهم خطأ ويصور على أنه دين تشدد وتزمت، والإسلام برئ من كل هذا، لأنه لا يقر العنف ولا الإكراه، ولا التشدد ولا الإرهاب، بل إن دعوته تتلخص في كلمة واحدة هي «الرحمة» وخاطب الله تعالى رسوله صلوات الله وسلامه عليه، محدداً جوهر رسالته: ﴿ **وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين** ﴾. وقد مهدت ندوات الحوار ـ إلى جانب تأثيرها في رجوع كثير من الشباب عن الأفكار التي اعتنقوها خطأ ـ مهدت لفتح أبواب التوبة للكثيرين منهم الذين عدلوا عن تلك الآراء.

---

(١) رواه أبوداود والترمذي والنسائي.

ماهية العولمة وإشكالياتها

د. أنور ماجد عشقي

دور الإعلام في مكافحة الجريمة والحد منها

اللواء إبراهيم ناجي

دور الإعلام في مكافحة الجريمة والحد منها

أولاً : المقدمـــة

إن رقي وتقدم المجتمعات وانتشار جوانب الحضارة يتطلب توافر مناخ من الأمن والطمأنينة، ينعم بها الجميع دون تفرقة أو تمييز. فالأمن مطلب حيوي ينشده كل البشر. وايا كانت متطلباته فإنها تتضاءل كثيراً امام الخسائر المادية والمعنوية التي تنجم عن الحوادث الإجرامية في حياة الأفراد والجماعات. والعمل الأمني يهدف باختلاف تخصصاته ومسارات عمله إلى بث مشاعر الطمأنينة والسكينة في نفوس الكافة. لذا تحرص كافة الدول على توجيه عناية خاصة للعمل الأمني لاستتباب الأمن الذي يتيح لرعاياها العيش في طمأنينة وسكينة. ورغم وضوح مضمون هذه الغاية وفحواها إلا أن القائمين على هذا العمل غالباً ما يواجهون صعوبات جمة في قياس مشاعر الجمهور وتحديدها بدقة لارتباط ذلك بالنفس البشرية التي تتسم باختلاف طبائعها واتجاهاتها وميولها ورغباتها. وإذا كان الجمهور هو الغاية النهائية التي ينشدها العمل الأمني فإن تشعب مسارات هذا العمل وتعدد تخصصاته وتداخله في العديد من الأنشطة سواء التي تمارسها الدولة من جانب أو الأفراد من جانب آخر . . . كلها مقومات تشير إلى أهمية وجود آلية تدعم الوعي الأمني لدى الجمهور من خلال تفعيل سبل الاتصال بين الأجهزة الأمنية من جانب والجمهور من جانب آخر.

لذلك فإن الإعلام الأمني يحمل بين ثنايا أهدافه ورسالته القيام بالوعي الأمني من خلال تدعيم سبل وأواصر الصلات بين الأجهزة الأمنية والجمهور وإعلامه بحقائق وثوابت العمل الأمني دون تهويل أو تهوين.

وتبصير الجمهور بدوره الأساسي وبأساليب وقايته من الجرائم وتشجيعه على مساندة أجهزة العدالة تحقيقاً لأمن المجتمع .

ومن هذا المنطلق استمد الإعلام الأمني أهميته الكبرى في مجال التوعية الأمنية ومكافحة الجريمة خاصة في هذا العصر الذي بات فيه العالم باختلاف وترامي أركانه قرية كونية صغيرة تتلاقى فيها وبسرعة كافة البيانات والمعلومات لتؤثر في بعضها البعض . وتخلق نسيجاً جديداً لحياة ذات خصائص وسمات متجانسة ومتلائمة مع البيئة التي تحيط بها .

ثانياً : موقع الإعلام الأمني في منظومة العمل الإعلامي

إن استجلاء حقيقة موقع الإعلام الأمني في المجال الإعلامي يجب أن يسبقه إيضاح لمفهوم العمل الإعلامي بصفة عامة . ومن خلال هذا المفهوم يمكن تحديد مفهوم الإعلام الأمني كنوع من أنواع الإعلام المتخصص .

أ ـ مفهوم العمل الإعلامي بصفة عامة :

يقصد بكلمة الإعلام (لغة) مصدر أعلمه إعلاماً ـ أبلغه إبلاغاً ـ أخبره إخباراً ـ أي إيصال أمر معين من المتكلم إلى المستقبل المقصود بالرسالة كطرف آخر . وقد وردت الكلمة في لسان العرب بمعنى التبليغ والإبلاغ ، أي الإيصال ، يقال بلغت القوم بلاغاً أي أوصلتهم الشئ المطلوب [1] .

---

(١) لمزيد من التفاصيل راجع د . أحمد اللهيب ، المتطلبات الأساسية للإعلام الإسلامي ومميزاتها ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، الرياض ، الندوة العلمية الثالثة عن المسئولية الأمنية للمرافق الإعلامية في الدول العربية ، ١٤٠٦هـ ، ص٣٩ وما بعدها .

ويواجه اصطلاح الإعلام صعوبة تحديد المفهوم بشكل دقيق شأنه في ذلك شأن كافة المفاهيم المرتبطة بالعلوم الإنسانية والاجتماعية، بل إن مصطلح الاتصال والذي يعد القاسم المشترك لأي تحديد يتناول مصطلح الإعلام، يجد أيضاً صعوبة في تحديد المفهوم بشكل دقيق ومحدد.

ويعرف البعض مصطلح الاتصال بأنه النشاط الذي يستهدف تحقيق العمومية أو الانتشار أو الذيوع لفكرة أو موضوع أو منشأة أو قضية بواسطة انتقال المعلومات أو الأفكار أو الآراء أو الاتجاهات من شخص أو جماعة إلى أشخاص أو جماعات باستخدام رموز لها معنى موحد ومفهوم بالدرجة نفسها لدى كل من الطرفين، أما الإعلام فهو عملية تنطوي على مجموعة من أوجه النشاط الاتصالية التي تستهدف تزويد الجماهير بالحقائق والأخبار والمعلومات الصحيحة عن القضايا والموضوعات والمشكلات المثارة على الساحة الاجتماعية بما يسهم في خلق أكبر قدر متاح من المعرفة والوعي والإدراك والإحاطة لدى جمهور المتلقين بما يسهم في تنوير الرأي العام وتكوينه في اتجاه محدد من شأنه أن يخدم أغراض المؤسسة القائمة بهذا النشاط ويعينها على تحقيق أهدافها من خلال خلق مناخ ملائم ورأي عام متفهم للاعتبارات والظروف والقضايا المحيطة بصناعة القرار داخل هذه المؤسسة [1]. والبعض يرى أن الإعلام هو «الإخبار بالحقائق والمعلومات الصادقة من أجل اتخاذ موقف معين» [2].

---

(١) أماني محمد قنديل، نظام الاتصال وعملية التنمية السياسية في الدول النامية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٠، غير منشورة.

(٢) محمد مصالحه، خصائص الإعلام العربي المعاصر، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض، ندوة المسئولية الأمنية للمرافق الإعلامية في الدول العربية، ١٤٠٦، ص١٥٥ ومابعدها.

بينما يرى فريق آخر بأنه «تبيان الحق للناس وتطبيقه ژمامهم ومخاطبة عقولهم وأيضاحه لهم وترغيبهم به وتبصيرهم بالباطل وأبعادهم عنه. وتنفيرهم منه بمختلف الأساليب الإعلامية المشروعة التي تستجيب معها النفوس ولا تنفض من حولها وذلك من أجل تحقيق الهدف الإعلامي وهو إسعاد الإنسان وإخراجه من الظلمات إلى النور [1].

وهناك من يعرف الإعلام بأنه «هو نشر الحقائق الثابتة الصحيحة. والأخبار والمعلومات السليمة الصادقة. والأفكار. والآراء. والإسهام في تنوير الرأي العام، وتكوين الرأي الصائب لدى الجمهور أو جماهير المؤسسة الداخلية والخارجية في الوقائع والموضوعات والمشكلات المعتادة المطروحة. بحيث يعبر هذا الرأي تعبيراً موضوعياً عن عقلية الجماهير واتجاهاتهم وميولهم باستخدام وسائل الإعلام المختلفة. بغية التفأهم والإقناع والتأييد. وبذلك يمكن الربط بين الهيئة والمؤسسة بالمجتمع والجماهير. والوصول إلى التكيف والانسجام المنشودين بين سائر جماهير المجتمع».

ويرى البعض الآخر أن الإعلام هو «كافة أوجه النشاط الاتصالية التي تستهدف تزويد الجهود بكافة الحقائق والاخبار الصحيحة والمعلومات السليمة عن القضايا والموضوعات والمشكلات ومجريات الأمور بطريقة موضوعية وبدون تحريف بما يؤدي إلى خلق أكبر درجة ممكنة من المعرفة والوعي والإدراك والإحاطة الشاملة لدى فئات الجمهور للمادة الإعلامية بكافة الحقائق والمعلومات الموضوعية الصحيحة عن هذه القضايا والموضوعات. وبما يسهم في تنوير الرأي العام وتكوين الرأي الصائب لدى الجمهور في الواقع

---

(١) محمد علي الحركان، المسئولية الأمنية للمرافق الإعلامية في الدول العربية، ١٤٠٦، ص٤٢ ومابعدها.

والموضوعوعات والمشكلات المثارة والمطروحة [1]. وهناك تعريف آخر للإعلام بأنه «عملية اتصال موضوعية مجردة وحيادية بشكل عام، تستهدف مشاعر الجماهير عن طريق إعلامها بالحقائق كما هي[2].

ب ـ نشأة الإعلام المتخصص[3]

ظل الإعلام حتى سنوات غير بعيدة نشاطاً عاماً ومفهوماً موحداً إلى أن برزت دور مؤسسات معينة في المجتمعات وأصبحت تمثل أهمية بالغة لقطاعات عريضة من الجماهير. وصار التعامل مع خدماتها يشكل جانباً من النشاط اليومي للجماهير. فضلاً عما يرتبط بهذا النشاط من خصوصية بالغة في الأداء والمفاهيم والرؤية والحساسية أيضاً. بما يتطلب أن تكون مقاليده في يد مسئولين يدركون الأبعاد الحقيقية لهذا الدور وحساسيته.

ومن هنا نشأت أنماط متخصصة من الإعلام ترتبط بالدرجة الأولى بنشاط المؤسسات المشار اليها. فظهر على الساحة الإعلامية عديد من الأنواع والمناهج والتصنيفات الإعلامية لتلبي الحاجات المتزايدة للجماهير، وبذلك نشأ الإعلام المتخصص كالإعلام العسكري، والإعلام السياسي، والإعلام الثقافي، والإعلام السياحي، والإعلام الاقتصادي، والإعلام الصحي، والإعلام الأمني . . . الخ.

---

(١) حسين عبدالحميد أحمد رشوان، العلاقات العامة والإعلام من منظور علم الاجتماع، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٩٣، ص٣٤٨.

(٢) عاطف حمدي العبد، الاتصال والرأي العام، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٩٣، ص١٦، نقلاً عن الدكتور سمير حسين.

(٣) عماد حسين عبدالله، منظومة الإعلام العربي الأمني، القاهرة، مذكرات غير منشورة، ١٩٨٧، ص١٤ ومابعدها.

ج - مفهوم الإعلام الأمني

يمكن تحديد الإعلام الأمني بأنه إعلام يقصد به فنون التعبير المختلفة التي تمارسها أجهزة الأمن لتوجيه الرأي العام بشكل إيجابي نحو التفهم والمشاركة في تحقيق جوانب الخطط الأمنية باستخدام كافة وسائل الإعلام[١]. وهناك مفهوم آخر يعول على الاستفادة من وسائل التعبير الجماهيرية بهدف تفاعل الجمهور مع الأهداف العليا للمؤسسة الأمنية من خلال الأداء الجيد لهذه المؤسسة والإعلام الصادق عن هذا الأداء[٢]. كما عرفه البعض بأنه «بث الشعور الصادق وحق التوجه إلى وسائله وطرقه حتى يحس الإنسان بحق أنه آمن على حياته ودينه وعرضه وماله وعلى سائر حقوقه الأساسية دون تهيب أو سطوة أو جور»[٣].

ولعلنا نؤيد ذلك التعريف الذي يحدد مفهوم الإعلام الأمني بأنه «النشر الصادق للحقائق والثوابت الأمنية. والآراء والاتجاهات المتصلة بها. والرامية إلى بث مشاعر الطمأنينة والسكينة في نفوس الجمهور من خلال تبصيرهم بالمعارف والعلوم الأمنية، وترسيخ قناعتهم بأبعاد مسئولياتهم الأمنية، وكسب مساندتهم في مواجهة صنوف الجريمة وكشف مظاهر الانحراف»[٤].

---

(١) مركز الإعلام الأمني بوزارة الداخلية المصرية، التجربة المصرية في الإعلام الأمني، ورقة عمل مقدمة لمجلس وزراء الداخلية العرب، يناير ١٩٩٧.

(٢) نبيل عبدالحافظ، مهارات التفكير الابداعي، مجلة معهد الإدارة العامة، مسقط، عمان، ١٩٩٥، العدد٦.

(٣) العقيد محمد خليفة المعلا، الإعلام الشرطي في دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة قدمت في ندوة الشرطة والمجتمع، ابوظبي، ١٦-١٧ ديسمبر ١٩٩٥، ص٦.

(٤) عماد حسين عبدالله، مرجع سابق، ص١٦ ومابعدها.

ثالثاً : الوقاية من الجريمة في مقدمة غايات الإعلام الأمني

تواجه دراسة وقياس تأثير وسائل الإعلام على سلوك الإنسان صعوبات مختلفة ومتعددة. حيث يدخل في قياس هذا التأثير عوامل ومتغيرات متباينة منها ما هو اجتماعي أو ثقافي أو اقتصادي وغيرها من العوامل التي لا يجب إغفالها عند قياس هذا التأثير. وتحديد الأدوار التي يمكن أن يقوم بها كل عامل. وقد اختلفت الآراء حول تأثير وسائل الإعلام في السلوك الانحرافي أو الإجرامي. فهناك من الآراء ما يؤكد على وجود تأثير سلبي لهذه الوسائل في الانحراف والإجرام وانها أحد الأسباب الرئيسية في انتشار الجريمة . . . وهناك رأي آخر ينفي وجود هذا التأثير السلبي لوسائل الإعلام مشيراً إلى أن الأسباب الحقيقية للإجرام والانحراف تتشكل من خلال عوامل أخرى مثل دور الأسرة. والظروف الاقتصادية. والمؤسسات الدينية والتعليمية وغيرها . . . أما الرأي الثالث فيقف موقفاً وسطاً بين الرأيين حيث يوضح أن تأثير وسائل الإعلام في الانحراف والإجرام يعد تأثيراً ثانوياً بمعنى أن هذه الوسائل تعد عاملاً مساعداً في الانحراف وليست السبب الرئيسي كما يرى أصحاب الرأي الأول، أو ليس لها أي دور كما يرى أصحاب الرأي الثاني.

وقد وجد الباحثون فيما بعد أن الجمهور يحمي نفسه «سيكولوجيا» من بعض وسائل الإعلام وأن التأثير الإعلامي لا يمكن تفسيره طبقاً لمفاهيم نظرية الرصاصة. وأن الناس يعرضون انفسهم لوسائل الإعلام أو يتجنبونها طبقاً لمدى اتفاق المواد الإعلامية أو تعارضها مع آراء واهتمامات هؤلاء الناس، أو ما يسمى بالتعرض الانتقائي، كما أن هناك عمليات انتقائية

أخرى تؤثر في مدى تأثير وسائل الإعلام وأهم هذه العمليات الإدراك الانتقائي والتذكر الانتقائي [١].

ولكي يكون لوسائل الإعلام تأثير في الجمهور فإنها يجب أن تكون متفقة مع خصائص وسمات الجمهور الشخصية. وذلك أن شخصية الفرد تؤثر في نوع ودرجة تقبله لمادة الاتصال. وقد كان البعض يظن أن القابلية للتأثير بالاتصال «وهي نفسها سمة شخصية» نسبية. أي أنه يمكن اقناع بعض الناس بينما يصعب اقناع البعض الآخر بصرف النظر عن الموضوع. إلا أن التجارب كشفت عن نتيجة مؤداها أن بعض الناس يسهل التأثير فيهم في مواقف معينة دون الأخرى. وأن بعض الناس يقاومون كل محاولة للتأثير عليهم. لذلك يصعب التسليم بصحة الرأي القائل بوجود قابلية عامة للتأثير بالإعلام. ولكن الأفضل أن نقول إن الناس الذين يتسمون بسمات شخصية معينة يمكن التأثير عليهم بأنواع معينة من الاتصال [٢]. ولا يقتصر الأمر في التأثير على سمات الفرد الشخصية فقط بل يتسع ليشمل الفرد وعلاقته الاجتماعية. أو بمعنى أدق على أساس عضويته في الجامعات التي ينتمي إليها ويتصل بها. أي أن المستقبل يتعرض للعملية الإعلامية من خلال المواد المختلفة في إطار اجتماعي. وبالتالي فإن تأثره سلباً أو إيجاباً يكون مرتبطاً بالجماعات التي ينتمي إليها [٣].

---

(١) فرج الكامل، تأثير وسائل الأتصال، الأسس النفسية والاجتماعية، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٨٥، ص١٤١ وما بعدها.

(٢) مصطفى فهمي، مجالات علم النفس، المجلد الأول، القاهرة، مكتبة مصر، د.ت، ص١٦١ـ١٦٢.

(٣) جبارة عطية، علم اجتماع الإعلام، الرياض: دار عالم الكتب والنشر، ١٩٨٥، ص١٣٤.

وإذا كانت الوقاية من الجريمة تعتبر أولى اهتمامات وغايات العمل الإعلامي الأمني فإن الأمر يتطلب معرفة مدى تأثير ما تثبته وسائل الإعلام وأساليب تناولها للجريمة في المساهمة نحو تكوين السلوك الإجرامي. وذلك بهدف تقديم هذه الأساليب وترشيدها، وسوف يتم تناول ذلك في الصحافة والسينما والتلفزيون كأهم نماذج لوسائل الإعلام حالياً.

أ ـ أساليب تناول الجريمة في الصحافة وتأثيرها في السلوك الإجرامي

تختلف الاتجاهات النظرية في مجال الصحافة والاجتماع حول موضوع «تناول الصحافة لظاهرة الجريمة» ويتخذ هذا الاختلاف اتجاهات ثلاثة رئيسية:

الاتجاه الأول: حرية النشر لأخبار الجريمة

يرى أنصار هذا الاتجاه انه لابد من نشر أنباء الجريمة في الصحف دون أية قيود، ويستند هؤلاء إلى فلسفة تقوم على أساس أن نشر أنباء الجريمة يحقق الردع لأنه يحمل توجيهاً للجمهور بأن الجريمة لا تفيد. ذلك أن نشر أنباء الجريمة وأخبار القبض على المجرمين. والمحاكمات والعقوبات الرادعة يومياً يحذر الجمهور من الإقدام على ارتكاب الجريمة. كما أن نشر أنباء الجرائم يساعد على تداول أوصاف المجرمين. وهذا يمكن الجمهور ورجال الأمن من سرعة القبض على المجرمين. ومناهضة السلوك الإجرامي [1]. ومما يؤيد وجهة نظر الاتجاه الأول ما يؤكده خبراء الاتصال حول دور الإعلام في مراقبة البيئة واطلاع الجمهور على حقائق الحياة. وأن من حق الجمهور

(١) أحمد المجذوب وآخرون، الدلالات الاجتماعية لصفحة الجريمة في الصحافة المصرية في الستينات والسبعينات في المجلة الجنائية القومية، القاهرة، ١٩٨٠، ص ١٠ ـ ٧١.

أن يعرف ما يدور حوله. وأن حظر النشر حول الجريمة يفتح المجال أمام الشائعات التي تستمد قوتها من التعتيم الإعلامي والغموض. كما أن النشر في حالة القبض على المجرمين يطمئن الجمهور. ويزيد من ثقته في السلطات المعنية [١] . . . ويدافع أنصار مدرسة التحليل النفسي عن دور الصحافة في تغطية أنباء الجريمة. ويرون أن لذلك أثره في الوقاية من الإجرام. وأن نشر أخبار الجريمة يعد نوعاً من التنفيس وتطهير المشاعر من العدوان والرغبات الإجرامية المكبوتة، كما أنه يحقق إشباعاً كافياً للميول العدوانية أو الجنسية . . . ويؤدي هذا بدوره في النهاية إلى تفريغ الرغبات العدوانية مما يحمي الفرد والمجتمع من ويلات الجريمة [٢].

الاتجاه الثاني: منع النشر لأخبار الجريمة

يطالب أصحاب هذا الاتجاه بمنع نشر كل ما يتصل بالجريمة في الصحف والمجلات وحجتهم في ذلك أن موجات الجريمة يصاحبها دائماً توسع في النشر. وأن بعض أنواع النشر تفسد سير العدالة ويؤثر على القضاء. مما يخل بحق المتهم في محاكمة عادلة أمام قضاء لم يتأثر لضغوط الرأي العام[٣]. وتشير الخبرة الواقعية إلى تخصيص مساحات ثابتة في الصحف لتغطية أخبار الجريمة. وقد تخصصت صحف كاملة في عرض الجريمة.

---

(١) فتوح الشاذلي، علم الإجرام العام، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٣، ص٩٠.

(2) Melvin L.De fluer et al "Communication theories س(New York,1984.p.210.

(٣) سليمان صالح، الصحافة والجريمة، دراسة لتغطية الصحافة المصرية لحادث فتاة العتبة، ورقة بحثية مقدمة في الدورة التدريبية لمحرري الحوادث في الصحف المصرية، القاهرة، المجلس الاعلى للصحافة، ١٩٩٣م.

وتعمد المعالجة الصحفية إلى ارضاء فضول الناس بنشر الجرائم تحت مانشيتات بارزة، كما تنشر صور المتهمين والضحايا دون اعتبار لكرامة الإنسان وبخاصة الضحايا وهذه الأمور لا يقوى صغار السن على مقاومتها. وكذلك هؤلاء الذين تحيط بهم ظروف معقدة وتواجههم إحباطات تدفعهم إلى الانقياد لأنواع من الانحراف، واكتساب مبررات العدوان وتكتيكات التنفيذ مما ينشر في الصحف . . . ولا يكتفي أصحاب هذا الاتجاه بهذه الحجج ويقولون «إن الصحافة قد تخرج عن هدفها الأصلي لتصبح أحد مسببات الجريمة، وبخاصة حين تصور الصحافة المجرمين على انهم أبطال يناضلون من أجل رفع ظلم، أو إعادة حق، أو الدفاع عن الشرف والعرض، وإن الصحافة في كشفها لأشخاص المجرمين قد يعوق سير التحقيقات، مما قد يهدر حق المتهم في محاكمة عادلة، ويجعل إعادة المجرمين إلى الطريق الصواب عملية صعبة.

إذ يعد نشر تفاصيل حياة المجرم حاجزاً نفسياً بينه وبين المجتمع. مما قد يدفعه بعد قضاء فترة العقوبة إلى أحد أمرين هما: العزلة أو العودة إلى الجريمة. وكلا الأمرين يعود بالضرر على المجتمع[1]. وقد طالبت مؤتمرات الدفاع الاجتماعي في الوطن العربي بضرورة الحفاظ على حقوق المتهمين والضحايا وإعادة تأهيلهم واصلاحهم من خلال المؤسسات الدولة، وأن الصحافة بنشرها كل ما يتعلق بالجريمة يعد إخلالاً بهذا الحق[2].

---

(١) محمد شفيق، الجريمة والمجتمع، الإسكندرية: المكتب الحديث الجامعي، ١٩٨٧، ص٥٢.

(٢) أحمد فتحي بهنسي، مواقف الشريعة من نظرية الدفاع الاجتماعي، القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٠، ص١٩.

الاتجاه الثالث : الاتجاه الوسط

وهو الاتجاه الذي نؤيده وهو يقف بين الموقفين السابقين مستفيداً من مميزات كل منهما فلا يطالب بالتوسع في النشر إلى حد الفوضى والإثارة. وعرض كل ما يتصل بالجريمة. مما يعطي انطباعاً بشيوع الجريمة والرذيلة في المجتمع. ويضعف هيبة القانون. ولكن لابد أن يتقيد النشر بمواثيق اخلاقية لممارسة المهنة، ولا يطالب بالمنع الكامل لنشر تفاصيل الجريمة. إذ لابد من أن تقوم الصحافة بدورها الاجتماعي في الضبط والدفاع ضد السلوك الإجرامي . . . ويقترح في هذا الصدد الأخذ بموقف توفيقي يقوم على عدة مقترحات لتحقيق التوازن في تناول الجريمة من خلال الصحف والمجلات ويمكن أن نجمل هذه المقترحات فيما يلي : [1].

- العمل من خلال مبدأ التنظيم الذاتي لمهنة الصحافة على تعزيز مجموعة من القيم والأخلاقيات المهنية في ضمير الصحفيين، فيما يتعلق بتناول ظاهرة الجريمة في المجتمع بحيث يكون رقيباً ذاتياً لدى الممارسين.
- عدم نشر ما يتعلق بالجرائم إلا بعد المحاكمات وثبوت الإدلة.
- عدم نشر ما يمكن أن يضع أفكار البراءة أو الإدانة للمتهمين في أذهان القراء قبل محاكمتهم.
- مراعاة عدم نشر صور وأسماء وصفات المجرمين والضحايا قدر الإمكان حرصاً على حقوقهم، وتسهيلاً لإعادة اندماجهم في المجتمع بعد انتهاء فترة العقوبة.

---

(١) لمزيد من التفاصيل راجع لواء إبراهيم ناجي، الإعلام الأمني بين النظرية والتطبيق، بحث ندوة دور مؤسسات الإعلام والتنشئة في نشر الوعي ومحاصرة الجريمة، ابوظبي، ١٩٩٦، ص٢٩ وما بعدها.

- مراعاة حق المجتمع في الحفاظ على قيمه ودينه وأعرافه وأخلاقه العامة من خلال مواثيق الشرف الصحفية.
- ألا تكتفي الصحافة بمجرد نشر أخبار الجريمة. بل يجب أن تخصص مساحات لمناقشة أسباب ودوافع السلوك الإجرامي وملابساته والعقوبات المقررة له.
- ان تقوم الصحافة بدورها في التوعية الوقائية، من خلال استطلاع آراء المتخصصين والمعنيين بالمكافحة، وكذلك الاستفادة من نتائج الدراسات العلمية في مناهضة السلوك الإجرامي.
- البعد عن الإثارة والعناوين البارزة ونشر الصور الشخصية والتركيز على شخص المجرم أو الضحية. والحرص على عدم المبالغة في تصوير الأحداث الإرهابية والأساليب التي يتبعها الإرهابيون في ارتكاب جرائمهم.
- الحرص على نشر العقوبات الرادعة لأنماط معينة من المجرمين، حتى يمكن تحقيق ضبط اجتماعي قوي، وردع لكل من تسول له نفسه الخروج على القانون.
- ألا تقتصر الصحافة على المصادر الأمنية والشرطية في نشر كل ما يتعلق بالجريمة، بل يجب أن تعتمد على محررين أكفاء في كشف بؤر الإجرام والمبادرة في ملاحقة عناصر الإجرام.
- التركيز على جهود المكافحة الرسمية والشعبية على حد سواء ودعم الجمعيات التطوعية لمقاومة الانحراف وتنشيط أدوارها كمنظمات الدفاع الاجتماعي، وجمعية تحسين العلاقات الأسرية ورعاية المفرج عنهم.
- تحري الدقة قبل نشر تفاصيل الجريمة حتى لا تقع الصحافة في تناقضات

تفقدها ثقة القراء، وبخاصة في ظل وجود وسائل إعلام داخلية وخارجية تلاحق الأحداث بسرعة كبيرة.

- تنظيم حملات منظمة للتوعية ضد الجريمة، وكشف أسبابها وطرق الوقاية والأمان وتحصين الأفراد ضد الإشاعات والأقاويل المغرضة. ويجب أن تتخذ هذه الحملات صفة الاستمرارية والتنوع باستخدام وسائل عديدة. وأفكار متنوعة، وأساليب اقناعية فعالة وفقاً لأهداف قصيرة المدى، وأخرى طويلة المدى لمناهضة ظواهر الإجرام المؤقتة والدائمة.
- إشعار القراء بمصلحة حقيقية لهم في مناهضة الجريمة. وتخليص الجماهير من سلبياتها المرتبطة بالخوف من الشرطة، أو الخوف من الإدلاء بالشهادة، أو الإبلاغ عن المشتبه فيهم. وتقديم نماذج من المواطنين الذين حققوا اعمالاً ذات مغزى في مكافحة الجريمة، على أن تكافأ هذه النماذج مادياً ومعنوياً.
- عمل استقصاءات دورية لمعرفة اتجاهات القراء نحو أنواع محددة من الجرائم كالإرهاب، وجرائم المال والسمعة والعرض، للاستنارة بآراء الجمهور في مكافحة الجريمة.
- الاعتماد على محررين لديهم حس اجتماعي وسياسي وقانوني في تغطية انباء الجريمة.

ب ـ أساليب تناول الجريمة في السينما والتلفزيون وتأثيرها في السلوك الإجرامي

تنقسم الآراء إلى ثلاثة اتجاهات رئيسية في مدى تأثير العنف المقدم من السينما والتلفزيون. وتتلخص في الآتي: [1]

---

(١) لمزيد من التفاصيل راجع لواء إبراهيم ناجي، الإعلام الأمني بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص٥ وما بعدها.

الاتجاه المؤيد للتأثير

أكدت العديد من الدراسات أن مشاهدة الأفلام السينمائية يعد أحد الأسباب الرئيسية للانحراف، حيث أكدت «جبرائيل رايموند» في دراستها أن الجانحين يترددون على السينما بشكل كبير وأن وسيلة ارتكابهم للجريمة مأخوذة من الأفلام التي شاهدوها . . . كما يؤكد باين فوند أن الأفلام السينمائية تؤثر تأثيراً واضحاً على الصغار. وأكد ٢٥٪ من المنحرفين الذكور والإناث أن السينما تؤثر عليهم. وأن هذا التأثير كما تبين لفوند لا شعورياً أكثر منه شعورياً[١]. وفي عام ١٩٥٠ عقد في فيينا مؤتمر لمناقشة موضوع الأفلام ومدى فائدتها وتأثيرها. وتناولت المناقشات عدة أمور أهمها النواحي الجنسية المثيرة وتأثير العنف وقد توصلت المناقشات إلى أن المراهقين يتأثرون بالأفلام التي تعرض مناظر السرقة وكيفية ارتكاب الجريمة. وأن الدعاية الفاضحة تجذب المراهقين وتصيب عقولهم، حيث يختلط العنف مع إحساسهم وتصبح الأفلام ذات خطر أخلاقي عليهم[٢].

ونشرت منظمة الائتلاف الدولي ضد العنف التلفزيوني بحثاً استغرق إجراؤه ٢٢ عاماً أظهر الأثر التراكمي لمشاهدة أفلام العنف في الستينيات وارتفاع معدل الجريمة في السبعينات والثمانينات. وقالت المنظمة أن ما يترواح ما بين ٢٥ ـ ٥٠٪ من اعمال العنف في سائر انحاء العالم سببها

(١) إدريس الكناني، الآثار السلبية لمشاهدة العنف والإجرام في التلفزيون والسينما على السلوك الإنساني، في سلسلة الدفاع الاجتماعي، الرباط: المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة، ١٩٨٧، ص٥٩.

(٢) راجع عبدالمنعم سعد، السينما وظاهرة الانحراف عند الشباب، دراسة مقارنة وميدانية لعينات من الشباب بمدينة القاهرة، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة: كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٢، ص٢٠٩ـ٢١٠.

مشاهدة العنف في السينما والتلفزيون. ويقول أحد المشاركين في هذه الدراسة أن مشاهدة العنف يجعل الأطفال يكتسبون عادات عدوانية، بحيث يصبحون عندما تتقدم بهم السن أكثر ميلاً إلى الأعمال الإجرامية [١].

كما يؤكد هذا الاتجاه وجود علاقة قوية ومباشرة بين برامج العنف في التلفزيون والسلوك العدواني ومن أهم الدراسات التي طرحت هذا الاتجاه ما يلي:

- اثبت بندورا Bandura من خلال دراساته الميدانية والتجريبية المتعددة إمكانية تقليد الطفل والمراهق للأنماط السلوكية العدوانية التي يشاهدها في التلفزيون . . . وقد انطلق الباحث في ذلك من نظرية التعلم الاجتماعي Social Learning Theory [٢].
- قام بيركويتز Berkuitz وتلاميذه بتحليل علاقة التلفزيون بالعنف موضحاً أنها سوف تؤدي في أغلب الأحيان إلى ردود فعل عنيفة عندما يوضع الفرد في مواقف مشابهة لتلك التي تشبع بها من خلال التلفزيون أو وسائل الإعلام الأخرى [٣].

أما عن الدراسات العربية التي تناولت موضوع تأثير العنف لدى الأطفال فنعرض لثلاث دراسات في هذا الصدد:

---

(١) راجع محسن محمد، الإنسان حيوان تلفزيوني، القاهرة: الاهرام للنشر والتوزيع، ١٩٨٤، ص٣١٦.

(2) Grant, Noble "Children infront of the small screan" (New York: Brverly Hills, sage publication,1983),p.126.

(3) L,Berkouitz, "Sex and violence:we can't have it both ways" inpsychology to day Dec,1971.

ـ الدراسة التي أجراها اتحاد الإذاعة والتلفزيون والمجلس الأعلى للشباب والرياضة بجمهورية مصر العربية [١].

وقد طبقت هذه الدراسة على عينة قوامها ٢٠٠ فرد من الشباب المنحرفين في السجون ودور التربية وأقسام الشرطة. وقد أوضح ٨٧٪ من المسجونين أن السبب في ارتكابهم للجريمة يرجع إلى أنهم كانوا يرغبون في تقليد أدوار العنف التي يجسدها ممثلو السينما. وكان من أهم ما توصلت اليه هذه الدراسة أن التلفزيون قد ساعد بشكل أساسي على انحراف هؤلاء الشباب، حيث علمهم السرقة والنصب وطرق إخفاء الجرائم.

ـ الدراسة التي قامت بها الرقابة الجنائية بمصلحة الأمن العام بوزارة الداخلية المصرية [٢]. وقد اوضحت هذه الدراسة أن معدلات الجريمة قد ارتفعت بشكل ملحوظ عام ١٩٨٥، وببحث أسباب هذه الجرائم أوضحت الدراسة أن أفلام العنف المقدمة في التلفزيون تساعد على توضيح طرق ارتكاب الجريمة، وتؤثر بشكل سلبي على صغار السن والشباب معاً، مما يدفعهم إلى محاولة تقليد ما يشاهدونه.

ـ دراسة الدكتور عدلي رضا بعنوان السلوكيات التي يكتسبها الأطفال من المواد التي تعرض العنف بالتلفزيون [٣]. وقد تركزت مشكلة هذه الدراسة

(١) راجع: أماني السيد فهمي، برامج الشباب في التلفزيون المصري، دراسة ميدانية وتحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة: كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ص٧، ٨.

(٢) راجع المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة، الآثار السلبية لمشاهدة العنف في التلفزيون والسينما على السلوك الإنساني (الرباط: سلسلة الدفاع الاجتماعي، العدد٩، عام ١٩٨٧)، ص٦١.

(٣) راجع: عدلي رضا، السلوكيات التي يكتسبها الاطفال من المواد التي تعرض العنف في التلفزيون، مجلة بحوث الاتصال، العدد ١١، يوليو ١٩٩٤، القاهرة: كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ص٧٠، ٩٣.

في محاولة التعرف على السلوكيات التي يكتسبها الأطفال من البرامج والمواد التي تعرض العنف في التلفزيون المصري. وتحديد العوامل المؤثرة في اكتساب السلوكيات، وقد طبقت هذه الدراسة على عينة قوامها ٢٠٠ فرد من الآباء والأمهات. بنيت نتائجها تعرض الأطفال لمشاهدة برامج التلفزيون بنسبة عالية، وأوضحت النتائج أن التلفزيون من وجهة نظر عينة الدراسة- يعد من أكثر الأجهزة الإعلامية المسئولية عن اكتساب الطفل للعنف. وتبين من النتائج أن الدراما الأجنبية تعد من أكثر المواد التي تساعد على نشر العنف لدى الأطفال. حيث يكثر فيها عرض أساليب القتل وإلحاق الضرر بالآخرين. واستخدام القوة في تحقيق الأهداف . . . كما أظهرت النتائج أن نسبة كبيرة من الآباء والأمهات يرفضون تعرض أولادهم لجميع المواد التي يعرضها التلفزيون وأرجعوا هذا التدخل لعدة أسباب تتمثل في أن بعض برامج التلفزيون تعلم الأطفال سلوكيات سلبية. وأن الطفل لا يمكنه أن يميز بين الصواب والخطأ فيما يقدمه التلفزيون، وأن الطفل يقلد الأشخاص الذين يشاهدهم في التلفزيون، كما أبدت نسبة كبيرة من عينة الدراسة قلقها من نقص برامج الأطفال بالقنوات الدولية عبر أطباق الأقمار الصناعية. وأظهرت النتائج أن الولد يعد أكثر تأثراً من البنت بالبرامج والمواد التي تقدم العنف في التلفزيون. وتبين للظروف النفسية والاجتماعية السلبية للأسرة ودورها في اكتساب الطفل للسلوك العدواني من التلفزيون . . .
أما عن أهم السلوكيات التي يكتسبها الأطفال من التلفزيون فكانت : العدوانية (٦٩٪). استخدام الألفاظ البذيئة (٦٩٪). استخدام القوة لتحقيق الأهداف (٥٩٪). الكذب (٥٤٪). عدم طاعة الآباء (٥٣٪). الفوضى (٥٢٪). عدم احترام القانون (٣٤٪). السرقة والخطف (٣٢٪). الغش (٣٠٪).

الاتجاه المعارض للتأثير

الرأي الأخر ينفي وجود مثل هذا التأثير ويقرر أن الاتجاه الأول يتجاهل عوامل وأسباب أخرى لا تقل في اهميتها عن مجرد المشاهدة مثل الظروف النفسية والاجتماعية للمشاهد. أن مشاهدة الأفلام تنجح في أحداث ظاهرة الأندماج عند الأحداث. ولكن هذه الظاهرة لا تتحقق إلا بالنسبة لمن يكون لديه استعداد خاص. وأن هذه النتيجة تتوقف على الناحية النفسية والعقلية والجنس والسن والنشأة الاجتماعية. أي أن هناك اعتبارات أخرى كثيرة تدخل في إطار التأثير ولا يقتصر الأمر على الأفلام.

يؤكد ويلبور شرام W.Schramm أن تأثير مشاهدة الأفلام يكون ضاراً لبعض الأطفال ولكن ليس في كل الظروف. ويكون مفيداً للبعض الآخر وفي نفس الظروف. ولكن المشاهدة لا تكون ضارة ولا مفيدة لمعظم الأطفال في معظم الظروف . . . كما أن دي جريف De Greeff لا يرى أن للسينما أثراً محسوساً كعامل من عوامل الجريمة. ويرى أنها لا تزيد عن أن تكون كاشفاً لحالة قائمة. وأن إقبال بعض الأحداث على روايات الجريمة والعنف قد يكون عرضاً من أعراض الحالة لا سبباً لها. فمن لديهم ميل للجريمة يختارون ويميلون إلى الروايات التي تعالج الجريمة. وقد يكون لهذه الروايات أثر ظاهر في تصرفاتهم. ولكن يتبقى أصل هذه التصرفات راجعاً إلى ميولهم وطبيعتهم [1].

وقد قامت وزارة الداخلية في بريطانيا بدراسة عن أثر السينما في الأحداث واستطلعت آراء ٤٤ ألف أخصائي اجتماعي من المهتمين بشئون

---

(١) أحمد خليفة، أصول علم الإجرام الاجتماعي، القاهرة: لجنة التأليف والنشر، ١٩٥٥، ص٨٢ـ٨٣.

الأحداث وانتهت إلى انه لم يثبت بالدليل القاطع أثر السينما كعامل أساسي في انحراف الأحداث. وأشارت الدراسة إلى أن علاقة السينما بالانحراف لا تزال محل جدل ومناقشة في مختلف دول العالم، وأنه إذا ظهر في حالة ما يشير إلى أن السينما كانت مسئولة عن انحرافه فإن القيام بدراسة تحليلية شاملة قد تكشف انه كان سينحرف مهما كانت الظروف [1]. وبالتالي فإن مشاهدة كثير من الأحداث المنحرفين للأفلام لا يعطينا مبرراً كافياً للقول بأن الأفلام هي سبب الجريمة لأن هناك كثيرين يشاهدونها من غير الأحداث المنحرفين. والواقع أن الطفل الذي يشاهد المواد الدرامية بصورة مستمرة تلتصق بطفولته وتعكس اضطراباً انفعالياً، ولكن هذا الاضطراب ليس نتيجة لعادة المشاهدة. وإنما العادة في الواقع هي عرض من أعراض الاضطراب فإن المشاهدة ليست السبب وإنما هي نتيجة لوجود الاضطرابات [2]. وبذلك فإن أصحاب هذا الاتجاه يؤكدون على عدم وجود تأثير لمشاهدة الأفلام على الانحراف وأن العوامل الأخرى التي يتحلى بها الفرد هي التي تدفعه إلى ارتكاب مثل هذه الجرائم.

وترى مجموعة أخرى لمشاهدة العنف تأثيراً إيجابياً على الفرد. ظهرت نظرية التطهير أو التنفيس Catharsis التي طورها فيشباك Feshback معتمداً في ذلك على ما ذكره أرسطو بأن مشاهد العنف في الدراما تعد وسيلة للتخلص من المشاعر الداخلية المكبوتة والميول العدوانية الدفينة في الفرد.

---

(١) راجع: جبرائيل رايموند، السينما وانحراف الأحداث، مترجم في المجلة الجنائية القومية، المجلد الأول، العدد الثاني، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، يوليو ١٩٥٨، ص٣٢.

(٢) راجع: عبدالرحمن عيسوي، الآثار النفسية والاجتماعية للتلفزيون العربي، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٨٤، ص٥.

وقد قامت الأشكال الأدبية والفنية الأخرى بنفس هذه الوظيفة مثل الأساطير والأدب الشعبي القديم. أو المسرح والملاحم الشعرية[١]. وقد طور فيشباك فروض نظريته من دراساته التي استخدم فيها المنهج التجريبي ومن اهمها:

- الدراسة التي أجراها في عام ١٩٥٥ على مجموعة من الطلبة حيث قسمهم إلى قسمين. حيث تعرض القسم الأول لفيلم يشتمل على مباراة ملاكمة عنيفة، وتعرض القسم الثاني لفيلم ليس به عنف. وبعد التعرض وجد أن طلبة القسم الأول اظهروا عدوانية أقل من طلبة القسم الثاني. وقد خلص إلى نتيجة أن الغضب والانفعال العدواني لديهم قد افرغ بشكل بديلي نتيجة لمشاهدتهم مادة تلفزيونية عنيفة[٢].
- الدراسة التي أجراها في عام ١٩٧١ مع سنجر Singer وقد توصل في هذه الدراسة إلى أن مشاهدة الأفلام العنيفة قد خفضت في السلوك العدواني للمبحوثين الذين شاهدوا برامج عنف، بينما تزايد العنف لدى المجموعة الأخرى من المبحوثين الذين شاهدوا مواد تلفزيونية ليس بها عنف[٣].

الاتجاه الوسط بين الاتجاهين:

أما أصحاب الاتجاه الأخير الذي يؤكد على أنه لا أحد يستطيع إنكار امكانية قيام السينما بنوع من التأثير في مجالات الأفكار والاتجاهات

---

(١) راجع: توفيق يعقوب، التلفزيون والمجتمعات الحديثة، مذكرات غير منشورة، العين: قسم الإعلام، جامعة الامارات العربية المتحدة، ١٩٨٨، ص٤٩.

(2) Ohon,Larsen,Violence and mass media (New York:Harper and Row,1968),p.144.

(3) Robert,Libert,"The Early Window (New York:Pergman,1982)pp.63-65.

والمعرفة. وأيضاً السلوك. ولكن هذا التأثير يتم في حدود نسبية أي أن إمكانات التأثير تزداد وتقل حسب استعداد الفرد وميوله.

فوسائل الإعلام بصفة عامة والسينما بوجه خاص تعمل من خلال كونها وسيط بين استعدادات الفرد وميوله وبين مجموعة العناصر والظروف الاجتماعية الأخرى التي تدخل في الصورة كعوامل مساعدة. وعلى هذا الأساس فإن السينما تعد أحد العوامل المساعدة والمهيئة للانحراف فهي ليست السبب الرئيسي كما يرى أصحاب الاتجاه الأول. ولا هي ليس لها تأثير على الانحراف كما يرى أصحاب الاتجاه الثاني.

كما يؤكد هذا الاتجاه على عدم وجود علاقة مباشرة وقوية بين العنف في الدراما التلفزيونية. وزيادة السلوك العدواني لدى المشاهدين. ولعل أول من قدم استنتاجات في هذا الاتجاه جوزيف كلابير Joseph Klapper فبعد تحليل للمادة التي جمعها خلص إلى نتائج مؤداها أنه لا يمكن الحديث عن تأثير مباشر للتلفزيون إلا على الأشخاص العنيفين أصلاً ولديهم ميول عدوانية قوية من قبل التعرض لوسائل الإعلام المختلفة. وقد نحى نفس المنحى عدد آخر من الدارسين مثل سنجر Singer وهوايت Hawit وكمبراتش Cumberatch إذ يرون أن التجارب والمعلومات المتوفرة لا يمكن أن تؤكد العلاقة الموجبة بين التلفزيون والسلوك العدواني. ومن الدراسات التي سارت في نفس الاتجاه البحث الذي موله الكونجرس الأمريكي حول التلفزيون والعنف. وأشرفت عليه لجنة مكونة من ١٢ متخصصاً. ويشارك فيه ٣٨ باحثاً والخلاصة التي خرج بها هذا البحث الضخم (٥ مجلدات) أنه توجد علاقة ضعيفة بين البرامج التلفزيونية وتزايد أعمال العنف لدى الأطفال والمشاهدين عامة. وأنه توجد متغيرات أخرى يجب أن تؤخذ بعين

الاعتبار مثل نوعية التنشئة التي تلقاها الفرد ومعاملة والديه له في الطفولة. ومدى إطلاعه المباشر على العنف في المجتمع [1].

وفيما يلي نعرض لبعض الاستخلاصات التي يمكن أن يستفاد بها في تقويم أساليب تناول الجريمة في السينما والتلفزيون. حتى يمكن الاستفادة من هاتين الوسيلتين بشكل أفضل في عرض الجريمة ومكافحتها ومعاونة السلطات الرسمية على السيطرة على مظاهر السلوك المنحرف والجريمة في المجتمع:

- التأكيد على أهمية الدور الاجتماعي للدراما السينمائية والتلفزيونية، بحيث لا تكون المعالجة الدرامية مقتصرة على مجرد الرصد الفوتوغرافي لمشاكل المجتمع دون تحليل أو نقد أو توضيح للدوافع والأسباب التي تكمن وراء كل مشكلة من هذه المشاكل. فلابد أن تقوم هذه الدراما بتناول مشاكل المجتمع من خلال رؤية نقدية تحليلية لكل مشكلة وعدم الاكتفاء بالقيام بدور الراصد للمشكلة التي يتم تناولها.
- يجب أن يراعي منتجو الأعمال السينمائية والتلفزيونية حقوق المجتمع في الحفاظ على تنشئة اجتماعية صالحة للأجيال، وعدم الخروج على قواعد الخلق العام في المجتمع، وفقاً لميثاق شرف إعلامي تلتزم به كافة المؤسسات الإعلامية.
- أن يراعي منتجو الأفلام والمسلسلات عدم الاعتماد على الإثارة والتهييج سعياً للربح، بتصوير العنف والجريمة على أنه وسيلة نافعة لحل المشكلات وتحقيق الأهداف.

---

(١) توفيق يعقوب، التلفزيون والمجتمعات الحديثة، المرجع السابق، ٥٠.

- أن تسعى السينما والتلفزيون من خلال المواد التي تقدمها إلى تأكيد سلطة القانون. وأهمية احترام المواطن لقواعد القانون. وأن تقوم الأجهزة التنفيذية في الدولة بتأكيد احترام القانون وتطبيقه.
- أن تحرص السينما والتلفزيون على حسن اختيار الأفلام والمسلسلات الأجنبية التي تقدمها. وألا تعرض المسلسلات والأفلام التي تمجد القوة والعنف على حساب القيم وحقوق المواطنين.
- عدم التركيز على تفاصيل مشاهد القتل والضرب وإطلاق النار. واستخدام الأسلحة المختلفة. حرصاً على الأطفال والشباب من التأثير المتوقع لهذه المشاهد.
- ألا تكتفي الأفلام والمسلسلات بعرض الجريمة فقط. وإنما يجب أن تناقش أسبابها ودوافعها. وتضع لها الحلول الممكنة. واستخدام الأسلوب غير المباشر في الإقناع.
- ألا تصور الجريمة في الأفلام والمسلسلات على أنها نابعة من شخص الفرد وتكوينه الداخلي. وألا تعطي مبررات للجريمة بجعلها مقبولة في ذهن المجرم. أو أذهان المشاهدين.
- إخضاع الدراما السينمائية والتلفزيونية للرقابة من جانب خبراء متخصصين في مجالات الاجتماع والتربية وعلم النفس والإعلام والدين وغيرها. بحيث لا يعرض على شاشة السينما أو التفزيون إلا ما تجيزه هذه اللجنة.
- الحرص على تضمين الأفلام والمسلسلات لبعض المفاهيم الاجتماعية المفيدة مثل: الجريمة لا تفيد ـ العمل هو طريق النجاح ـ الناس سواء أمام القانون ـ الشر يسقط في النهاية والخير ينتصر دائماً ـ وعلى المجتمع أن يتقبل المجرم إذا قضى عقوبة إجرامه. وعليه أن يساعده بدلاً من أن يتحول المجرم إلى عامل تخريب مرة أخرى في المجتمع.

- تنظيم حملات توعية ضد الجريمة والعنف لتعريف المواطن بحقوقه ومسئولياته. وطرق التأمين الذاتي. وحماية النفس والممتلكات. وحماية الآخرين. وإشعار المواطنين بأن مصلحتهم تكمن في التحرك الفعلي والايجابي لمناهضة الجريمة ورفضها كحل للمشاكل التي يعانون منها.
- عقد دورات تدريبية متخصصة في أساليب المعالجة الإعلامية للجريمة يشارك في إعدادها متخصصون في علم الاجتماع وعلم النفس والقانون والشريعة والإعلام. بحيث يمكن تأهيل كوادر إعلامية معدة إعداداً ثقافياً واجتماعياً يؤهلها لتحمل مسئولية مخاطبة الجماهير من خلال أجهزة الإعلام.

رابعاً: الإعلام الأمني في دائرة الصراع للحد من الجريمة واحتوائها

تعددت الآراء وتباينت حول الأسلوب الأمثل لنشر أخبار الجرائم في الصحافة وحول تأثير العنف المقدم في السينما والتلفزيون على السلوك الإجرامي. ولكن الأمر المتفق عليه هو الدور الذي يلعبه الإعلام الأمني - كإعلام متخصص - للحد من الجريمة واحتوائها.

وتساعد أجهزة الإعلام على اندماج الفرد في وسطه الثقافي والاجتماعي والاقتصادي. وتجري عملية التنشئة الاجتماعية تحت ضغط حشد من الوسائل الإعلامية ذات العلاقات المتداخلة فيما بينها [1]. ومن المعروف أن وسائل الإعلام لا تقدم مواداً إعلامية فحسب، وإنما تقدم موضوعات أدبية وفنية ودرامية. وسواء قدمت هذه المواد أو تلك. فإنها تستلهم الأحداث والمواقف من البيئة الاجتماعية والثقافية السائدة بما فيها

(1) The international communication for study of communication "the New world information order: Dec.No.39, Unesco, Paris,1978.pp42-44.

من اتجاهات وقيم ومعايير وتقاليد. والاتصال الجماهيري في جوهره هو تجسيد لثقافة الأمة وحضارتها. ومن خلال ذلك تقوم وسائل الإعلام بتعميق المفاهيم الشائعة في المجتمع وترسيخ القيم السائدة وتثبيت العلاقات القائمة بين شتى المؤسسات والجماهير [١].

والسؤال الذي يترتب على ذلك هو كيف يمكن الاستفادة من إمكانات وسائل الإعلام لنشر الثقافة الأمنية الجادة التي يمكن أن تسأهم في البناء الفكري للإنسان وتحقيق أمنه في المجتمع؟ وكيف يمكن الاستفادة من إمكانات هذه الوسائل في خدمة قضايا أو مشكلات أي مجتمع. إن ما نريد أن نؤكد عليه في هذا الصدد هو أهمية التوظيف الجاد لمختلف وسائل الإعلام لخدمة الإنسان والعمل على تعديل ظروفه وحل مشكلاته العامة. إذ لم يعد ينظر لهذه الوسائل على أنها وسائل متعة وترفيه. دون أن يستفاد من قدراتها بشكل أكثر إدراكاً وواقعية لخدمة مختلف شئون الحياة. ومن الجدير بالذكر أن الثقافة تتخلل كل جزء من أجزاء حياة الإنسان. وهي تمنح الأمة طابعها المميز. وهي أيضاً تعبير عن الحركة اليومية للجماهير، وهذا يوضح أهمية دور وسائل الإعلام في البناء الثقافي [٢].

هذا وتدعو الحاجة في هذا العصر الملئ بالتناقضات والمشاكل والظواهر السلبية والانحرافات السلوكية إلى إقامة آفاق من التعاون لا حدود لها بين أجهزة الإعلام والأجهزة الأمنية باعتبار أن أجهزة المجتمع كلها تعتبر في

---

(١) إبراهيم إمام، الإعلام والاتصال بالجماهير، الطبعة الأولى، القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية ١٩٦٩، ص١٦٩.

(٢) محمود عودة، أساليب الاتصال والتغيير الاجتماعي، الطبعة الأولى، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧١.

خندق واحد واجبها الحيلولة دون الوقوع في براثن الجريمة أو الانحراف أو الإرهاب ـ ومجتمعنا العربي مهيأ أكثر من أي مجتمع آخر للقيام بهذا التعاون الإيجابي لما يتحلى به من قيم نبيلة واخلاق فاضلة وتعاليم سماوية منبعثة عن ديننا الإسلامي الحنيف السمح الرافض للعنف والإرهاب .

لقد أصبحت الجريمة تشكل بصفة عامة . وفي شتى صورها ، خطراً داهماً يهدد المجتمعات . ويصيبها بالخلل والاضطرابات . لما تحدثه من اضرار مادية وجسدية ونفسية . وما ينجم عنها من قلق وإحباط وفقدان الاحساس بالأمان . بالاضافة إلى ما تسببه من تخريب ينتقص من جهود البناء والتنمية .

إننا في أشد الحاجة إلى إيجاد مساحة مناسبة في الإعلام لتغطية الحاجات الأمنية التي تكفل منع الجريمة أو التقليل منها .

فالإعلام الأمني يلعب دوراً مهماً وحيوياً في مكافحة الجريمة ولعل ما تسلكه الأجهزة الإعلامية من وسائل متعددة سواء المكتوبة مثل الصحف والمجلات أو مسموعة مثل المذياع والمحاضرات والندوات وغيرها أو المسموعة المرئية مثل التلفزيون والسينما والمسرح . . . كل منها يسهم اسهاماً فعالاً في تحقيق الغايات الأمنية بكافة أبعادها .

ولعلنا وفقاً لهذا المفهوم يمكن أن نحدد مفهوم الإعلام الأمني الذي يرتبط ارتباطاً عضوياً بالغايات التي تنشدها الأجهزة الأمنية ويمتد تبعاً لامتداد رسالة الأمن في عالمنا المعاصر والتي يمكن اجمالها فيما يلي : [1]

---

(١) عماد حسين عبدالله ، المرجع السابق ، ص٢٨ وما بعدها .

أ ـ غايات إعلامية وقائية أو منعية

ويتم من خلال أجهزة الإعلام بتوعية الأفراد بكل ما من شأنه الحفاظ على أمنه وسلامته الشخصية وممتلكاته وأعراضه. وتبصيرهم بأساليب منع وقوع الجرائم بكافة أنواعها وأشكالها وتضييق الفرصة أمام الراغبين في ارتكابها، وتوعية الجمهور بأساليب درء مخاطر وأضرار الكوارث بأنواعها المختلفة، والحفاظ على الصحة العامة.

ورغم أن هذا الدور تمارسه أجهزة الشرطة من خلال أعمال الدوريات والحراسات والرقابة على المشتبه فيهم وتأمين المنشآت الحيوية وحراسة الشخصيات الهامة وتنظيم المرور وحفظ النظام في الأسواق والأماكن العامة والاحتفالات. إلا أن دور الإعلام الأمني يظل في مقدمة الأدوار النشطة التي تسهم في تحقيق الغايات الوقائية والمنعية ضد ارتكاب الجريمة.

ويدخل في هذا الإطار تعريف أفراد المجتمع بالقوانين الجنائية بطريقة مبسطة تكفل توضيحاً مبادئ القوانين والعقوبات المقررة على ارتكاب الجرائم، ويعتبر هذا الإجراء توضيح لأفراد المجتمع بخطر الجريمة وتعميق كراهيتهم لها وإعلامهم بوسائل ارتكابها والحيل التي يلجأ إليها الجناة في ارتكابهم الجرائم حتى لا يقعوا في براثن المجرمين.

وفي هذا المجال أيضاً فإن دور الإعلام الأمني مفيد في التشجيع على القيام بانشاء الجمعيات والمؤسسات المتعلقة بالوقاية من الجريمة والتعاون مع أجهزة الأمن في مكافحتها.

كما يدخل في هذا المضمون تبصير أفراد المجتمع للوقاية من الجرائم التي قد تقع على طريق الإهمال مثل الحرائق والقتل الخطأ والإصابة الخطأ.

ورغم أن هذه الجرائم لا تشكل ظاهرة إجرامية إلا أنها تشكل خطورة على أمن المجتمع. كما أن توجيه أفراد المجتمع لاحترام القوانين واللوائح والانضباط الاجتماعي والالتزام بالقيم الاخلاقية والمبادئ والتقاليد يمكنه أن يسهم في منع الجرائم.

ب ـ الغايات الإعلامية القمعية أو الضبطية

وهي غايات تبدأ عند ارتكاب الجريمة. ومن خلال ما يتوافر من معلومات عن مرتكبيها أو ظروف ارتكابها وما يدلي به الشهود من أقوال ومعلومات وما يتوافر من دلائل تشير إلى مرتكب الجريمة [1]. وبالتالي تتولى أجهزة الإعلام نشر هذه الحقائق حتى تشحذهم الجمهور لتقديم كل عون لأجهزة الشرطة للتعرف على الفاعل والقاء القبض عليه ويتطلب هذا الدور تعاوناً كاملاً بين أجهزة الأمن وأجهزة الإعلام بحيث يؤدي كل دوره دون أن يمس غيره الآخر بما يحقق العدالة من ناحية ويطلع ويبصر الجمهور بحقائق الموقف من ناحية أخرى. كما أن نشر العقوبات التي صدرت ضد المجرمين والقبض على كافة مرتكبي الجرائم يكون رادعاً لمن تسول له نفسه ارتكاب الجرائم. ويعطي انطباعاً بأنه لن يفلت أحد من العقاب، وتشعر أفراد المجتمع بقوة أجهزة الأمن وقدرتها على حماية أمن المجتمع.

ج ـ الغايات الإعلامية الاجتماعية

تسعى أجهزة الإعلام في تحقيقها لهذه الغاية إلى نشر رسالتها الإعلامية لحماية الأخلاق ورعاية السلوك الاجتماعي. وتحصين المجتمع ضد الجريمة بالقيم الأخلاقية والتربوية وكشف حقيقة التيارات الفكرية المشبوهة والأنماط

(١) العقيد محمد خليفة الملا، مرجع سابق، ص٨.

السلوكية المنحرفة وتشمل رعاية الأحداث الجانحين. ومواجهة الظواهر الاجتماعية التي تنال من التقدم والنمو والازدهار مثل مشكلة البطالة والتسول والتشرد. ومواجهة الجرائم أيضاً التي تهدد المجتمع مثل أعمال الفسق والبغاء. وتبصير الجمهور بأساليب مواجهة مظاهر تلوث البيئة بكافة أشكالها. والحد من إعداد الموارد الطبيعية باختلاف أنواعها. ويدخل في هذا المجال ترسيخ الوازع الديني الذي يعتبر من أقوى خطوط الدفاع ضد الجريمة. والحض على قيم الفضيلة تحصيناً لأفراد المجتمع من الوقوع في براثن الرذيلة والتأكيد على قيمنا العربية بشأن التعاون والتراحم والتآخي. وهي من سمات تماسك المجتمع. كما يمكن في هذا الإطار أيضاً تهيئة تقبل المجتمع للأشخاص الذين اضطرتهم بعض الظروف للانحراف وامضوا فترة عقوبتهم. حتى لا تسد امامهم ابواب الرزق ولا يجدوا سبيلاً للعيش إلا بالعودة لارتكاب الجرائم. وفي النهاية فإن اشعار أفراد المجتمع بمسئوليتهم في مكافحة الانحراف والجريمة وعدم التستر على المجرمين وتشجيعهم على الإبلاغ عن الأشخاص المشتبه فيهم والتعاون مع جهاز الشرطة. يكون له تأثير كبير في الحد من الجرائم وضبط المجرمين.

خامساً: إطلالات على مسيرة مجلس وزراء الداخلية العرب في مجال العمل الإعلامي الأمني العربي

حرص مجلس وزراء الداخلية العرب ومنذ سن نظامه الأساسي في شهر سبتمبر عام ١٩٨٢م على إبراز الدور الحيوي الذي يجب أن تلعبه الرسالة الإعلامية في تحقيق غايات التوعية الأمنية. وقد تجسد ذلك واضحاً فيما يلي:

١ ـ إنشاء المكتب العربي للإعلام الأمني

إدراكاً من مجلس وزراء الداخلية العرب لأهمية وجود كيان تنظيمي متخصص في مجال الإعلام الأمني يساند جهود الأجهزة الأمنية ويدفع خطاها لتحقيق غاياتهم المختلفة. فقد أصدر في دورته العاشرة التي عقدت في تونس خلال الفترة من ٤ ـ ٥ يناير عام ١٩٩٣ قراره رقم ٢٠٥ بانشاء المكتب العربي للإعلام الأمني ومقره القاهرة ويختص بما يلي:

ـ العمل على تحقيق التعاون والتنسيق بين الجهود الإعلامية الأمنية في الدول الاعضاء لمواجهة الجرائم.

ـ إعداد خطة عربية شاملة للتوعية الأمنية تستهدي بها الدول الأعضاء في وضع خطة مماثلة وتطوير هذه الخطة في ضوء المستجدات اللاحقة.

ـ التعريف بأنشطة مجلس وزراء الداخلية العرب وأمانته العامة وأجهزته الأخرى.

وقد أمكن تحقيق عديد من الانجازات في هذا السياق خلال السنوات الماضية تتمثل فيما يلي:

أ ـ إنتاج عشرة أفلام تلفزيونية إعلامية في المجالات الأمنية المختلفة.

ب ـ إنتاج ثلاث أغان مصورة تلفزيونية للتوعية بأضرار المخدرات والتوعية بقواعد المرور وللتوعية بأخطار الحريق.

ج ـ طباعة ثلاثة كتيبات لمخاطبة الطفل العربي، وآخر عن الشرطة وحقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية، وعدد من الملصقات التي تبرز دور الشرطة وتؤكد مجالات التوعية الأمنية المختلفة. فضلاً عن كتيب بإنجازات مجلس وزراء الداخلية العرب.

د ـ إعداد الدراسات والأبحاث العلمية المتخصصة في مجال الإعلام الأمني.

هـ ـ المشاركة في المناسبات الأمنية المحلية مثل اليوم العالمي لمكافحة المخدرات.

و ـ نشر المقالات والموضوعات المتخصصة في الدوريات الشرطية العربية والصحف المختلفة.

ز ـ إنتاج فيلم تسجيلي مدته نصف ساعة يبرز أهم إنجازات مجلس وزراء الداخلية العرب وأمانته العامة وأجهزته المختلفة.

٢ ـ ميثاق شرف الإعلام الأمني العربي

أقر مجلس وزراء الداخلية العرب بتاريخ ٢/ ١٢/ ١٩٨٨م ميثاق شرف الإعلام الأمني العربي والذي يهدف إلى توظيف أجهزة الإعلام في بناء الشخصية السليمة المتزنة المشبعة بالقيم والمثل العربية القويمة والأصيلة. وتحصينها ضد كل أشكال الانحراف. بالإضافة إلى تكثيف النشاط الإعلامي للحفاظ على أمن المجتمع والأفراد من شرور الإجرام والعدوان وتيارات الأفكار الملوثة بالتحلل والفساد المتسربة من الخارج. وإلى تعزيز التعاون بين المسئولين عن الإعلام والأمن لتحقيق أهداف المجتمع العربي في الاستقرار والنماء والرخاء.

٣ ـ تشكيل لجنة إعلامية دائمة «اللجنة الاستشارية لتقييم وتوجيه البرامج الإعلامية والثقافية والتربوية من ناحية تأثيرها السلوكي والأمني». وتشكيل اللجنة من سبع دول عربية وتتولى دراسة كافة المسائل ذات الطابع الإعلامي الأمني.

٤ ـ تنظيم مؤتمر لمسئولي الإعلام الأمني العرب ينعقد كل عامين بمشاركة الدول العربية ويتولى طرح محصلة تجارب الدول والدروس المستفادة في مجال التوعية الأمنية. ويبحث سبل دعم التعاون العربي في هذا المجال.

٥ ـ إقرار الاستراتيجية الإعلامية العربية للتوعية الأمنية والوقاية من الجريمة

أقر مجلس وزراء الداخلية في يناير عام ١٩٩٦م الاستراتيجية الإعلامية العربية للتوعية الأمنية والوقاية من الجريمة والتي تجسدت في العمل على ترسيخ القناعة بأبعاد مسئولية المجتمع ككل عن الوقاية من الجريمة وتعزيز أواصر التعاون بين المؤسسة الأمنية والإعلامية تحصيناً للمجتمع العربي ضد الجريمة من خلال تعميق القيم الأخلاقية والتربوية. والمساهمة في تكوين رأي عام واع يتعاون مع الأجهزة المختصة لحماية المجتمع من شرور الجريمة والتيارات الفكرية المنحرفة. ونشر الوعي الأمني بين المواطنين. وتوعية الجمهور بوسائل المنع وطرق الوقاية وسبل العلاج. وتبصير المواطنين بوجوب حرصهم على اتخاذ الإجراءات الوقائية الضرورية لحماية أشخاصهم وممتلكاتهم من مخاطر الجريمة والانحراف.

كما أشارت الاستراتيجية إلى عدد من المقومات في مقدمتها ضرورة وضع ميثاق شرف الإعلام العربي موضع التنفيذ في مختلف المضامين التي تحدد المبادئ الأساسية الواجب الالتزام بها لتقدير مدى صلاحية الأنشطة والبرامج المسموح بنشرها.

٦ ـ مشروع الخطة الإعلامية العربية للتوعية الأمنية والوقاية من الجريمة

قامت الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب بإعداد مشروع خطة

مرحلية للتوعية الأمنية والوقاية من الجريمة مدتها خمس سنوات وتقرر إحالة الخطة إلى الدول الاعضاء لدراستها وإعادة عرضها في ضوء ملاحظات الدول. هذا وسيتم عرض مشروع الخطة في صيغتها المعدلة هذا العام

٧ ـ الخطة الإعلامية العربية الموحدة لمكافحة ظاهرة المخدرات

اعتمد مجلس وزراء الداخلية العرب خطة إعلامية عربية لمكافحة ظاهرة المخدرات وذلك بموجب قراره (٢١٦) الصادر بتاريخ ٥/ ١/ ١٩٩٤م التي تهدف إلى تحقيق حماية وتحصين جميع فئات المجتمع العربي ضد المخدرات وتوعية المتورطين بقضايا المخدرات وتشجيعهم على التخلص من هذه الآفة. وعودتهم إلى المجتمع أعضاء صالحين. وتضمنت أيضاً الخطة أساليب ووسائل التنفيذ على المستوى الوطني والعربي الشامل. محددة مدتها بعامين قابلة للتجديد وقد تم متابعة أعمالها من خلال استبيان وزع على الدول الأعضاء.

٨ ـ إعداد مجموعة من خطط التوعية الأمنية في الحالات المختلفة لتؤكد الدور الإعلامي بين الدول الأعضاء وهي

- خطة نموذجية للتعاون مع الأجهزة الإعلامية العربية لتوعية الجمهور بالحماية الذاتية من مخاطر الكوارث وكيفية مواجهتها وسبل معالجتها.
- خطة عربية موحدة للتوعية المرورية.
- خطة مشاركة المواطنين المتطوعين في مسئوليات الأمن وتوعيتهم بمخاطر الجريمة والاحتياطات الذاتية الواجبة الاتباع.

٩ ـ إعداد مشروع الدليل العربي النموذجي للتوعية الأمنية والوقاية من الجريمة

أعد المكتب العربي للإعلام الأمني مشروع دليل عربي نموذجي للتوعية الأمنية والوقاية من الجريمة شمل ثلاثة أقسام رئيسية وهي :

ـ القسم الأول : التوعية في مجال المرور .

ـ القسم الثاني : التوعية في مجال الدفاع المدني .

ـ القسم الثالث : التوعية لوقاية المواطن العربي من الوقوع ضحية للجريمة والذي شمل في مجال الأمن الجنائي . التوعية من جرائم القتل والخطف والنصب والاحتيال وسرقة المساكن والمتاجر والمركبات وجريمة النشل . بالاضافة إلى إرشادات عامة للسلامة الشخصية . أما في مجال الأمن الاجتماعي فقد شمل التوعية من أضرار المخدرات والمؤثرات العقلية وإرشادات لوقاية الأحداث من الانحراف . أما في مجال الأمن الاقتصادي فقد تناول التوعية من تزييف العملة ، وارشادات لحماية البيئة من التلوث . وقد تم موافاة الدول العربية بنسخة من المشروع لابداء ما لديها من ملاحظات ومقترحات بشأنه . على أن تتم إعادة صياغته في ضوء تلك الملاحظات والمقترحات وتعميمه بعد ذلك على البلدان العربية للاستفادة منه .

سادساً : النتائج والتوصيات

تبين لنا مما سبق كيف تباينت الآراء والمواقف فيما يتصل بدور أجهزة الإعلام وأثرها على الجريمة ما بين متهم لها بأنها مدرسة لتعليم الجريمة . وما بين مدافع عنها باعتبارها أدوات للتوعية وتصريف المشاعر المكبوتة لدى

مستخدمي هذه الوسائل. وفي اعتقادنا اننا لا نؤيد هذا الرأي أو ذاك. لأن أجهزة الإعلام لا يمكن أن تتهم بأنها السبب الأساسي لارتكاب الجريمة. كما أننا لا نؤيد الرأي القائل بأن عرض الجريمة في أجهزة الإعلام يمكن أن يساعد في التنفيس عن المشاعر المكبوتة لدى مستخدمي هذه الوسائل . . . والرأي الذي يمكن قبوله هو أن أجهزة الإعلام يمكن أن تسهم في ارتكاب الجريمة في ظل توافر ظروف نفسية أو اجتماعية لدى المجرم. بمعنى أن أجهزة الإعلام يمكن أن تكون عاملاً نشطاً للمساعدة في ارتكاب الجريمة إذا توفر في المجرم أصلاً الاستعداد النفسي لقبول هذا التأثير السلبي من جانب أجهزة الإعلام. فارتكاب الجريمة لا يرجع إلى أجهزة الإعلام في حد ذاتها بقدر ما يرجع إلى عوامل التنشئة الاجتماعية والاستعداد النفسي لدى المجرم . . . إن مشاهدة كثير من الأحداث المنحرفين للأفلام لا يعطينا مبرراً كافياً للقول بأن الأفلام هي سبب الجريمة لأن هناك كثيرين يشاهدونها من غير الأحداث المنحرفين، ولا يرتكبون نفس الجرائم التي يرتكبها الأحداث المنحرفون. فالأطفال الذين يصبحون ضد المجتمع أو مجرمين يوجد بداخلهم سمات خاصة. بحيث أن أي مثير يؤثر فيهم، وأن هناك بعض الحالات التي تثير فيهم السلوك الإجرامي من بين الأشخاص المضطربين عقلياً. فالطفل قد يلقى تعزيزاً لدوافعه العدوانية الذاتية من خلال ما يقرأ أو يشاهد. فالسينما مثلاً لا يمكن أن تكون عاملاً مباشراً للانحراف. وإنما هي محرك للدوافع النفسية ومدعم للاستعداد لدى الحدث نحو أفعال الشر.

ثم تبين لنا كيف أن للإعلام الأمني دوراً مهماً وحيوياً في مكافحة الجريمة والحد منها. وأن هذا الدور يتحدد بغايات وقائية أو منعية وأخرى قمعية أو ضبطية بالإضافة إلى الغايات الإعلامية الاجتماعية.

إن الوعي الأمني هو الغاية النهائية التي ينشدها الإعلام الأمني،

والوعي الأمني يعني جملة من المعاني والمفاهيم التي تعبر عن هذه الغاية وتتمثل فيما يلي : [1]

- فهم الجمهور العميق لحقيقة الحالة الأمنية بدقة ودون التواء أو تحريف، وبكل ما يحيط بها من متغيرات تؤثر عليها سلباً أو ايجاباً .
- الإدراك المناسب للجمهور بكافة التدابير الوقائية التي تقي الفرد من الجريمة وتحميه من الانزلاق في براثنها أو الوقوع فريسة سهلة لها .
- القدرة المتنامية لدى الجمهور على تحديد مسارات التعاون مع الأجهزة في صراعها الدائر مع الجريمة والانحراف على نحو يحسم الصراع لصالح أمتنا العربية الكبيرة .
- تكوين الجمهور لحس أمني واع يمنحهم القدرة العظيمة على توقع الأحداث الإجرامية والظواهر السالبة ومظاهر الانحراف في المجتمع . وتنمية مهاراته للتصدي لها والعمل على تقويضها .
- الفهم المستنير للجمهور لأبعاد رسالة الأجهزة الأمنية . والجهود المضنية السخية التي يبذلها القائمون عليها تحقيقاً للأمن والطمأنينة والسكينة في نفوس الكافة .
- تنمية الرغبة الحقيقية لدى الجمهور في التعلم الأمني واكتساب المعرفة المناسبة للمعلومات الأمنية والآليات المستخدمة لتحقيق السكينة في المجتمع .

إن الوسيلة الأساسية التي يجب أن يستند إليها الإعلام الأمني في أداء رسالته هي «النشر الصادق للحقائق والثوابت الأمنية، والآراء والاتجاهات المتصلة بها» . وتنصرف كلمة ولفظ «نشر» إلى استخدام كافة وسائل الإعلام

---

(١) راجع عماد حسين، المرجع السابق، ص٨ وما بعدها .

المقروءة والمسموعة والمرئية بكافة أشكالها وصورها التقليدية منها والمستحدثة. أما محل الإعلام الأمني فينصب على صدق الأخبار ودقتها دون تحريف أو تهويل أو تهوين بحيث نضع أمام الجمهور كافة الثوابت الأمنية المعبرة بصدق عن حقيقة الحالة الأمنية وأبعادها المختلفة. بالكشف عن حقيقة الجريمة والظروف والملابسات المحيطة بها. والمتورطين في ارتكابها بشكل لا يؤثر بحال من الأحوال على مجريات التحقيق ولا يعرقل أجهزة العدالة عن القيام بدورها في استظهار الحقائق وكشف الفاعل الأصلي والمشاركين والمسهلين لدوره. وبالتالي فإن لجوء أجهزة الأمن إلى تزييف الحقائق أو تغييرها يؤدي - بلا شك - إلى فقد مصداقيتها لدى الجمهور. وبالتالي تبتعد جهود رجال الإعلام الأمني عن بلوغ غاياتهم المنشودة وتصبح عطاءاتهم خالية من المضمون.

التوصيات

١ ـ العمل على دعم أساليب التعاون والتنسيق بين الأجهزة الإعلامية والأجهزة الأمنية من خلال منظومة عمل متجانسة تضمن تحقيق الغايات المرجوة في هذا المجال من خلال ترشيد الرسائل الإعلامية بكافة صورها .

٢ ـ دعوة أجهزة الإعلام العربية بكافة أشكالها وصورها الحكومية والأهلية إلى الألتزام بميثاق شرف الإعلام الأمني العربي الذي أقره مجلس وزراء الداخلية العرب . وكذلك ميثاق الشرف الإعلامي المعتمد من قبل وزراء الإعلام العرب . لحماية الفكر العربي والحفاظ على الهوية العربية .

٣ ـ ضرورة تعميق دور الإعلام الأمني على المستوى الفطري وتوظيفه لخدمة التوعية الأمنية للقضايا الملحة ذات الطابع الأمني التي تؤثر على مسيرة عالمنا العربي وتسعى للنيل من نمائه خاصة تلك الظواهر الإجرامية التي باتت تهدد مجتمعاتنا العربية .

٤ ـ أهمية الحرص على أن يكون الإعلام الأمني العربي إعلاماً واقعياً معايشاً للقضايا الأمنية التي تهم رجل الشارع العربي ومتوافقاً مع آمال الجماهير العربية وتطلعاتها .

٥ ـ ضرورة تحصين المجتمعات العربية من خلال تعميق قيم الدين الإسلامي الحنيف في نفس المواطن العربي باعتباره الركيزة الأساسية لبناء مجتمع آمن خال من صور الانحراف . والتوسع في إعداد البرامج الدينية والاخلاقية التي تسأهم في ذلك .

٦ ـ تعميق مفاهيم القيم والتقاليد الاجتماعية العربية الأصيلة مثل قيمة

التكافل والتكاتف والتعاون والتسامح في وجدان المجتمع العربي ايماناً بأهميتها وقيمها في مواجهة الجريمة وتقويض صور الانحراف. مع العمل على إثراء المواطن العربي بالرسائل الإعلامية التي تنمي ثقافته ومعارفه. وتربطه بقضاياه القومية وتعمق ارتباطه العربي بقيمه الأصيلة.

٧ ـ رغم الإيمان بقيمة الرسائل الإعلامية العربية التي تم بثها لتوعية المواطن العربي لمواجهة عدد من القضايا الأمنية الهامة. وفي مقدمتها التوعية من اضرار المخدرات والالتزام بقواعد وآداب المرور والوقاية من اخطار الحرائق وغيرها، الا أن الأمر يتطلب ضرورة الارتقاء بالإنتاج الإعلامي ومستوى الرسائل الإعلامية في هذا الاتجاه.

٨ ـ العمل على التوسع في إنتاج برامج إعلامية مشتركة لتسهم في تحقيق الوعي الأمني للمواطن العربي. وتؤكد مشاعر الثقة والطمأنينة في قدرة الأجهزة الأمنية على التصدي للجريمة وكافة صور الانحراف، مع التأكيد على أهمية تبادل البرامج الإعلامية بين الدول العربية خاصة تلك التي تهدف إلى التوعية بأخطار الجرائم وأضرارها.

٩ ـ السعي لتطوير أشكال الرسالة الإعلامية الأمنية التي تخاطب المواطن العربي وتبصيره بحقيقة دوره وابعاده في مساندة الأجهزة الأمنية تحقيقاً للسكينة في المجتمع، وتعميق مفاهيم المسئولية الاجتماعية في تحقيق الأمن والطمأنينة في المجتمع.

١٠ ـ تنظيم حملات توعية عربية ضد أشكال الجريمة وصنوف الانحراف والتوعية بالأساليب المناسبة للوقاية من الجريمة وحماية النفس والممتلكات وشحذ همم الأفراد للتعاون الفعال مع أجهزة الشرطة تحقيقاً لأمن المجتمع.

١١ ـ التوسع في إعداد دراسات قياس اتجاهات الرأي العام لتقييم جهود التوعية المبذولة وترشيدها تحقيقاً للغايات والمرامي المنشودة.

١٢ ـ إعداد الكوادر الآمنية والإعلامية المتميزة القادرة على القيام برسالتها في مجال التوعية الأمنية باشكال عصرية مشوقة وجذابة قادرة على تحقيق غاياتها المنشودة.

١٣ ـ التوسع في عقد المؤتمرات والندوات واللقاءات بين الجمهور والآجهزة الأمنية المختصة سواء على الصعيد الوطني أو العربي بقصد تلافي الأفكار والمفاهيم وتبصير الجمهور بواجباته وأبعاد رسالته الآمنية.

١٤ ـ إعداد دراسة متخصصة تهدف إلى تحديد المشكلات الواقعة في عالمنا العربي والتي قد تحد من قدرة الإعلام الأمني على الوصول للمستوى المناسب من الوعي الأمني لدى المواطن العربي. على أن يشارك فيها متخصصون من رجال الإعلام والنفس والاجتماع والقائمون على الإعلام الأمني في الدول العربية. واقتراح بعض الأساليب التي من شأنها زيادة الوعي الأمني العربي.

١٥ ـ عقد دورات تدريبية متخصصة تهدف إلى إكساب رجال الإعلام والأمن المتخصصين بالمعرفة المتكاملة لأساليب نشر الوعي الأمني وتفعيل دوره وتعميق غاياته في نفوس البشر وتنمية مهاراتهم وخلق منظومة عمل متكاملة تضمن تحقيق أعلى قدر ممكن من الوعي الأمني للمواطن العربي.

١٦ ـ توسيع المساحة المخصصة للإعلام والتوعية الأمنية سواء في الصحافة أو الإعلام مع ضرورة النظر في منح هذه الغايات اهتماماً أكبر من الوكالات الإعلامية العربية والمحطات الفضائية العربية وغيرها. ومحاولة تدبير الاعتمادات المالية اللازمة لذلك.

خاتمـــة

حرصنا في هذه الورقة على رصد أبعاد حقيقة هامة تؤكد ذاتها وخصوصيتها وهي الإعلام الأمني المتخصص الذي راح يعمق وجوده في أكثر من دولة عربية. كذا سعينا إلى إبراز الإنجازات العربية لتعميق منظومة الإعلام الأمني العربي. وفي النهاية قمنا بطرح توصيات من شأنها تفعيل حلقات هذه المنظومة وزيادة كفاءتها.

ونود في هذا الصدد أن نؤكد أن الغايات النهائية لهذه المسيرة هي المواطن العربي الذي نؤمن كل الإيمان أن تكاتفه مع الأجهزة الأمنية وإدراكه لأبعاد مسئوليته الأمنية وتبصره بجوانبها المختلفة يمثل الدعم الحقيقي لتحقيق أمن المجتمع العربي وحمايته من الجريمة.

ونأمل أن نكون قد وفقنا في تحقيق ما نصبو إليه من غايات ومرام. وأن نكون قد كشفنا النقاب عن موضوع هام وحيوي، لتتكاتف أمتنا العربية دفعاً لخطواته وتأكيداً لمسيرته وإيمانه بجدواه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الأمن الوطني ودور وسائل الإعلام في ترسيخه

د. حمود بن عبدالعزيز البدر

الأمن الوطني ودور وسائل الإعلام في ترسيخه

الأمن نعمة من نعم الله، وهو من الحاجات الأساسية للإنسان، فالخائف لا ينعم بالعيش، ولا يتمتع بصحته ولا يجني ثمار أمواله من المتعة والراحة.

والأمن أنواع كثيرة تتدرج في الأهمية طبقاً لإلحاحها بالنسبة للفرد أو المجتمع. فهناك الأمن على الحياة، وهناك الأمن على العقيدة، وهناك الأمن على المال، ثم هناك الأمن على الوطن، ثم هناك الأمن على الموروثات. ولا شك أن الأمن على العقل من أهمها، ولا يقل أهمية عن ذلك الأمن على الصحة، والأمن على العرض. ولقد من الله على البشرية بأن أعطاهم وعداً أن لا يغير أحوالهم إلا إذا انحرفوا عن الطريق السوي قال تعالى ﴿ **ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٥٣﴾** ﴾(الأنفال، ٥٣).

وفي سبيل امتنانه على قريش قال عنهم ﴿ **فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَٰذَا الْبَيْتِ ﴿٣﴾ الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ ﴿٤﴾** ﴾(قريش، ٣ـ ٤).

فالمرض والجوع يقوضان الأمن على الحياة، وكذلك تفعل الحوادث والاعتداءات. والخرافات والمذاهب المنحرفة، يقوضان الأمن على العقيدة أو يهددانها. وكذلك يفعل النفاق والسرقة، وقطع الطريق والنصب والاحتيال تقوض الأمن على المال. والغزو الثقافي والاستعمار يهددان أمن الموروثات. والخمور والمخدرات تهدد الأمن العقلي، بل إنها تقوض العقل. ولقد قال الله سبحانه على لسان إبراهيم الخليل أبي الأنبياء ﴿ **رَبِّ اجْعَلْ هَٰذَا الْبَلَدَ آمِنًا وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعْبُدَ الْأَصْنَامَ ﴿٣٥﴾** ﴾ (إبراهيم، ٣٥).

ففي هذه الدعوة الكريمة التي نادى بها الخليل عليه السلام طلب جامع من جميع أنواع الخوف.

ولقد قال المصطفى عليه الصلاة والسلام: (من أصبح آمناً في سربه، معافى في جسده، عنده طعام يومه فكأنما حيزت له الدنيا) (الأدب المفرد، ٣٠٠).

إذن فنحن أمام حقيقة أزلية وضع الله نواميسها منذ بدء الخليقة. فإبليس لعنه الله حسد آدم لما سجدت له الملائكة فكاد له حتى أخرجه من الجنة، ثم طلب من ربه أن يعمر حتى يترصد بأبناء آدم إلى يوم القيامة. وقابيل قتل هابيل بسبب الحسد أيضاً لأن هابيل أطاع الله فقدم أطيب ما عنده، وقابيل قدم قرباناً من أخس ما عنده فرفض قربانه فانتقم حسداً من أخيه.

الأمن إذن معنى شامل لكل ما ينجم عنه إخافة الناس من أنفسهم وأبدانهم وأموالهم ودينهم وعقولهم واتجاهاتهم الفكرية وأعراضهم.

ولهذا فإن الإخلال بواحدة من هذه القيم يكون جريمة من قبل مقترفها بحق من وقع عليه الانحراف.

والجريمة ذات صلة وثيقة بالفكر لأنها نتاج فكر منحرف، والانحراف معاييره معروفة في الأديان كلها وإن اختلفت في التفاصيل، كما أن معاييره معروفة في بلدان العالم، وإن كانت تفصيلاتها متباينة طبقاً لكل دولة.

والفكر المنحرف لا يكون إلا نتيجة مرض نفسي اختلت فيه معايير السيطرة على النفس، فصارت ترى ما لا يراه الأكثرية، وتميل إلى ما يمجه المجتمع.

وقد يكون نتيجة حقد أو حسد حيث رأينا أن إبليس دخل النار وصار سيداً

لكل أهلها منذ بدء الخليفة، وحتى يوم القيامة نتيجة حسده لآدم عليه السلام.

وقد يكون الأخلال بالأمن نتيجة أطماع مالية رغبة في تحقيق ما لم يتحقق بالجهود المشروعة. وقد يكون نتيجة أطماع سياسية في الاستعمار أو التوسع، أو استعراض العظمة. وبالمقابل نجد أن الفكر المستقيم يؤدي إلى الإيمان بالله وبما شرعه فيكون بذلك الأمن النفسي: ﴿ **الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَئِكَ لَهُمُ الأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ** ﴿٨٢﴾ ﴾ (الأنعام، ٨٢).

ويؤدي الفكر المستقيم إلى احترام النفس فلا ينحرف المرء فيما يؤدي إلى ذل أو تدنيس للذمة أو العرض، وذلك بالتالي يؤدي إلى كسب احترام الآخرين.

ويؤدي الفكر المستقيم إلى احترام الأنظمة والعمل على تطبيقها، ومن المسلم به أن صاحب الفكر المستقيم لا يكذب؛ لأن الصدق من الصفات الأساسية للاستقامة: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ** ﴿٦﴾ ﴾ (الحجرات، ٦) لكن الصادق لا يغدر، والصادق لا يقتل، والصادق لا يسرق، والمتهور في الطريق لا يصدق لأنه لو صدق لما خالف الأنظمة لأن مخالفتها ينافي الفكر السليم. والمخادع لا يصدق، وهكذا.

وفوق ذلك كله يؤدي الفكر المستقيم إلى الإيمان بالله، وبما أنزله من شرائع، وما أمر به من أوامر، وما نهى عنه من نواه: ﴿ **الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَئِكَ لَهُمُ الأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ** ﴿٨٢﴾ ﴾ (الأنعام، ٨٢).

إذن فإن الانحرافات الإنسانية لا تتم إلا بسبب التخلي عن الفطرة؛ لأن الفطرة تدعو إلى الاستقامة، والاستقامة هي أن يبتعد المرأ عن جميع ما يؤدي إلى الانحراف.

والانحراف أساسه شرارة صغيرة فقد قال الشاعر العربي من قبل :

كل الحوادث مبداها من النظر ومعظم النار من مستصغر الشرر

فالاغتصاب بدايته نظرة .

والمخدرات بدايتها لفافة تبغ .

والخمر بدايته رغبة في التجربة .

والقتل بدايته شحناء أو رغبة في الانتقام ، أو رغبة في الإزاحة ، أو رغبة في السلطة ، أو رغبة في إظهار القدرة ، وهكذا .

والسرقة بدايتها لذات غير مبررة .

وإذا ما نظرنا إلى موازنات الدول وجدناها تصرف قسطاً كبيراً من موازنتها على الأمن (الجيش ، والشرطة ، وما يتبعهما) .

والأديان السماوية كلها تحث على الابتعاد عن مواطن الشبهات ، فلا يوجد دين سماوي يحل الخمر ، ولا يوجد دين سماوي يحل التصاق المرأة الأجنبية برجل أجنبي عنها ، ولا يوجد دين سماوي يحل دم الآخرين أو مالهم إلا ما حرفه الخارجون على الأديان .

والوقاية خير من العلاج ، ولعل كل واحد منا يذكر المثل الشائع : (درهم وقاية خير من قنطار علاج) . وأكبر دليل حسي هو ما نراه الآن من فعالية التطعيمات التي تعطى للطفل في مراحل مبكرة من عمره ؛ لوقايته من أوبئة اعتادت أن تفتك بالآلاف بل بالملايين من البشر .

وإذا ما نظرنا إلى تكلفة الجرعة نراها ضئيلة جداً مقارنة بما توفره للمجتمع من حماية ، وما تدفعه عن المجتمع من تكاليف علاج يتم الأخذ بها .

ولكن السؤال الذي يسأل دائماً هو : ما دام هناك من البديهيات أن المجرم أو المخالف لديه سبب يدفعه إلى ارتكاب المخالفة . ولكن بالمقابل هناك أسباب أخرى ضد ارتكاب المخالفة كان يمكن الأخذ بواحد منها لو تمت التوعية . فهل للتوعية هذا القدر من التأثير؟ .

إن الإنسان لا يخلق من العدم، ولا يستطيع أن يعيش منفرداً تحت شجرة أو صومعة، وإنما لابد له من انتماء بشري، وإنتماء عقدي، وانتماء بيتي وانتماء جغرافي .

فالانتماء البشري أساس لا بديل له، إذ هناك الأسرة المكونة من أب وأم يربط بينهما عقد بموجبه يصبحان أساساً لفروع جديدة .

والانتماء العقدي أن يعتنق عقيدة يؤمن بها، ويستنير بتعاليمها، ويستمد منها الراحة، ولقد قال الرسول عليه الصلاة والسلام : «يولد المولود على الفطرة فابواه يهودانه أو ينصرانه» (البخاري : رقم ٣٥٨) أي أن المرء لا يولد يهودياً مثلاً بالوراثة كما هو الأمر بلونه أو طوله، ولا يولد مسلماً وإنما يتم تعليم ذلك من أسرته .

وهناك الانتماء البيئي ؛ فالبيئة تؤثر في طبع الإنسان، وبقدر ما يعايش بيئته يألفها ويدافع عنها، ويشجع على ازدهارها .

وهناك الانتماء الجغرافي وهو الانتماء لمساحة من الأرض معروفة الابعاد والخصائص يعيش فيها المخلوق، فيألفها ويحبها ويدافع عنها .

وحيث لم يعد بالإمكان التنقل بحرية من بلد إلى الآخر مما تفصل الحدود بينهما، فإن الفرد لابد له من تحديد بقعة محددة ينتمي إليها وينميها : (إن كان مواطناً صالحاً) أو يخربها : (إن كان منحرفاً) .

فالله سبحانه يقول : ﴿ **مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ** ... ﴿٥٥﴾ ﴾ (طه، ٥٥) ولهذا فإن الإنسان السوي يهمه أن يعرف أين سيدفن بعد موته، وكيف سيعيش قبله، وهنا يأتي الإنتماء الوطني.

بلادي وإن جارت علي عزيزة وأهلي وأن ضنوا علي كرام

وهنا يأتي ترسيخ هذا المبدأ.

والوطن لا يتكون من سماء وأرض فقط، ولكن لابد له من مكونات أخرى؛ فالمثل الحجازي يقول: (جنة بدون ناس ما تنداس).

والمكونات الأخرى هي الأسرة والجيران والمرافق التي تخدم الجميع، وهذه المكونات لا تستطيع أن تسير امورها بكفاءة إلا إذا كان لها تنظيم يوضح معالم التصرف، فيحاسب على المخالفة، ويشجع على الانقياد لما تتطلب اتباعه الأنظمة والتعليمات.

والتنظيمات المدنية كلها أعطت للأسرة الدور الأكبر لاصلاح صغارها وتوجيههم الوجهة السليمة، ثم يأتي دور المدرسة لتؤدي الدور النمطي المطلوب لأبناء المجتمع، وهذا يمثل دور الوقاية من الانحراف.

فإذا ما حدث مخالفة لأنماط الأسرة أو المجتمع عندئذ يأتي دور المؤسسات الأخرى التي يقوم على عاتقها عملية العلاج، وهي سلطات الأمن، والسلطات القضائية، لأنها هي التي تأخذ بحق المظلوم وتردع الظالم؛ فمحاولة الأولى أن تمنع الانحراف، فإذا ما وقع ضبطته وحولته للثانية. ولابد لهذه وتلك من انظمة وقوانين تحدد مواقع الخطأ، وما يترتب على الوقوع فيها من عقاب.

وكلما اقتربت الانظمة والقوانين من عادات المجتمع وتقاليده، كلما

كانت عملية الخروج عليها أقل، وبالعكس تزداد المخالفات والجرائم كلما اتسعت الفجوة بين المتفق عليه اجتماعياً وما جرى سنه من أنظمة (محمود، ١١٢ ـ ١١٣).

وقد صور المصطفى عليه الصلاة والسلام عملية الضبط الاجتماعي بالسفينة التي يحتل طبقاتها جماعات مختلفة، حينما رأى من في اسفلها ان يخرق في اسفل السفينة فتحة يستقون الماء من خلالها، فإن لم يأخذ الآخرون على أيديهم هلكوا جميعاً، وإن أخذوا على أيديهم نجوا جميعاً.

«مثل القائم على حدود الله والواقع فيها كمثل قوم استهموا على سفينة في البحر . . . الخ» (الالباني، حديث ١٧٦٥).

ولقد قال عليه الصلاة والسلام «لتأخذن على يد الظالم ولتأطرنه على الحق أطراً» (الترمذي، الحديث رقم ٣١٤٣).

والأخذ علي يد الفئة المفرطة إجراء وقائي يلزم العمل به قبل وقوع الكارثة، لأن الكارثة إذا وقعت أصبحت المعالجة رد فعل مكلف ومزعج.

الأمن الوطني

الأمن في أبسط صوره ضد الخوف، ويمكن أن يعرف بأنه الحالة التي يكون فيها الإنسان محمياً ضد أي خطر يتهدده «أو هو» احساس يتملك الإنسان يجعله متحرراً من الخوف من أي خطر يتهدده.

وبالنسبة للوطن فإن الأمن يعرف بأنه: (الحالة التي تتوفر حينما لا يقع في البلاد أخلال بالنظام سواء كان ذلك جرائم يعاقب عليها النظام أو تأخذ صور نشاط يدعو إلى تدابير وقائية من أجل منع حدوثه أو منع انتشاره حتى لا يترجم نفسه إلى جريمة) (العريفي، ٣٦).

وما دام الأمن هو جنة الوطن والمواطن، والخوف نارهما فلابد من التعرف على مصادر الخوف من أجل تلافيها.

ويمكن تلافي الوقوع في المحذور إذا ما تيسر للمجتمع قيم متماسكة مجمع عليها وصار المجتمع عارفاً بها ومستعداً للدفاع عنها.

وتبدأ عملية الدفاع من الفرد لأن السلوك: خيره وشره لا يورث وإنما يكتسب، إذ يرى سذرلاند: أن السلوك غير موروث بل هو مكتسب يتعلمه الفرد من المحيطين به من خلال اختلاطه بهم وتفاعله معهم، وإن الإنسان يواجه في حياته مجموعات يمثل سلوك بعضها مخالفة لأنظمة المجتمع وقيمه، كما يواجه مجموعات أخرى تدافع عن تلك القيم وتردع من يخالفها؛ وبقدر تأثير إحدى المجموعتين على الفرد يتكون السلوك الفردي (مغازي، ١٨٦).

وهناك دوافع وحوافز تتعامل مع الانضباط في السلوك، وروادع يتعامل بها مع السلوك المنحرف.

فإن قدمت الانظمة والقوانين للفرد على انها سلوك حسن، وغلب ذلك على دوافعه صار منضبطاً مطيعاً.

وإن قدمت القوانين والأنظمة على انها سلوك غير مرغوب، وان مخالفتها هي المرغوبة وغلب ذلك على الفرد صار سلوكه منحرفاً.

إذ يصبح المرأ مجرماً أو منحرفاً عند رجحان كفة التعاريف التي تستحسن مخالفة القيم والأنظمة والقوانين (الكتاني، ٦٧).

فإذا كان الفرد يولد وصفحته بيضاء نقية من أي دوافع سلوكية غير الغريزية فإن على الأسرة أولاً أن تبدأ بزرع الفضيلة فيه؛ وتتمثل في تحببه

للخير، وتنفيره من الشر. ثم بعد ذلك يتم الربط بين قواعد السلوك الاجتماعي المرغوبة وبين الخير، كما يتم الربط بين قواعد السلوك غير المرغوبة والشر. وغني عن البيان أن في القمة من السلوك المرغوب العقيدة وما يؤدي إلى صيانتها من شرائع، وما يستتبع استكمالها من عبادات ومعاملات. ثم يأتي بعد ذلك الموروث من عادات وتقاليد حميدة مرغوب الاستمرار فيها، والتقيد بها، وهذه أيضاً لها مكانة عالية في المجتمع، ومن ثم لابد من أن يعرفها الأطفال والشباب.

الأنظمة والقوانين يأتي التدريب عليها من خلال تباين خطوطها العريضة مع ربط ذلك بالحياة الكريمة للطفل ومن حوله. ولأن الأسر لا تكون كلها في مستوى واحد من حيث الاطلاع والمعرفة، وليس من المتوقع تطابق الأسر في معارفها، فان المدرسة بوصفها مؤسسة اجتماعية يقع على عاتقها دور كبير في توحيد المعرفة ومحيطها بحيث يصبح الأفراد متقاربين في الأساسيات المعرفية اللازمة للعيش. لكن المدرسة الآن نازعها منازع، ودخل حلبتها منافس شديد مندفع، ذلك هو الإعلام ووسائل الاتصال الحديثة؛ ويقصد بها الصحف والمجلات، والراديو والتلفزيون والفيديو، والفاكس وشبكات المعلومات، التي لا تحدها حدود ولا يعيقها مراقب، ولا يرشدها مرشد.

وسائل الإعلام والجريمة

دخلت وسائل الاتصال الجماهيري حيز الوجود بدءاً بالصحف المطبوعة في القرن الخامس عشر، ثم تبعها الراديو، ثم التلفزيون. ثم توالت التطورات والتقنيات بحيث أصبحت هذه الوسائل من الكثرة والتعدد مما

يجعلها تبحث عن أي وسيلة تسبق بها وصيفاتها. لقد كانت الحدود سداً ضد من لا يرغب دخوله من الجرائد والمجلات، وكان صرير التشويش، أو ملاحقة الموجات الإذاعية، وسيلة لصدها عمن لا يراد لها أن تصله.

اما التلفزيون فكان دون نفسه إذ كان نطاق بثه محدوداً؛ حتى مجيء طيب الذكر (آرثر كلارك) الذي وضع نظرية البث الفضائي عن طريق الاقمار الصناعية المرسلة على خط الإستواء بارتفاع يقارب ٣٨ الف كيلومتر. عندئذ تسارعت التقنية بحيث أصبح الراديو يبث عبر الاقمار الصناعية، وتبث البرامج التلفزيونية كذلك.

ثم تسارعت التقنية فصار البث الفضائي أرخص كثيراً من البث الأرضي، وأكثر صفاءً، وأيسر التقاطاً؛ فكلما كان الهوائي أقل ارتفاعاً كلما كان أقل عرضة للموجات التشويقية، على عكس الهوائي التقليدي.

وتسارعت التقنية أكثر فجاءت شبكات المعلومات التي يمكن الاتصال بها من خط هاتفي، والحصول منها على ما يراد الحصول عليه.

وكذلك الصحف صارت تبث من خلال شبكات المعلومات إذ أصبح لمعظم الصحف مواقع على شبكة الأنترنت العالمية التي تعد اشهر تلك الشبكات واعظمها قدراً، وأكثرها تأثيراً. وأشدها خطراً على الأمن والأخلاق، إذا لم ترشد.

فوسائل الإعلام اذن سلاح ذو حدين؛ فهي خير أن تولاها أخيار. وهي شر أن تولاها أشرار. ومحتوى الإعلام أيضاً سلاح ذو حدين: فبقدر ما يصلح يمكن أن يفسد؛ فإذا ما قام عليه صالحون أصلح، وإذا ما قام عليه غير منضبطين أفسد لانه يلج البيوت، فينام مع النائمين، وهو يستيقظ مع المستيقظين، وهو يسافر مع المسافرين، ويعمل مع العاملين. وهكذا يلج

على الناس ضيفاً فارضاً نفسه، لكنه ينفذ إلى العقول مهما كان عمر حامليها (محمود: ١١٦).

فالإعلام الصالح هو الوسيلة (أو الوسائل) التي تعتبر نفسها مؤسسة إنسانية وطنية تسعى إلى رفاهية البشر عامة، ورفاهية محيطها التوزيعي أو الالتقاطي بصفة خاصة، وتتخذ من قضية الانتشار أسلوباً مهذباً مقبولاً لمواجهة التكاليف، لا تقبل الإثارة المبنية على الغرائز، ولا تتخذ الكذب وسيلة للرواج، لديها ضوابط أخلاقية تقف عند حدودها.

في حين أن وسائل الإعلام غير الملتزم تتخذ من مبدأ أن: «الغاية تبرر الوسيلة» نبراساً لها: تستخدم الكذب لاختلاق الاخبار؛ وقد توقع بين اطراف متناغمة، وتفضح مستوراً، وتدعي ما لم يحدث، وتستخدم إثارة الغرائز وسيلة لزيادة متلقيها.

وتوجد أمثلة حية لهذه وتلك في وسائل اليوم: ولعل مجلات الإثارة، والصحف الشعبية، وكثير من المحطات الفضائية المتنافسة تدخل الفئة الثانية. في حين تزخر الفئة الأولى بالعديد من المؤسسات الوطنية في كل بلد من البلدان. إلا أن المحذور قد يقع حينما تبدأ الوسائل تنافسها على المتلقي؛ فتزل قدم الوسيلة بعد ثباتها من خلال التدرج من المباح إلى المحذور، وعندئذ لابد للمجتمع أن يتدخل. ولعل القرار الذي اتخذته مؤسسة القمر الصناعي العربي «عرب سات» مع احدى القنوات خير دليل على امكانية الضبط.

ولكن يبقى هناك مساحة واسعة من أن يؤدي التنافس إلى ما لا يمكن السيطرة عليه؛ وذلك حينما تأتي الوسائل من بلاد يهمها أن يحدث التأثير

الذي أرادته بالمحتوى المرسل. مثل إسرائيل مثلاً فهي تؤمن بأن الأخلاقيات الواقية من الزلل نسبية مقارنة بأخلاقيات العالم العربي المحيط بها. كما أن الديانة اليهودية المحرفة تؤمن بأن ليس لليهود على غيرهم من سبيل، وأن الاغيار حلال افسادهم بل وابادتهم إذا كان ذلك في صالح اليهود.

كما أن القيم الغربية المتحررة تجعل من المجتمعات المحافظة عرضة لهجومها. ونرى ستر عورات النساءلوناً من ألوان الجمود أوالتخلف فإن ابن الجزيرة لا يسمح بذلك بل يرى على أحسن الأحوال أن المرأة كلها عورة إلا وجهها وكفيها.

وعندما يصبح البث المباشر قادراً على الوصول إلى أي مكان من خلال هوائي صغير لا يراه الرقيب إن وجد، ومتحرك يمكن إخفاؤه عن الرقيب الداخلي، فإن اختلاف المفاهيم والعادات يجعل الأمر أكثر صعوبة.

لقد ضج الغرب من ما تعرضه وسائله الإعلامية من إثارة؛ حتى أن الفنانة الأمريكية الشهيرة «مادونا» تعرضت أغانيها المفرطة لهجوم قادته زميلة سابقة «جين فوندا» عندما رجعت إلى رشدها وخافت على أخلاق صغارها فرفعت ضد الأولى قضية كسبتها الأخيرة (حصاد الأخبار، ٨٩).

فإذا كانت جين فوندا، وهي التي مثلت فيلماً خليعاً بالمقاييس الغربية، ضجت من زميلة لها تغني أغنية فاضحة فكيف بمن يحكم سلوكهم دين وأخلاق وعادات ملتزمة.

كما ضج العقلاء من الغربيين من تهافت وسائل الإعلام عندهم على نشر مسلسلات العنف، والقصص البوليسية. فلقد أشار لوجان بعنوان «ما يراه اطفالنا» إلى أن ٩٠٪ من الأطباء، وعلماء الاجتماع، وعلماء النفس يعتقدون أن البرامج البوليسية لها عواقب وخيمة على الأطفال. وقال ٨٩٪

أن العروض البوليسية تسهم في انحراف الاطفال، وتوجيه سلوكهم توجيهاً مغايراً لسلوكيات المجتمع. وأكد أن أفلام الرعب تؤدي إلى نوع من الخوف والقلق والاضطرابات في النوم، كما تولد عادات عدم توازن الأكل وتقليم الأظافر والوهم. كما تخلق لديهم اهتمامات جنسية منحرفة (الكتاني، ٧٣).

ذلك أن الاطفال لا يفرقون بين الحقيقة والوهم، أو بين التمثيل والواقع إذ تخلف القصص والمسلسلات في خيالهم الرغبة في المحاكاة، وتقمص مواقف الأبطال والشخصيات التي يتأثرون بها.

كما أن كثيراً من القصص والمسلسلات تخلق لدى الطفل والمراهق شعوراً بأن الخارجين على النظام في هذه المسلسلات ابطال محترمون، مما يعزز لدى الأحداث امكانية اتخاذ هؤلاء الخارجين مثلاً عليا؛ فيتصرفون مثلهم (مغازي: ١٩٨٠، ١٩٩) هذا فيما يخص وسيلة التلفزيون.

أما الوسائل الأخرى فإنها تؤثر، لكن تأثيرها ليس بالقدر الذي يحتله التلفزيون. فالإذاعة لا تشد خيال الطفل نحو مواقف يتقمصها فيما بعد، كما يفعل ذلك وسيلتنا التلفزيونية والسينما، وإن كانت مع قدر من حسن الإخراج والأداء ستترك أثرها المؤثر إن كانت تثبت خيراً، أو المدمر إن كانت تبث شراً. والصحافة تؤثر كثيراً إذا ما بالغت في وصف الأحداث والحوادث، ودخلت في تفاصيل بحيث تحول التغطية إلى «دليل اجراءات» يتبعها المراهق للتقليد ولا شك أن خطورة الصحيفة تكمن في إمكانية الرجوع إليها مرة ومرات.

وكتب الأطفال وقصصهم ومجلاتهم كثيراً ما تحتوي على خيالات منحرفة مبالغ في تصويرها تجعل الحدث يصدقها فيتقمصها.

ومع التكرار تترسخ الفكرة، وتبلور إلى عمل وتصرف (مغازي: ٢٠٠ ـ٢٠١).

ولكن متى تؤثر الوسيلة الإعلامية على المتلقين من الأطفال والمراهقين؟

يتم ذلك عندما:

١ ـ تتكرر وجهات النظر أو القيم المعروضة في سلسلة من المواقف والأوقات.

٢ ـ عندما تقدم بشكل روائي أو تمثيلي، مسببة ردود فعل انفعالية.

٣ ـ عندما تقترب هذه القيم من اهتمامات الطفل، أو المراهق، وحاجاته المباشرة.

٤ ـ عندما ينزرع الطفل، أو المراهق، إلى الارتباط بوسيلة التعبير مع عدم وجود قدوة راشدة تبين له الخطأ من الصواب.

٥ ـ عندما تكون القيم التي لديه ليست على قدر من الثبات بحيث تعارض ما يراه أو يسمعه.

ولهذا فالطفل السوي ذو القدوة الراشدة يتقمص القيم المستقيمة. في حين ينزغ غير السوي إلى تقمص ما يراه ويعجب به من قيم حتى وان كانت منحرفة (الكتاني: ٦٨ ـ ٧٢).

ولعل من المؤسف حقاً أن غالبية وسائل الإعلام (المرئية منها بشكل خاص) بدأت تعيش في ديمومتها على تسويق ظاهرة العنف والعدوان، فتصف للناس تفاصيله الدموية المرعبة كسلعة تجارية مطلوبة مرموقة تقدم لهم في أطباق شهية؛ تحت مبررات التسلية، أو الترويج، أو الاعلان، أو الاخبار، أو غير ذلك من المبررات الأخرى (الدوري: ١٣١)؟

والعنف ظاهرة بيولوجية موجودة لدى الإنسان والحيوان. يقول الدوري: هل العنف القوة البدنية الكاسرة؟ يرى العلماء انه اوسع من ذلك إذ يشمل ما يحدث من أضرار نفسية، أو عقلية أو اجتماعية، كالأضرار بسمعة الشخص، أو النيل من منزلته الاجتماعية، أو الإضرار بمؤسسته الاقتصادية بإحداث خسارة جسيمة؛ نتيجة مضاربة تقوم بها مؤسسة مضادة، كما يفعل ذلك بعض المؤسسات الكبرى لإفلاس المؤسسات الصغرى (الدوري، ١٣٥).

أما أسباب العنف، أو جذوره، فيمكن تفسيرها (طبقاً لورتهام) بالآتي:

١ ـ التفسير الفسيولوجي: وهو موجود لدى الإنسان والحيوان والطيور، تحركه العواطف والغرائز.

٢ ـ التفسير النفسي: وهو ما يحدث نتيجة انحراف الفكر، أو عدم السيطرة على النفس نتيجة ظروف أو ضغوط قاهرة.

٣ ـ التفسير الاجتماعي: وهو ما ينشأ بسببه من خلال التنشئة الخاطئة، بحيث يكتسب الفرد سلوكاً عنيفاً من خلال المحيطين به (الدوري، ١٤٢).

٤ ـ ويمكن بالإضافة إلى ذلك العنف الناجم عن سيطرة الغريزة، عندما يندفع الفرد وراء متطلباتها؛ ومن ذلك جرائم الاغتصاب، وجرائم السطو من أجل الحصول على قيمة جرعة من مخدر لمدمن عليه.

٥ ـ كما أن العنف السياسي يحدث نتيجة صراع الأفكار والمبادئ؛ بحيث إذا عجز المرء عن الحوار أو الاقناع رجع إلى عضلاته، أو سلاحه، من أجل إخضاع الخصم.

هذه كلها ألوان لما تزخر به وسائل الإعلام الحديثة، ومع شدة التنافس بينها أصبحت لا تدقق في محتويات ما ترسله، أو تنشره، ما دام يزيد في حصيلتها من المتلقين.

وفي الدول النامية أصبحت المنافسة سلاحاً ضدها، إذ أن وسائلها الإعلامية لابد أن تعمل، وأن تزيد في كمية برامجها، وبما أن قدرتها على الإنتاج المحلي محدودة فإنها أصبحت تزخر بإنتاج أجنبي مبني على أخلاقيات ومبادئ وقيم مغايرة لمبادئ مصدري الوسيلة وقيمهم (ناصر، ٣٤). ذلك مما حدا بلجنة (مكبرايد) بأن توصي اليونسكو بالاهتمام بوسائل الاتصال التقليدية لدول العالم الثالث؛ من حيث تعزيز قدرتها على مقاومة الغزو الثقافي. كما أوصت بتدريب كوادر وطنية قادرة على الإنتاج المحلي الجذاب لمقاومة السيل الجارف من البرامج الأجنبية.

كما أوصت اللجنة بأن يكون للتربية مساحة أكبر في وسائل الإتصال، حتى تتيح للمجتمع أن يتشرب مبادئه المحلية، ولا ينجرف وراء المستورد (ناصر، ٤٤). وبقدر ما للإعلام من تأثير سلبي، فإن له من الآثار الايجابية الكثير بل الكثير جداً. فالصحيفة أصبحت اليوم تصل جميع أصقاع الدنيا، ولا يحد من قراءتها إلا اللغة؛ لأن تطور اسلوب الاتصالات جعلها تطبع طبعات متكررة، أو متباينة، في أماكن عدة من العالم في ذات الوقت. كما أن الصحف أصبحت تشتري موقعاً على الشبكة العنكبوتية «الأنترنت» فتضع إصداراتها متاحة لمن يريد في أي مكان في العالم.

والموجات الإذاعية لم يعد يتحكم فيها الكلف الشمسي، أو طول المسافة، أو الجفاف، أو الرطوبة حيث صارت الأقمار الصناعية تنقلها إلى

كل راغب. والتلفزيون الذي كان مقيداً بذبذبات لا تجعله يتعدى مائة كليومتر دائرية إلا بمحطات تقوية، صار الآن يسبح في الفضاء لا يرده إلا الرغبة في المشاهدة من عدمها.

واساليب الاتصالات الأخرى مثل: الفاكس، والتلكس، والهاتف كلها وسائل جاهزة لتشكيل الأفكار والمبادئ طبقاً لمقدرة المرسل على المناورة، أو براعته في تقديم ما لديه.

قد أكدت الأبحاث التي أجراها كل من ماكليلاند، وليرنر، ودوتشمان، بأن وسائل الاتصال لديها القدرة على اثارة طموحات الشباب في الدول النامية، لكن هناك من يرى ان اثارة تطلعات الشباب ممكن وسهل باستخدام وسائل الاتصال، لكن اشباع هذه التطلعات، وذلك الطموح، ليس بالسهولة التي تتم بها إثارتها ولكن تيرنر يضيف بأنه: إذا لم تتم عملية الاشباع المطلوبة عن الإنجازات أدى ذلك إلى شعور لدى المراهقين بالإحباط (الخطيب، ٧٨ـ٨٣). ولذلك يكون الحرص على تناغم محتويات وسائل الإعلام من أهم متطلبات المجتمع؛ حتى لا يحدث الاستلاب، وهو: أن تقوم المحتويات المستوردة باحتواء الثقافة المحلية والتأثير فيها.

إن المبالغة في الكميات المرسلة من المعلومات تجعل الشباب لا يستطيع معالجتها بفعالية، ومن ثم هضمها هضماً سليماً، مما ينجم عنه عدم التوازن. فعلى القائمين على وسائل الاتصال أن يقوموا بتقسيط المعلومات بالقدر الذي يمكن هضمها، ومن ثم تبنيها.

وبما أن الأمن الوطني متعدد الأبعاد فإنه يمكن التفصيل قليلاً بمناقشة قدرة وسائل الإعلام على بناء الفرد، وتعزيز قدرته في كل بعد منها على حده.

البعد السياسي:

الأمن كل لا يتجزأ؛ فلا فرق في الإخلال به أن يأتي ذلك من الداخل، أم من الخارج، ولأن الصراع الدولي حول النفوذ، أو المصالح، صراع أزلي فإن كل شعب معرض للابتزاز من الخارج، ودول الشرق الأوسط العربية معرضة أكثر من غيرها، بسبب الصراعات الايديولوجية والاقتصادية، التي يوجبها وجود دخيل في قلبها، كما يزيد من حدتها (أي الصراعات الايدولوجية) مكانها الجغرافي، وثرواتها الاقتصادية، ومكانتها الدينية.

ولهذا فإن كل الأنظار متجهة إلى هذه المنطقة، وبدرجات متفاوتة، كل يريد أن ينال قسطه من التأثير، أو الاحتواء، أو كليهما.

لكن الإعلام الواعي يستطيع أن يقوم بدور فاعل بحيث يشرح الأبعاد الوطنية، واسسها عن طريق تبسيط المعتقدت السياسية والوطنية، وقواعدها، واصولها، وفروعها، وما هي عوامل الهدم، أو التأثير، التي يمكن أن تنال منها.

ويمكن أن يتم ذلك من خلال الخبر، ووسائل ابرازه، ثم التعليق عليه لشرح ابعاده ومراميه. ثم التعليق على التعليق، وما إلى ذلك من الوسائل. ويمكن أن يكون اختيار الصورة، أو أبعاد أخذها، وسيلة لتوضيح بعض الجوانب في الحدث المغطى، والرسم الهزلي الهادف (الكاريكاتير) واحد من وسائل الإيضاح الفاعلة.

وتستطيع وسائل الإعلام أن تقوم بحماية الأمن الوطني من خلال المبادرة في التغطية الإعلامية للأحداث المحلية بحيث تكون المبادرة في أيدينا؛ بدلاً من أن يكون دورنا التكذيب، أو مجرد الإيضاح لما نشر عن

حدث يهمنا، أو أنه وقع بين ظهرانينا، مع الحرص على أن تكون المبادرة بأيدينا، لأن المثل القديم لا زال له قدر من الثبات :

قد قيل ما قيل إن صدقاً وإن كذبا فما اعتذارك عن قول إذا قيلا

لأن من رأى الخبر الأول قد لا يرى التكذيب، أو قد لا يصدقه.

ووظائف الإعلام الأخرى لها دورها في ترسيخ ايمان المواطن بمعتقداته وثوابته بحيث يكون عوناً له لا عوناً عليه :

فالترفيه ينفذ إلى القلوب، ولا يقلل من شأن تأثيره السياسي أن شخصياته فكاهية، أو أن بعض مواقفه هزلية، بل بالعكس ربما أدى ذلك إلى رسوخ الفكرة من خلال الحركة الذكية، وإن كانت هزلية.

المسلسلات الإذاعية والتلفزيونية وسائل فعالة جداً لشرح واقعة تاريخية، أو توضيح موقف غامض، أو شرح قضية مجملة لأن تمثيل الأدوار مؤثر إذا ما أتقن اختيار شخصياتها، وأحسن سبكها، واستكملت متطلباتها الفنية. ووظيفة الإعلان رغم ارتباطها بالتسويق عادة، إلا أن لها دوراً في ترسيخ مبدأ، أو توضيح موقف، أو تقرير حالة، أو الإحاطة بجديد.

ووظيفة التثقيف هي في الصميم من عمل وسائل الإعلام، إذ عن طريقها يمكن شرح المبادئ والمواقف، وأسسها ومسبباتها، وما تحققه للوطن والمواطن من خبر، وما قد يسببه الإخلال بها، والتساهل في تحقيقها، من سلبيات على الوطن والمواطن. حيث إن الوطن ليس حكومة فقط، ولا قطعة من الإرض فقط، ولا هو قوى الردع والضبط فقط، وإنما هو كل هذه مجتمعة متكاتفة. ولا يتحقق ذلك إلا باحساس كل طرف من أطراف

المعادلة بقيمته بالنسبة للوطنية، وقيمة وطنه بالنسبة إليه، وانهما كلٌّ لا يتجزآن.

ومن البدهي أن المقارعة في الكلمة والصورة والرسم لا تقل أهمية عن المقارعة بالسلاح، إن لم تتفوق عليها، بل ربما يعزي سقوط الاتحاد السوفيتي السريع إلى قوة الإعلام الذي أحاط به إحاطة السوار بالمعصم، ولهذا لابد لوسائل الإعلام العربية أن تتسلح بالعلم والتقنية والإحاطة بأبعاد ما تحتاج إلى أن تطرقه.

فلكي تنجح وسائل الإعلام العربية عليها أن تأخذ بزمام المبادرة فتستقطب الكفاءات الوطنية، ثم تتيح لها وسائل التدريب المستمر مع التحديث المتواصل لأساليبها وإمكاناتها.

البعد العقدي

ويقصد به أمن العقيدة التي يؤمن بها العرب بصفة عامة؛ حيث إن الإسلام هو الدين المهيمن في المنطقة العربية. ولاشك أن العقيدة ركن اساس في حياة البشر. وإن الانحراف لا يأتي عن قصد، لأنه من النادر أن ينحرف إنسان سوي عن الطريق الصحيح إلى طريق معوج، إلا إذا كانت هناك عوامل مقنعة ترجح له الفكر المنحرف.

والله سبحانه قد من علينا بعقيدة وسطية؛ فقد قال تعالى ﴿ **وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ** ... ﴿١٤٣﴾ ﴾ (البقرة، ١٤٣). حيث تقتضي الوسطية عدم الانحلال، كما تقتضي عدم الغلو، فقد قال الرسول عليه الصلاة والسلام (إياكم والغلو فإنما هلك من كان قبلكم بالغلو في الدين) (السيوطي، الجامع الصغير، ١/ ٤٤٨ رقم ٢٩٠٩).

والشيطان وأعوانه، من الجن والإنس، يسعون إلى غواية البشر عن طريق تزيين الباطل وهو الانحلال في نفوس الأفراد، فإذا لم يستطع ذلك، ورأى في الفرد تمسكاً بعقيدته، وولاء لها أغراه بالطريق الآخر؛ وهو الغلو، فتكون النتيجة واحدة انحراف عن الوسطية التي أرادها الله لنا.

ووسائل الإعلام عليها دور كبير جداً في هذا الميدان، وليست وظيفة المجلات المتخصصة فقط أن ترعى هذا الجانب من الأمن الوطني؛ لأن الانحراف عن العقيدة السليمة يخل بالأمن. والمبالغة فيها تخل بالأمن كذلك؛ لأن الانحراف عن العقيدة السليمة يخل بالأمن. والمبالغة فيها تخل بالأمن كذلك. ولهذا يصبح على كل وسيلة من الوسائل قسطها من صيانة هذا البعد الاساس في حياة الإنسان. فإذا كانت البرامج الدينية تقوم بدور مهم في شرح أبعاد العقيدة، والإعلام بشرائعها، وتقديم الفتاوى للسائلين، فإن على وسائل الإعلام الأخرى أن تسهم في الدفاع عن وسطية العقيدة، وأن لا تكون برامجها عوناً على الأمة في عقيدتها؛ لأنه من المؤسف أن تجد مسلسلاً يسخر من موقف ديني، أو من شخصية رمزية يمكن أن تفسر بانها شخصية دينية ويكون مقصود به التسلية فقط من غير ملاحظة ما فرزه ذلك من سلبيات على النشء. ويمكن أن يتم تفسير العقيدة وشرحها وصيانتها بالاستعانة بكل وظائف الإعلام، من أجل إيضاح العقيدة، وأركانها، وواجباتها وسننها، في المسلسلات، والتمثيليات، والأخبار، وكذلك الإعلان أيضاً.

فقد يكون هناك شخص مغرر به، حشي فكره بمعلومات خاطئة عن شخصية معينة؛ أو نظام معين، أو موقف معين، فآمن بما وصل إليه، ثم اندفع إلى ما يعتقد أنه تصحيح لخطأ؛ في حين أن تصرفه ذلك هو عين

الخطأ. لكن لو اتيحت له فرصة الاطلاع على المعلومات الصحيحة فربما تغيير موقفه الخاطئ إلى الموقف الصحيح.

وبما أن وسائل الإعلام هي الأقدر على الوصول إلى معظم الأفراد، فإن استغلال خاصيتها هذه في كبح جماع التطرف، وتبياناًأبعاده، وتوضيح نتائجه المدمرة على الوطن والمواطن، بل على المتطرف نفسه في حياته الدنيا وآخرته، كفيل بأن يغير مواقف كثير من المغرر بهم، إن لم يكن كلهم. ولكن لكي يتم ذلك فلابد من أن يكون المرسل، صاحب الوسيلة الإعلامية أو مستخدمها، فأهماً بالخطأ الذي يريد معالجته، عالماً بأبعاد معتنقيه، وصفاتهم وغاياتهم، حتى يكون تعامله معهم على بينة من أمرهم. كما انه لابد من أن يكون عالماً بالخطأ والصواب.

ولابد من التنويه إلى أن أساليب التهديد والوعيد، والشجب والاستنكار، ليست اساليب فعالة للتعامل مع هذه الفئة؛ لأنها لم تصل إلى مرحلة النشاط العقلي لتعزيز فكرها المتطرف، أو تصفية معارضيها، إلا عن قناعة تامة بالتضحية لإيمانها بما اعتنقته اولاً، ثم ايمانها بالتضحية بالنفس والنفيس في سبيل ذلك.

وكذلك يمكن لوسائل الإعلام أن تسعى إلى الوصول إلى هذه الفئة، ومحاورتها، ومعرفة ابعاد ايمانها، ثم العمل على تفنيد اساسيات ذلك الايمان؛ عن طريق استخدام الحوار الهادئ المتزن المبني على ادلة صريحة من الكتاب والسنة، وسيرة السلف الصالح، لأن العنف مع هذه الفئة يولد عنفاً أقوى.

وغني عن البيان بأن الجو المشحون بالتوتر لا يؤدي إلى الاقناع؛ بل

بالعكس يجعل كل طرف يتمسك بموقفه إلى درجة أنه قد يرد يده إلى سلاحه للدفاع عن عقيدته التي يؤمن بها ويعتنقها؛ صحيحة كانت أم خاطئة. اما إذا ما تمت المفاتحة في جو هادئ، وباسلوب عقلي متزن، فغالباً ما يكون لقوة الحجة دور في الاقناع، خاصة إذا لم يكن المحاور تحت الاحساس بأنه مجبر على التسليم.

وغني عن البيان أيضاً أن المحاورة مع هذه الفئة ليست بالبساطة التي يمكن أن يقوم به مجرد إعلامي لسن أو إعلامي (فهلوي)، بل لابد أن يكون مسلحاً بالاتزان اولاً، ثم العلم ثانياً بحقائق من يحاورهم، ثم العلم ثالثاً بما يحاورهم به. ثم بعد ذلك عليه أن يكون صادقاً في ما يقوله وما يفعله، وان تكون تغطيته لحواره معهم صادقة مهما كان فيها من مرارة.

فإذا فشلت هذه وتلك (وقليلاً ما تفشل مع العقلاء) عندئذ يكون الأمر لسلطات الردع تتولاه عندما يتأكد أن لا مجال للاقناع.

البعد الأخلاقي

قواعد الأخلاق لا تقل أهمية عن قواعد الدين؛ إذا أن الالتزام بها وصيانتها يؤدي إلى مجتمع أكثر أمناً، وأقل انحرافاً وتفسخاً.

ولقد رأينا أن وسائل الإعلام غير المنضبطة كانت في مقدمة أسباب انحراف الشباب والمراهقين. وإن الأطفال والمراهقين يسترخي الواحد منهم أمام وسيلته المفضلة بهدف الترفيه، أو تمضية الوقت، ثم يكون مستعداً للامتصاص، فإذا ما كان المعروض محكم السبك، حسن الإخراج، جيد التمثيل، فإن الإعجاب يتحول إلى محاكاة، وتصديق للمحتوى، وربما تطور إلى تطبيق عملي لما صدق به.

وبما أن الطفل والمراهق يجهل الحدود التي تحد أخلاقيات كل مجتمع، وإن ما يصلح منها للمجتمع (أ)، قد لا يصلح للمجتمع (ب)، فإن التأثر يتراكم، ثم يتحول إلى ممارسة. فالإثارة بداية للتأقلم مع المثير.

فالحب والجنس عنصران أساسيان في المسلسلات التلفزيونية، والتمثيليات الإذاعية، وما لم يكن المراهق والشاب مسلحان بحصانة من قواعد الأخلاق الخاصة بمجتمعهما، فانهما قد يتأثران بتلك المشاهد، وربما قادهما ذلك التأثير إلى ممارسة فعلية، قد تبلغ حدتها بأن يكون ذلك مع بعض أفراد الأسرة، وقد يؤدي إلى اغتصاب.

والعنف والعدوان عنصران أساسيان في كثير من البرامج التلفزيونية، وبعض قصص الأطفال، وقد تؤدي كثرة المشاهدة إلى التأقلم مع هذه المشاهد، بحيث ينظر اليها المراهق على أساس انها شيء عادي، هذا إذا لم يتطور الأمر إلى ممارسة فعلية لما رآه (الخياط، ٣٢ـ ٤٣).

وإذا كان كثير منا يدرك أن الأسرة هي المسؤولة عن مراقبة اطفالها ومراهقيها وشبابها، إلا أن المنطق يؤكد أن الأسر ليست كلها بالقدر الكافي من الثقافة الوطنية اللازمة لتحصين أبناءها وبناتها من تأثيرات وسائل الإعلام. وعندئذ يأتي دور الوسيلة الإعلامية لكي تلعب دورها الفاعل في المحافظة على القواعد الأخلاقية للأمة، عن طريق مسأهمتها في الامتناع عن نشر المثيرات، أو إذاعتها، أو تلفزتها، وان حدث إن كان هناك ضرورة للخروج على ذلك فيمكن تقليل التأثير بالتعليق عليها بواسطة رمز مقبول لدى المتلقين.

كذلك يمكن تناول القواعد الأخلاقية من خلال تعزيزها لدى أفراد

المجتمع خاصة الشباب ومن دونهم، بحيث لا تصور على أساس انها تزمت، أو أنها خاصة بالآباء والأجداد، وانما تصور على أساس أنها نسيج أساس لبناء الأمة، وتماسكها، وسلامة نهجها.

إذ أن التنافس على المتلقي قد يعمي عيون القائمين على هذه الوسيلة، أو تلك، أو يصم آذانهم عن الآثار السلبية التي تنجم عن الانجراف في المنافسة بدون قيود.

فالإعلانات التجارية هدفها ترويج السلعة؛ وأي شيء يمكن أن تقبله الوسيلة الإعلامية سيأخذ به المعلن غالباً، ولذلك لابد من أن تكون لدى الوسيلة قواعد سلوكية لنشر الإعلانات؛ لأن المتلقي لا يصله إلا المشاهدة القليلة المنتقاة عن السلعة المعلن عنها، وقد أثبتت إحدى الدراسات أن ٦٣٪ من الأطفال يصدقون ما يرونه في تلك الإعلانات (الخياط، ٣٧).

كما الإغراق والمبالغة في تغطية حدث أخلاقي قد تؤدي بالمتلقي إلى أن يتخذ منها «دليل إجراءات» لممارسة ما حدث بالفعل، مع محاولة تلافي الثغرات التي وقع بها ابطال القصة المغطاة.

إذن: فلتكن التغطية الإعلامية مُعلمة بالقدر الذي يجعلها تروي ظمأ المتلقي إلى معرفة النتيجة، وغير مهيمنةَ بحيث يكون نشرها أسواء من عدمه. مثل ذلك: لو وقعت عملية اغتصاب فإن الاغراق في نشر تفاصيلها سيسيء إلى الضحية، اضافة إلى ما حدث لها من مهانة، وسيؤدي إلى إساءة بالغة للذوق العام. كما يؤدي إلى جرح عميق لشعور أقارب الضحية، وسيقود بعض الذين لديهم استعدادات للانحراف على محاكاة ما حدث، بعد إضافة وحذف للثغرات التي أدت إلى اكتشافها، فيكون موقف الوسيلة عندئذ لا يقل عن موقف المحرض.

البعد الثقافي

لابد أن تلاقح الثقافات أمر مهم، ومطلب أساس من مطالب التعايش بين الشعوب، ولاشك أن الاقتباس من هذه الثقافة، وتلك، يعد من وسائل الرقي الاجتماعي، ولاشك اننا اقتبسنا في تاريخنا الإسلامي الكثير من خلال تعاملنا مع الشعوب التي اتصلنا بها، أو اتصلت بنا.

من جانب آخر لقد أثرنا كثيراً في الشعوب التي تفاعلنا معها، ولقد كانت الأندلس منفذاً ثقافياً مهما استقت منه الشعوب الأوروبية الكثير من مصادر ثقافتها الحالية. فالأمن الثقافي لا يعني الجمود وعدم التطور، بل بالعكس، يأخذ بأسباب التقدم، ووسائله فيما لا يعارض الثوابت.

لكن الهيمنة الثقافية، أو الاستلاب الثقافي، هو المرفوض؛ فلا يوجد شعب مهما بلغت درجة تواضع ثقافته، يرضى بأن تمحى ثقافته، وتستبدل بها ثقافة أخرى، ناهيك بالثقافة العربية الي لحمتها العقيدة وسداها تقاليدنا الأصيلة.

ولذا فان الجانب الثقافي يعد: «أهم جوانب الأمن الوطني لأنه يمثل الحفاظ على الذاتية والهوية في مواجهة محاولات الاحتواء والهيمنة؛ إذ يعني ذلك الحفاظ على المكونات الثقافية الأصيلة في مواجهة التيارات الثقافية الوافدة» (خاصة المشبوه منها) فالأمن الثقافي حفاظ للعقل العربي من الاحتواء الخارجي، وصيانة للمؤسسات الثقافية الوطنية في الداخل (النجيري، ١٥).

والأمن الثقافي يهدده مصدران أساسيان

مصدر داخلي يتمثل في حرمان المثقف من الإبداع، بواسطة وسائل النشر والإذاعة، أو بواسطة رقابة غير واعية تكبت الملكات وتميتها. والمصدر الخارجي المتمثل في المؤثرات الثقافية التي تسعى قيادات المجتمعات الاخرى إلى فرضها بكل ما أوتيت من قوة.

فلقد اتخذ الغرب استراتيجية في تصدير ثقافته إلى العالم؛ تجعل من الهجوم أسلوباً، تحاول فيه فرض هيمنتها. ولعل الكل يدرك مدى هيمنة الكوكاكولا، والهامبورجر، ومالبورو، وغيرها على معظم أصقاع الدنيا مع ما فيها من أخطار على الصحة، واستنزاف للمصادر الاقتصادية.

والثقافة كما أشرنا أساسها العقيدة وشرائعها، ومن ثم فإن هدفاً مهماً من أهداف الغزو الثقافي التأثير فيها، أو على الأقل تحييد اثرها على نفوس الشعوب المؤمنة بها.

يؤثر عن مسؤول فرنسي قوله «إن العالم الإسلامي عملاق مقيد لم يكتشف نفسه حتى الآن اكتشافاً تاماً، وهو حائر قلق ضائق بتخلفه وانحطاطه . . . وعلينا أن نبذل كل جهودنا حتى لا ينهض ويحقق أمانيه.

ويؤثر عن مسؤول غربي قوله لا تستطيع أمريكا إلا أن تقف في الصف المعادي للإسلام (النجيري، ٢٦).

ولا أحد يشك أن بعض المواقف الفردية التي يمارسها غير المنضبطين من الأفراد المسلمين تعزز هذه النظرة، وتشجع على الإعلان عنها.

كما أن البداهة تقول بأن نجاح الثقافة العربية وصمودها يعني التقليل

من الغزو الثقافي، ويجب أن لا نلوم الغزاة فهي بضاعة يعرضونها؛ فان قبلنا بها فإن ذلك يسرهم.

ولعل أهم الاهداف التي يسعى الغرب إلى تحقيقها من خلال صراعه الثقافي مع الشعوب الأخرى:

١ ـ العمل على احتلال العقل بزرع أفكار الغازي عن الحياة والكون والتاريخ والإنسان.

٢ ـ زعزعة الواقع من أجل تقليل الانتماء أو التقليل من درجته بحيث يكون المتلقي هدفاً استهلاكياً لعناصر الثقافة الغازية ومنتجاتها.

٣ ـ زرع مثل ونماذج مما يمارسه الغازي، مما لا يكون بالضرورة مناسباً لثقافة المغزو، وثوابته، ومن أمثلة ذلك التبغ الذي تختلف مقاييسه الصحية في البلاد المصنعة عندما يصدر.

٤ ـ محاولة فرض ستار من التشويش على حسنات الماضي للمجتمع المغزو، وخبراته، ومحاولة إيهامه بأن ماضيه سبب تخلفه.

٥ ـ إحياء النزاعات المتطرفة في التاريخ وتصويرها على أساس إنها هي القاعدة، بحيث يقتنع بأنها سبب التخلف.

٦ ـ سوف يؤدي تحقيق الأهداف الخمسة السابقة إلى خلق جو مناسب للقيم الغازية ومنتجاتها (النجيري، ٢٧ ـ ٢٨).

ولهذا فان على وسائل الإعلام العربية أن لا تكون حرباً على أهلها بترديد ما تصدره وسائل النشر المهيمنة، أو وسائل الإنتاج الغربي، بل عليها أن تكون واعية لدورها، مدركة لرسالتها. بل إن عليها أن تدرك أن مقاومة الغزو الثقافي لا يعني الانغلاق كلية عن الثقافات الأخرى. بل على العكس

من ذلك لابد من الاقتباس. ولكن الاقتباس له ضوابط حتى يكون عوناً للمجتمع. ومن هذه الضوابط:

١ ـ إن يتم الاقتباس بشكل إرادي واع، وان يكون الانتقاء لما يلائم ثقافة المقتبس، وبيئته.

٢ ـ أن يكون الاقتباس لمصلحة المقتبس، لا لمصلحة المقتبس منه.

٣ ـ أن يكون الاقتباس بشكل تدريجي، لا يقود إلى الاختناق الحضاري.

٤ ـ أن يكون هناك مراجعة مستمرة لما تم اقتباسه لتعديل المعوج منه.

٥ ـ أن تكون الثوابت المهمة للمقتبس معياراً، يحدد بوعي ما يجوز اقتباسه، وما لا يجوز.

علينا أن ندرك أولاً أن الصحافة في اصلها ثقافة غربية، والإذاعة في أصلها كذلك، وينطبق ذلك على التلفزيون، والسينما، والفديو، وشبكات المعلومات المهمة «الأنترنت» و«الانترانت» إذ أن هذه كلها اخترعت في الغرب، وترعرعت فيه، وازدهر تأثيرها؛ فصارت عالمية الاستخدام. وهي كما يعلم الكل عبارة عن أوعية محايدة إذا ما فرغت من محتوياتها.

لكن المشكلة تكمن في المحتوى، والذي نريد لرسائلنا العربية أن يكون محتواها معروضاً على ثوابت الأمة، وثقافتها، وأخلاقها، فما وجد منه مطابقاً ـ أو على الأقل غير معارض ـ لذلك فلتأخذ به. وأن كان غير ذلك فعلى صحافتنا أن تعي دورها. فوكالات الانباء ـ إذا أحسنا الظن ـ تبث من خلفية أخلاقيات مصدريها، وبالتالي فليست تلك الأخلاقيات مما يناسبنا مطلقاً، بل لابد من التمحيض.

إن التغطية الإخبارية والملاحقة وظيفة من وظائف وسائل الإعلام كلها خاصة الصحف، لكن ما كل ما يعلم يقال، وما كل ما يقال لابد أن يتم

بأسلوب قائله؛ فثقافة الغرب تبيح لهم تغطية عملية اغتصاب مثلاً، وغيرها، وبالتالي فلا ترى غضاضة من تغطيتها وربما التغني بها، لكن علينا أن ننتقي ما تنشره؛ وإذا وجدنا في ما تلح علينا متطلبات التشويق نشره فلابد من تبيان ما فيه من محاذير.

وإذا كان «درهم وقاية خير من قنطار علاج» فان على وسائل إعلامنا أن تحبب الشباب والناشئة في ثقافتهم؛ التي هي ثقافة آبائهم وأجدادهم، وذلك عن طريق شرحها، وتبسيطها، وحل مغالقها، وربما تفسير أسباب وجودها، وما يجنيه الشاب أو الطفل من التزامه بها.

وعلى وسائل الإعلام كذلك أن تبين بأسلوب، هادئ متزن، جوانب الخلل في الثقافات القادمة، وما يمكن أن تجلبه على المجتمع من محاذير.

مثلاً: تكثر في المسلسلات العربية مشاهد الاستخفاف بالحموات «خاصة أمهات الأزواج» مما خلق لدى الجيل الجديد والذي قبله انطباعاً بأن الأصل أن الحماة سيئة، فإذا ما وجد العكس فذلك هو الاستثناء.

كذلك كثرت التهديدات، التي ترد في بعض المسلسلات، بالحرمان من الميراث؛ مما يوحي للناشئة بأن توزيع الميراث اختياري للمورث يمنحه من يشاء. في حين أن ثقافتنا المستمدة من الإسلام قد حددت لمن يذهب الميراث في صفات من القرابة لا تخضع للمزاج.

البعد الاجتماعي

لاشك أن تماسك المجتمع، وتكاتفه، وتعاونه، أساس للأمن الوطني، ولا يمكن أن يتحقق الأمن لمجتمع متفكك متناحر، ولهذا فعلى وسائل الإعلام أن تعي هذه الحقيقة، وأن تسعى إلى ترسيخها بين شباب الأمة وناشئتها.

فالمجتمع يتكون من طبقات، وتلك سنة الله: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴿٣٢﴾﴾ (الزخرف، ٣٢).

لكن بالمقابل هذه الدرجية لا تعني توارثها، وتلازمها للفرد وانساله أبداً، وإنما تخضع لمعايير الجد، والاجتهاد، والاستقامة. كما أنها لا تعني التميز أمام الله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿١٣﴾﴾ (الحجرات، ١٣).

وكذلك قال الرسول ﷺ: «ليس لأحد على أحد فضل إلا بالدين أو عمل صالح» (السيوطي، الجامع الصغير، ٢/ ٤٦٣، ٧٦٦٢). فالله إذن خلق الخلق ولكنه جعلهم شعوباً، وقبائل، بحيث يمكن تعارفها، وتكافؤها ليسكن بعضها إلى البعض الآخر، لكن إذا اختل الأمن تعاركت، وأهلك بعضها بعضاً.

وقد يكون لوسائل الإعلام دور فاعل في تأجيج المعارك، أو إشعال شرارتها. كما أن للوسائل ذاتها دوراً في إخماد جذوة المعارك، وتهدئة النفوس، ونبذ الأحقاد، وتجنب الحزازات.

فالمجتمعات العربية لديها ركام من الموروثات القبلية التي لابد من مراعاتها؛ حتى لا ينقسم المجتمع إلى فئات متناحرة.

وقد لا نشط إذا طالبنا بأن يكون في كل وسيلة إعلامية مصدر عليم بأخبار القبائل، وتفرعاتها، وعاداتها، وتقاليدها، لا من أجل تكريس الوضع كما هو، وانما من أجل تلمس الأسلوب الخير في معالجة الاوضاع

القبلية؛ بحيث لا تستفز فتقاوم التقدم المنشود. إن نظام القبلية إذا ما رشد، وعزز بأسلوب حضاري يحترم العادات البناءة، ويوضح مثالث العادات المتحجرة، أو التي تعيق التقدم، يمكن أن يكون عوناً للأمة على تماسكها وأمنها. والأسرة ذاتها لها كيانها الذي لابد من احترامه، فالأسرة حصن مكين للأمن إذا ما قامت على قواعد من الحب والاحترام والتفاهم. وبالعكس تكون الأسرة ميداناً للانحراف إذا ما تفككت.

ولذا يقع على عاتق وسائل الإعلام مهمة التعامل مع الأخبار الاجتماعية، والتعليقات، والتغطيات، بموضوعية تامة بعيداً عن التجريح الشخصي، أو الأسري، أو القبلي.

وحتى إذا وقعت حوادث تغري بالتغطية فان المناسب أن تكون التغطية في اطارها الحقيقي، ولا تتعداه للتعميم الاسري، والا يكون هناك ايحاء بأن كل أفراد هذه الاسرة أو هذه القبيلة من صنف من وقعت منه المخالفة.

وكلما احترمت قدسية الأسرة كلما أدى ذلك إلى تماسكها. في حين أن غزوها من الداخل، وتعريضها عن طريق الاعلام يجعلها عرضة للاضمحلال والتفكك. فلو قام فرد من أفراد قبيلة ما بعمل غير مقبول تجاه نفسه، أو وطنه، أو غيرهما فمن غير المقبول أن يشار إلى قبيلته، لأن ذلك يضعها في موقف الدفاع فتتحمس في الاتجاه الخاطئ.

وبما أن المواقف الإنسانية التي تتقمصها الشخصيات التي تمثل في وسائل الإعلام المسموعة أو المرئية تستمد نسيجها من تصرفات المجتمع الواقعية، أو المحتملة، فإن الوسائل البناءة هي التي تجعل ذلك النسيج بناء بدلاً من أن يكون وسيلة هدم.

العادات والتقاليد لها من القدسية لدى المجتمعات الكثير، وليس كلها

بالضرورة مفيدة، فبعضها مضر صحياً، وبعضها مضر نفسياً، وبعضها ذو تكاليف اقتصادية غير منطقية. ومع ذلك فإن أسلوب التعامل الإعلامي معها يكون بدراستها أولاً، ثم بعد ذلك دراسة البدائل الممكنة من أجل اقتراح البديل العلمي لتلك العادة المطلوب تعديلها أو القضاء عليها.

كما أن التدرج في المعالجة أمر مهم، إذ أن الشعوب توارثت هذه العادات أجيالاً بعد أجيال، ومن المستحيل أن يتخلى عنها الأبناء لمجرد أن حقائق جديدة برزت ضدها، بل لابد من العمل المرحلي الذي يقوم على قطبين يسيران جنباً إلى جنب: الإشادة بالعادات المفيدة البناءة، أو الأقل ضرراً. والإشارة إلى المثالب الموجودة في العادات الأخرى.

البعد التربوي

التربية أساساً من واجبات الأسرة، إلا أن العالم اليوم تقاربت متطلباته، وتشابكت مصالحه، فصار الوطن الواحد قرية كبيرة بمفهوم الأمس، وصار العالم قرية بالمفهوم العصري.

إن عملية التربية قد تحولت إلى أن تكون عملية نمطية يؤهل فيها الناشيء إلى الجمع بين تراثه، وتراث العالم الذي أصبح تراثاً محلياً في ضوء مستجدات العصر ومتطلباته. فالمدرسة الآن تدرس الكيمياء، والفيزياء، والأحياء، والنبات، سواء كانت في الرياض، أو في طوكيو، أو في نيويورك، أو في اوسلو، فلا تختلف إلا في الجزئيات المحلية.

إن التربية اساس لصلاح الفرد، ولكي يكون تأثيرها على الفرد قوياً لابد أن تكون محترمة إذ أن الفرد يتأثر بمن يحظى باحترامه، ويستخف بمن لا يحترمه. وإن وسائل الإعلام مطالبة بالعمل على الرقي بوسائل التربية،

وبتكوين صورة محترمة لمؤسساتها، وإذا ما حدثت من هذه المؤسسات التربوية بعض الممارسات غير المرغوب فيها فلا يجب السكوت عليها من قبل وسائل الإعلام، ولكن يجب تناولها بهدوء، وموضوعية من أجل تعديل مسارها. بل إن الإعلام مطالب بما هو أكثر، إذ يلزم أن يكون بين الإعلام والتربية من التعاون، والتكاتف، ووشائج القربى ما يحقق لهذين المرفقين أن يكونا وسيلة واحدة، لخلق أرضية جديدة للمواطن الوعي بحقه، المطلع على واجباته ومسئولياته الفردية، والأسرية، والاجتماعية، والوطنية. ويبدو أن هذا التكاتف المنشود غير موجود الآن؛ فكأنهما يسيران في خطين متوازيين، وذلك قد لا يكون في صالح الأمة.

وقد تبني المدرسة فيأتي الإعلام ليهدم ما بنته التربية، لا نقول عن قصد، وإنما نتيجة لعدم التنسيق، وعدم تفهم إحدى الوسيلتين لإبعاد رسالة الأخرى (البدر، ٧٤ـ ٧٥).

إن لدى الإعلام قدرة حيوية لتصوير المواقف وتفسيرها، وبالتالي جعلها سهلة لتناولها من قبل الطلاب الذين يجدون فيها وسيلة ميسرة للفهم. في حين أن للتربية من العمق والتعقل والثبات ما يجعلها رافداً للإعلام في عملية التوعية، والتثقيف، والتبصير. فليس للأمة مصلحة في أن يسيرا متوازيين، في حين أن المصلحة كل المصلحة في التقائهما من أجل إيجاد المواطن الآمن.

لا إفراط ولا تفريط

الإفراط: هو المبالغة في عمل الشيء، فالمبالغة في التغطية نوع من الإفراط، واستئجار رافعة للتلصص على نجم من نجوم المجتمع لتتبع سقطاته

إفراط ممجوج. وشراء صور نجم حصلت منه كبوة ما بأموال طائلة لاستخدامها في السبق الصحفي إفراط في التغطية.

والولوج في تفاصيل قضية خيانة زوجية إلى درجة الإثارة، والاشمئزاز، والتقزز، إفراط في التغطية الإعلامية للحدث ذاته.

وكل هذه وامثالها تصب في مصب زعزعة الأمن. فديننا الإسلامي يدعو إلى ستر العورات وإلى عدم التجسس على خصوصيات الناس؛ سواء كانوا مرموقين، أم مجهولين. فالله تعالى يقول ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا . . .** ﴿١٢﴾ ﴾ (الحجرات، ١٢). ويقول الرسول عليه الصلاة والسلام: (لا تتبعوا عورات المسلمين، فإن من تتبع عوراتهم تتبع الله عورته، ومن تتبع الله عورته يفضحه في بيته) (أبوداود، الحديث رقم ٤٨٩١).

وهذا لا يعني السكوت على التفسخ، بل لابد من المعالجة الواعية المقرونة بنية الاصلاح، لا نية التشهير.

فالإنسان عرضة للانحراف مرة في حياته، أو مرتين، وقد يندم ويعود إلى رشده عندما يجد شخصاً، أو مؤسسة، ترشده إلى سوء عمله، وإلى البديل الأسلم. ولكنه سيكابر ويتمادى عندما يفضح على رؤوس الاشهاد؛ فلا يكون لديه عندئذ خط رجعة.

أما التفريط: فهو الطرف الآخر للمستطيل؛ حيث تتناسى وسائل الإعلام الجرائم والمخالفات كلية فلا تذكرها؛ فيشعر المجتمع انه في مأمن من الحوادث، والمخالفات، والجرائم في حين انها تحدث لكن لا يعرف عنها إلا من حدثت ضده، أو من باشرها من مسئولي الضبط والتحقيق.

فالمخدرات تهرب، والمهربون لن يسلموا إلا إذا وجدوا مجتمعاً متفتحاً

عالماً بأساليبهم وفكرهم، ولن يتم ذلك إلا بنشر أخبارهم نشراً توعوياً تحذيرياً.

والمتهورون في الطرقات لن يردعهم إلا وعي يستهجن فعلهم، ولن يتم ذلك إلا إذا عرف المجتمع حجم المخالفات التي تتم، وكيف عولجت ليرتدع الآخرون ويحذروا كذلك.

وهناك نظريتان تتنازعان تولي وسائل الإعلام نشر اخبار الحوادث، والجرائم، يحسن بنا ذكرهما:

النظرية الأولى: تؤيد نشر الجرائم والاحداث، مطلقاً لأن معرفة ذلك:

١ ـ خق للمواطن على الوسيلة أن تفي به.

٢ ـ إن نشر الجرائم يوعي المواطنين بما يدور حولهم فيحذروا.

٣ـ إن النشر يعتبر أسلوباً للتشهير بالمجرمين، ومن حولهم، مما يخلق رادعاً اجتماعياً.

٤ ـ إن النشر يثير مشاركة الجماهير لاجهزة الأمن.

٥ ـ إن النشر يكشف عن قدرات رجال الأمن ومجهوداتهم.

٦ ـ إن التوسع في النشر يرضي نزعة الفضول الإنساني لدى المتلقين.

أما النظرية الثانية: فترى ـ على العكس من الأولى ـ حظر النشر لأنه يضر أكثر مما ينفع، لأن ذلك:

١ ـ يسبق الاحكام القضائية؛ فيدنس أعراضاً قد تثبت براءتها.

٢ ـ إن النشر قد يشعر بتقصير أجهزة الأمن، أو قصورها حيال معالجة قضايا الأمن، فتهتز صورته، بل ربما صورة الحكومة ذاتها.

٣ ـ إن النشر التفصيلي يكون بمثابة دليل إجراءات لمن يريد أن يقلد.

٤ ـ إن النشر قد يؤثر في قرارات السلطة القضائية (الاشعل، ٤٦ ـ ٤٧).

وهكذا نجد أن النظريتين يراوحان بين الإفراط والتفريط.

ولهذا يجد الباحث نفسه يميل إلى طريق وسط بين هذه النظرية، وتلك؛ فيمكن النشر الأولى بدون ذكر اسماء، أو صفات أطراف الجريمة أو الحادثة، ولكن تذكر بعض الجوانب التي تحذر الآخرين من أن يكونوا ضحية لحادث مماثل، ثم بعد الحكم في القضية تأتي عملية نشر التفاصيل التي لا تجرم بريئاً، ولا تجرح حياء، ولا تثير اشمئزاز ضمير حي. وكأننا بهذا نحقق اعطاء الجمهور حقه في الاطلاع على ما يدور حوله، ونقطع الطريق على الشائعات التي تنشط في ظل غياب المعلومة. كما نقطع الطريق أمام بعض اجهزة الإعلام الأجنبية التي تسعى إلى تشويه السمعة الوطنية، والتقليل من قدرة اجهزتنا على الضبط والربط، والمحافظة على الأمن. وفي كل الأحوال يجب أن يكون هناك ميثاق شرف تلتزم به وسائل الإعلام المحلية والعربية حيال الجرائم والمخالفات التي تحدث هنا أو هناك. وأن يكون من ضمن الممارسات الإعلامية التعليق على الأحداث والحوادث بواسطة خبراء في المخالفة التي حدثتة؛ يبينون فيها أوجه الصح، وأوجه الخطأ فيما ارتكب، ويحاولون أن يربطوا بين الحادثة والتربية، وكيف أن عملاً مثل ما تم حري به أن لا يتم لو أن الشخص، أو الأشخاص الذين قاموا به، قد وفرت لهم تربية ناجحة ومتوازنة.

الشبكة العنبكبوتية «انترنت»

لعل من نافلة القول، الإشارة إلى خطورة هذه الشبكة وأهميتها، حيث انها دولية، وليست دولية. وهي محلية وليست محلية، بل هي خليط من هذا وذاك. فهي شبكة تشبه خلايا السرطان عندما ينتشر في الجسم، بحيث تراها في ركن من أركان العالم، ثم تفاجأ بأفرعها في الجزء الآخر، وهكذا حتى شملت العالم كله.

هذه الشبكة أصبحت من حيث الانتشار، والسرعة، والفردية، والجماعية ومن حيث التواجد أكثر تأثيراً من كل واحدة وسائل الإعلام الأخرى، بل إن البعض يرى أنها تبرز تلك الوسائل مجتمعة.

وخطورتها تكمن في سرعة انتشارها، ومحدودية السيطرة عليها، ومقدرتها على استيعاب كل ما يراد وضعه فيها من معلومات. ففيها الخير والشر بالقدر نفسه. ويمكن من خلالها ترويج الفضيلة، ولكن بالقدر نفسه يمكن أن تروج الرذيلة. بل من الممكن أن يتم من خلالها رسم الخطط لتنفذ الجريمة في اركان متعددة من المعمورة.

وهي وسيلة إخبارية وإعلامية جبارة بحيث إن كل مشترك فيها هو إعلامي ومتلق في الوقت نفسه، ولقد كان لها السبق في تغطية أحداث عالمية قبل وسائل الإعلام المتخصصة، حيث كان من أبرز إنجازاتها الإعلامية تغطية زلزال (كوبي) في اليابان منذ عامين حيث قام أحد المشتركين الذي كان يعمل على جهازه، وقت حدوث الزلزال، ببث الحدث حال حدوثه، وقبل أن ينتقل المراسلون من الوسائل الأخرى ويأخذوا أجهزتهم إلى مكان الحادث.

ولهذا فهي وسيلة عظيمة التأثير لأنها تشبه الصحيفة في ديمومة المعلومات المدونة فيها، إذ يستطيع الفرد أن يسترجعها متى ما شاء. وهي تشبه التلفزيون من حيث أنها تحتوي صوتاً وصورة، وهي تشبه الاثنين في شاشة واحدة يحددها المتلقي، بحيث يجمع بين النص المكتوب، والصورة المتحركة متى شاء ذلك.

لكنها تتفوق على هذه وتلك هي أنها مخزن متجدد للمعلومات يحتوي على المتناقضات، فلا يرفض هذا البند أو ذلك، ولا يتحكم الحيز الوقتي،

ولا الحيز الورقي، في تحديد كمية المعلومات المخزنة، والتي يجري تخزينها على مدار الساعة.

وإذا كان جزء من محدوديتها يتمثل في إتاحة الخدمة، أو عدم إتاحتها، داخل هذا البلد أو ذاك، فإن هذه المحدودية أمكن التغلب عليها باستخدام الأقمار الصناعية مباشرة، أو الخروج من خلال الأرقام الهاتفية المتنافسة إلى الخدمة دون الحاجة إلى ترخيص من الدولة.

هذه المقدمة قصد منها التنويه إلى أن هذه الشبكة لديها من الامكانيات التي يمكن أن تستخدم في سبيل التثقيف والتوعية بحيث يجري تطوير برامج توعية تكون متاحة لأبناء الوطن وغيرهم ممن يريد الاطلاع.

ولكن لتزاحم هذه الشبكة بالمعلومات المتباينة في التشويق، شكلاً وموضوعاً، فلا بد أن يكون لدينا قدر من بعد النظر بحيث نجعل المعلومات التي نطرحها تتسم بالتشويق والحيوية شكلاً وموضوعاً، وإلا فإن المتصفح (BROWSER) سيتحول إلى ما تعج به الشبكة من خيالات واسعة، وحقائق مفرحة، أو مؤلمة، عن الحياة والكون، وربما استهواه أسلوب علمي ظاهره فيه الرحمة وباطنه من قبله العذاب، إذ أن كثيراً من التجار والمنحرفين قد استأجروا مواقع على هذه الشبكة وضعوا فيها ما يريدون ترويجه بصرف النظر عن منفعته، أو ضرره على الآخرين، ومعلوم أن الموقع لا رقابة على ما يوضع فيه، لأن الشبكة في مجملها ليست ملكاً لأحد، ولا تخضع لسيطرة أحد. وإذن فإن وسائل الإعلام العربية مطالبة بأن تتخذ لها مواقع على الشبكة لأن ذلك يحقق عدداً من المزايا: إذ يحقق قدراً أكبر من الانتشار للوسيلة لا يتيسر بدون الاشتراك فيها. يحقق للوطن نافذة عالمية لا يحدها مكان ولا زمان.

يحقق إيجاد بدائل خيرة لما هو معروض من معلومات حول الإنسان والكون. يحقق تصحيحاً لمعلومات قد تنشر حول ثقافتنا وأمتنا لا تكون بقدر كاف من الصحة بحيث يجعل هذا التصحيح شبأبنا وكهولنا ينشغلون بما نطرحه لهم، بدلاً من أن نتركهم للأفكار والمعلومات المنحرفة أو المتحيزة.

الخلاصة

إن وسائل الإعلام لديها من التأثير ما لا يقاس به تأثير غيرها من الوسائل حتى أنها وصفت بأنها القوة الرابعة أو «السلطة الرابعة» تعبيراً عن درجة تأثيرها.

وما دامت وسائل الإعلام لها هذا التأثير، إذا أرادت، فإن من مصلحة الوطن والمواطن بل من حقهما على تلك الوسائل أن تستخدم في مجالات الإصلاح والبناء.

فالتلفزيون ذو التأثير الأكبر يستطيع أن يكون مدرسة مدركة لدورها، بحيث تكون أخباره ومسلسلاته واعلاناته ـ بما لديها من تقنيات ـ أسلوباً لبيان خطر الانحراف الخلقي وأسبابه، ومسبباته، وسبل الوقاية منه، مع تبيان ما يجره هذا الانحراف على المجتمع من ويلات وخراب.

ويستطيع التلفزيون كذلك أن يبين خطر المخدرات، ومدى تأثيرها الهدام على الشباب واليافعين، على حد سواء، مع إيضاح أسباب تأثير المخدرات وكيفيته، ومدى هدمه للاعصاب والأخلاق وقضائه على الدخل. ويستطيع التلفزيون من خلال وظائفه المتعددة أن يتبنى تراث الأمة؛ ليشرحه ويبسطه لجميع أفراد الشعب شباباً وشيباً وأطفالاً من أجل أن يقتنعوا به فيدافعوا عنه، ليكون لهم حصناً من الوقوع في المهالك.

والإذاعة لها خصائص لا تتوفر للتلفزيون، ولا للصحافة، ذلك أنها تخاطب حاسة السمع، مما لا يمنع من مزاولة العمل خلال الاستماع. كما أن من خصائصها الوصول إلى أي أماكن نائية لا تصلها الصحافة، ولا يصلها التلفزيون، وبالتالي يكون الراديو هو الوسيلة الوحيدة الممكنة والمتاحة.

ولهذا يمكن استغلال هذه الخصائص للإذاعة، من أجل نشر الوعي لدى أفراد الشعب حول الأمن من جميع نواحيه وجوانبه، إذا ما استغلت تقنيات البث الإذاعي من أجل شرح الأخطار التي تهدد الفرد والجماعة، وكيفية تلافيها قبل وقوعها، أو كيفية الخروج من وطأتها بعد وقوعها.

ولأن الإذاعة لا تحدها حدود، ولا تتطلب تفرغاً للقراءة، كما هو الحال بالنسبة للصحف، ولا التفرغ للمشاهدة، كما هو الحال بالنسبة للتلفزيون، فإن إمكانية تأثيرها في التحصين الذاتي كبيرة.

والصحافة: من جرائد ومجلات لها خصائصها التي تنفرد بها عن كل من الوسيلتين السابقتين: فهي تتسع (أي الصحافة) وتنكمس طبقاً للمتوفر من المحتوى. وهي وسيلة طيعة يمكن أخذها وتحريكها من مكان لآخر بسهولة ويسر، ولا تمل الانتظار إذا لم يتسع وقت القارئ لقراءتها يوم صدورها. كما يمكن الرجوع إليها مرة، أو مرات أخرى.

ولهذا يمكن أن تسهم بقدر كبير في محاربة الفتن، والانحرافات، والمخالفات، إذا ما أتيح لها قيادة واعية ومؤمنة بدورها المهم في تنشئة الجيل وتوعيته بما يحيط به، أو ما يتهدده في الداخل والخارج.

ففي الخبر مجال للتوعية والتحصين، ويكون ذلك بنشر أخبار الدمار الذي تحدثه المخدرات، أو الانحرافات الخلقية، أو عصابات الإجرام.

وفي المقال مجال لبسط القول حول تأثير هذا العنصر أو ذاك.

وفي القصة مجال آخر لتصوير مواقف وقائية وعلاجية لما يتصور أن يحدث لشباب صاحب من لا يعرفه، أو من لا يأمن سريرته. كما أن فيها مجالاً لتصوير أساليب الإجرام بطريقة بناءة لا تحول الوصف إلى دليل إجراءات تستخدم في تطبيق مثلها.

وفي التقرير أسلوب مناسب لتصوير ما حدث لهذا أو ذاك عندما انحرف عن الجادة السوية. كما أنه وسيلة جيدة لشرح طريقي الخير والشر من خلال الوقائع.

وفي الإعلانات مجال جذاب، وبكلمات قليلة، لزرع قيم محددة؛ إذ بالإخراج الجيد، والتكرار يكون التأثير. وغالباً ما تؤثر الإعلانات المخرجة جيداً تأثيراً كبيراً.

وكذلك السينما وهي الوسيلة التي يذهب إليها الناس عن قصد وتخطيط مسبق، بحيث يكونون مستعدين لتشرب ما يعرض فيها من معلومات. لذا فإن تأثيرها لا حدود له، لكن محدوديتها أنها أصبحت لا تكتسب جماهير كما كانت لها من قبل بسبب منافسة الفيديو، والتلفزيون، والكمبيوتر الشخصي، لها. وفي كل الأحوال لابد من تحديد فئات الجماهير لكل وسيلة من الوسائل الإعلامية المشار إليها أعلاه، ومن ثم صياغة الرسالة الإعلامية طبقاً لخصائص كل فئة من فئات الجمهور، مع الحرص على عدم اغفال عناصر التشويق، وإثارة الانتباه لكل فئة بما يناسب سن أفرادها، أو ثقافتهم، أو مكانتهم الاجتماعية.

ولتحرص الوسيلة على أن لا تفقد جمهورها بسبب تجاهل مشاعره ومتطلباته، لأن أعراض فئة من الجماهير عن الوسيلة يعني فقد الوسيلة

لمصدر مهم من مصادر نجاحها . ثم انه يعني أن عودة هؤلاء الذين فقدتهم الوسيلة يصعب تحقيقه ، كما أن عودتهم غير مضمونة بعد خيبة أمل . بل أن ذلك يعني كسباً سهلاً للوسيلة المنافسة .

الوعظ والإرشاد المباشر مهمان ومفيدان ، لكن المتلقي لا رقابة عليه تجعله يلتزم بالاستماع ، أو المشاهدة ، أو القراءة (حياء أو مجاملة) ولذلك لابد من تنويع الأساليب حتى لا يمل الناس فيهجروا الوسيلة إلى غيرها .

وفي النهاية فان الوسائل الوطنية ، والوافدة ، مطلوب منها أن تسهم في التوعية بأضرار الانحراف عن الصراط السوي ليس على اجهزة الأمن وحدها ، ولكن على المجتمع كله ، بدءاً بالفرد نفسه ، مروراً بالأسرة التي ستفقد عائلها ، أو أحد أفرادها ، أو كل أفرادها نتيجة الانحراف . ثم المجتمع الذي سيفقد عضواً أو أعضاء من شبابه بسبب الانحراف ، وفوق هذا وذاك فإن الانحراف يعتبر غزواً من الداخل ، ولا أحد يرضى به .

والله ولي التوفيق ، ، ، ،

المراجـــع

أحمد، غريب محمد سيد (١٤٠٦)، المسئولية الأمنية لوسائل الإعلام العربية، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.

الأشعل، عبدالله (١٤٠٩)، معالجة المسائل الأمنية في الصحافة العربية، المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلد الرابع، العدد الثامن، ذو القعدة.

الألباني، محمد ناصر (١٤١٢) (محقق)، صحيح الترمذي، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض.

البدر، حمود بن عبدالعزيز (١٤١٢)، الإعلام التربوي في دول الخليج العربي، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض.

البدر، حمود بن عبدالعزيز (١٤١٦)، الاستعداد الإعلامي الفوري لمواجهة الأمور المستجدة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

البدر، حمود بن عبدالعزيز (١٤١٤)، الإعلام السعودي في ظل النظام الدولي الجديد، نادي الطائف الأدبي، الطائف.

البدر، حمود بن عبدالعزيز (١٤١٧)، القنوات الفضائية؛ ايجابيات مشاهدتها وسلبياتها، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض.

الخطيب، عمر عودة (١٤٠٨)، دور الإعلام في اثارة طموح الشباب، دور الإعلام في توجيه الشباب، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.

الخطيب، أحمد (١٤٠٦)، دور الوسائل الإعلامية في الوقاية من المخدرات، مجلة الدراسات الأمنية، ع٢، مجلد٢، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.

الدوري، عدنان (١٤٠٨)، العنف في وسائل الإعلام وآثاره على الناشئة والشباب، دور الإعلام في توجيه الشباب، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.

الخياط، عالية أحمد (١٤١٠)، التلفزيون وتربية الطفل المسلم، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

السعيد، مغازي، اثر المتغيرات في جنوح الأحداث، مجلة الأمن، العدد ١٤، صفر ١٤١٨هـ.

شقرون، عبدالله (١٤٠٨)، واقع العلاقة بين الإعلام والأمن في الوطن العربي، علاقة الإعلام بالمسائل الأمنية، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.

الصباح، سليمان داود (١٤٠٨)، السبل الكفيلة بتوثيق العلاقة بين الإعلام والأمن، علاقة الإعلام بالمسائل الأمنية، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.

العيدان، عبدالرحمن (١٤٠٨)، دور الإعلام في اصلاح المجتمع، علاقة الإعلام بالمسائل الأمنية، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.

العواجي، إبراهيم (١٤٠٨)، اسهام الإعلام في مكافحة الجريمة، علاقة الإعلام بالمسائل الأمنية، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.

الكتاني، إدريس (١٤٠٨)، الآثار السلبية لمشاهدة العنف والاجرام في التلفزيون والسينما على اسلوب الاطفال، المجلة العربية للدراسات الأمنية، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ع٥، مجلد٣، الرياض.

العربي، عثمان (١٤١٢)، (مترجم)، الإعلام وتأثيراته، دراسات في بناء النظرية الإعلامية، دار الشبل، الرياض.

اللهيب، أحمد (١٤٠٦)، المسؤولية الأمنية للمرافق الإعلامية، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.

محمود، دحان ولد أحمد (١٤٠٨)، أهمية التناغم بين الضبط القانوني والضبط الاجتماعي، علاقة الإعلام بالمسائل الأمنية، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.

محمود، إبراهيم إمام (١٤٠٨)، موقف الإعلام من التحدي القائم بين الحضارة الحديثة والشباب العربي، دور الإعلام في توجيه الشباب، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.

النجعي، علي بن محمد (١٤١٥)، الإعلام مفاهيم، دار صبري، الرياض.

ناصر، منير (١٤٠٨)، الترفيه في وسائل الإعلام ودوره في شغل الفراغ لدى الشباب، دور الإعلام في توجيه الشباب، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.

نصر، عثمان بن محمد (١٤٠٨)، دور الإعلام في ترويج الشائعات، علاقة الإعلام بالمسائل الأمنية، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.

النقرة، التهامي (١٤٠٦)، المسؤولية الأمنية لوسائل الإعلام العربية، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.

Black, Sam, International public.(ed),Kogan page, London,1993.

Barker,Larry, Communications, Prdntice Hall, Englewood cliffs,1978.

Cutlip, Scott, and others, Effective Public Relations, 6th ed.prentice Hall, Engelwood cliffs,1985.

Goldstein, Tom, News At Any Price, Simon and Schuster, New York, 1985.

Lagadic, Patrick, Preventing Chaos in Crisies, Mc Grow Hill, London, 1993.

Moor, H,F, Public Relations, 8th ed., Richard Irvin, Homewood, 1981.

Seitel, P.F, The Practice of Public Relations 4th ed.,Merrell Pub Co., Columbus,1989.

Willcox, L.D, et al; Public Relations, Harper and Row New York,1989.

Lesly, F, ed. Handbook of Public Relations, Prentice Hall, New York,1985.

PRSA, Accreditation Source Book, PRSA, New York,1994.

الإعلام الأمني والأمن الإعلامي

د. حمزة بن أحمد بيت المال

الإعلام الأمني والأمن الإعلامي

لقد أصبح الإعلام محوراً أساسياً لمختلف الظواهر الإنسانية والقضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. ولهذا دخل الإعلام ضمن الأطر التخطيطية للجوانب الإنسانية المتعددة حتى أننا لا نكاد نسمع عن ندوة أو مؤتمر إلا ويكون الإعلام أحد الموضوعات الأساسية ذات العلاقة، ويعول على الإعلام كثيراً للمساهمة في نشر المعلومات عنها أو يكون له دور فيها. فالإعلام وإن كان قد ظل فترة طويلة مرتبطاً بالسياسة والترفيه كمضمون فإن مجالاته اتسعت الآن لتشمل الصحة والدين والرياضة والتعليم والأسرة والأطفال والاقتصاد والكوارث والأمن.

إن ما سبق ذكره يستدعي أن نلقي نظرة مختصرة وسريعة لتطور مضمون الوسائل الإعلامية. حيث يعود تاريخ تطور مضمون الوسائل الإعلامية إلى ظهور الصحافة عندما كان تركيزها على الأخبار الاقتصادية ثم ما لبثت أن تورطت في السياسة تدريجياً نظراً لصعوبة الفصل بين الاقتصاد والسياسة في الحياة الواقعية. إن ارتباط الصحافة في الدول الغربية بالاقتصاد هو الذي أدخل منظومة الأخبار في عالم الإعلام وما تبع ذلك من ارتباطها بالعديد من المفاهيم التي يأتي في مقدمتها مفهوم الزمن وسرعة نقل المعلومة والجدة ولذلك لا يستغرب أن من أوائل المستفيدين من اختراع التلغراف في منتصف القرن الماضي هي وكالات الأنباء.

أما السينما التي ظهرت في نهاية القرن الماضي فقد ارتبطت بالتثقيف كونها امتداد طبيعي للمسرح لكن ما لبثت أن انزلقت هي الأخرى في عالم الترفيه بالرغم من ادعائها لتوظيف الترفيه في عملية التثقيف.

اما الراديو الذي انتشر في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى فهو الذي أدخل مفهوم المضمون المتعدد كونه استعار من الوسائل التي سبقته الكثير من مضامينها .

وقصة تطور مضمون التلفاز كوسيلة إعلامية حديثة لا تخلو من الطرافة فالأبحاث الأولى لاختراع التلفزيون كان في جلها منصبة على اختراع وسيلة تساعد في العملية التعليمية ، لكن ما لبث التلفزيون أن ارتبط بالأهداف التسويقية والتجارية . وقد شجع على ذلك التأكيد على مبدأ ابقاء الوسائل بعيداً عن سيطرة الحكومات .

لكن وبالرغم من الخلفيات التاريخية المختلفة لمضمون الوسائل الإعلامية إلا أنه كان هناك شبه اجماع على أن ترتبط أهداف مضمون الوسائل بمصلحة المجتمع وأن تبتعد قدر الإمكان عن الاسفاف . فانتقادات المصلحين الاجتماعيين في بداية هذا القرن للوسائل هي أحد مؤشرات ابتعاد الوسائل الإعلامية عن مصالح المجتمع . كما أن تورط الوسائل خلال الحرب العالمية الثانية في الدعاية هو الآخر كان له الدور الاساسي في ظهور مدارس البحث المتعددة التي اهتمت بتأثير محتوى الوسائل . لذلك يمكننا وبشكل مختصر أن نقول بأن مضمون وسائل الإعلام اتسم بالعمومية ومخاطبة شرائح الجماهير المختلفة خلال هذه الحقبة من الزمن .

وفي بداية العقد الخامس من هذا القرن بدأت الحاجة تظهر لوجود إعلام متخصص يخاطب الجماهير بمنظور تخصصي بعيداً عن الشمولية التي اتسم بها المضمون في السابق . وتمثل ذلك في تطور تقنيات الوسائل وتعقد الحياة الاجتماعية وارتباط المجتمعات البشرية بالوسائل بشكل أكثر من ذي قبل لتلعب دور المصدر الرئيسي للمعلومات والترفيه على حساب نظم العلاقات

الاجتماعية القديمة التي تميزت بالاتصال المباشر، وانحسار دور الأسرة التقليدي في عملية التنشئة الاجتماعية، مما ساعد على ظهور أمية جديدة منها على سبيل المثال أمية التربية الأسرية، وأمية الرعاية الصحية، وأمية التعليم الديني.

لقد جاء ظهور الإعلام المتخصص كتطور طبيعي لعلم الإعلام الذي بدأ يأخذ وضعه كحقل معرفي مستقل عن العلوم الاجتماعية الأخرى في بداية الخمسينيات من هذا القرن.

إن الحاجة إلى بروز إعلام متخصص كأحد حقول الإعلام الفرعية في جميع المجتمعات لم تأت من فراغ إنما جاء ذلك في إطار واسع يشمل تطور الوسائل من جانب ومن جانب آخر تطور المجتمعات البشرية. لذلك لم تكن مغامرة تد تيرنر في أوائل ثمانينيات هذا القرن مستغربة عندما انشأ شبكة ليست محلية بل عالمية للأخبار. تبعه في ذلك شبكات متخصصة للرياضة والأطفال فضلاً عن الوسائل المطبوعة التي سبقت التلفاز بفترة.

ويمكن النظر لمضمون الوسائل من ثلاثة جوانب:

١ ـ المضمون الموجه لعامة الجماهير وهذا عادة يغلب عليه البعد التثقيفي والترفيهي.

٢ ـ المضمون الموجه لشرائح معينة من الجمهور مثل إعلام الأسرة أو المرأة وإعلام الأطفال.

٣ـ المضمون الموجه لقضايا أو ظواهر اجتماعية معينة وهذا يتقاطع عبر شرائح المجتمع المختلفة مثل الإعلام الصحي والإعلام الاقتصادي والإعلام الأمني هو أحد هذه المضامين المتخصصة.

فالإعلام المتخصص أو التخصصي هو إعلام يركز جل اهتمامه على التعمق في جانب من جوانب الحياة لزيادة فعالية العملية الاتصالية بجميع مستوياتها من أجل تحقيق أهداف المتصل فرداً كان أم موسسة. لذلك فإن ظهور الإعلام التخصصي كان مجرد استجابة لحاجة المتصلين لحرفية عالية في تحقيق أهدافهم الاتصالية، فلا يستغرب الآن وجود جامعات تعطي شهادات علمية في الإعلام الصحي أو الرياضي أو إعلام الأسرة . . . الخ.

الإعلام الأمني في إطار هذه المقدمة هو فرع من فروع الإعلام المتخص، نشأ في الأصل نتيجة إلى الحاجة إلى حرفيين متخصصين في اعداد رسائل توعوية ذات تأثير عالي في المجال الأمني فهو في هذا مثله مثل الإعلام الصحي أو الإعلام التعليمي. لكن الإعلام الأمني يختلف عنها في شيوع الاعتقاد لدى العامة والمتخصصين أن التأثيرات التراكمية لمضمون الوسائل الترفيهي الذي يركز على الأثارة واستخدام الجرائم كأحد عوامل التشويق في المحتوى، هو الذي أفرز الخلل الأمني الذي تشهده المجتمعات في العصر الحديث. بل إن البعض يذهب أبعد من هذا بربطها سبباً بالإعلام. فالإعلام من هذا المنطلق متهم بأنه مسبب ومطالب بأن يقوم بدور المعالج. وعلينا كمتخصصين في الإعلام والأمن في هذه الندوة أن نحاول التوفيق بين هذين النقيضين الداء والدواء : الإعلام كمسبب والإعلام كمعالج.

إن الإعلام الأمني في مفهومه الظاهر له رجاله وخبراؤه وهو يهتم في المقام الأول بحملات التوعية المتعلقة بالموضوعات الأمنية والتي منها الجريمة والتخريب والإرهاب والمخدرات . . . الخ. كما يهتم أيضاً بدراسة الموضوعات الأمنية وتعامل وسائل الإعلام معها مثل نشر أخبار الجرائم في وسائل الإعلام أو دراسة الصور الذهنية لرجال الأمن في وسائل الإعلام إلى آخر هذه الموضوعات.

واعتقد أن السؤال المطروح الآن يدور حول تحديد غاياتنا من الإعلام الأمي؟ والإجابة على هذا السؤال ينبغي أن تنبثق من حقيقة كوننا في حاجة إلى برامج توعية أمنية قوية وفاعلة. ومن أننا في حاجة إلى إيقاف تورط الوسائل في مسببات الخلل الأمني الاجتماعي الذي سبقت الإشارة اليه لذلك يجب علينا أن لا ننظر للإعلام الأمني على أنه يقتصر على إعداد الحملات التوعوية حول قضايا الأمن مثل الجريمة أو المخدرات أو التطرف الديني ولكن ينبغي النظر اليه ودراسته من منظور أشمل يأخذ بالاعتبار كل مخرجات الوسائل.

إن المجتمعات البشرية في حاجة لتطوير مفهوم أوسع وأشمل لوسائل الإعلام ودورها في المجتمعات الإنسانية، إننا في حاجة إلى الأمن الإعلامي، إعلام يراعي الأبعاد الأمنية في كل مخرجاته التثقيفية منها والترفيهية على حد سواء.

ولتحقيق الأمن الإعلامي فإن على المؤسسات الإعلامية التنسيق مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى ولا تعمل في منأى عنها. ويبدو أن الحاجة لمثل هذا التنسيق والمفهوم هي أشد ما تكون في الدول الإسلامية والعربية نظراً لخصوصية وضعها سواء كان ذلك ثقافياً أم تنموياً. نحن في أمس الحاجة الآن إلى الأمن الإعلامي، إعلام يراعي الخصوصية الإسلامية والعربية في مضموناته ويركز خطابه على الأبعاد التنموية والتثقيفية.

لذلك فإنه يجب علينا أولاً توضيح البعد الأمني في السياسات الإعلامية في الدول الإسلامية والعربية وما هو الدور الذي على الموسسات الإعلامية القيام به. فوظيفة الإعلام في معظم الدول الإسلامية والعربية استعارت المفاهيم الغربية في هذا الأمر وهو التركيز على البعد الترفيهي

وإهمال البعد التثقيفي . قد يكون لتلك المجتمعات «أي المجتمعات الغربية» ظروفها الخاصة التي نتجت اساساً من نظرتها للفرد والمجتمع بل مفهوم الدولة نفسها بشكل عام .

إن التركيز على البعد الترفيهي بكل ما يستدعيه من إعداد للرسائل الإعلامية من تشويق وجذب وتركيز على الغرائز الإنسانية حتى في الجانب المعلوماتي للوظيفة الإعلامية هذه قد لا تسلم من انزلاق وهروب لبعض القيم والمبادئ التي لا تتفق مع قيم ومبادئ الدول الإسلامية والعربية .

فعرض لمواد إعلامية عن الجرائم المنظمة مثلاً قد لا يشكل الخطورة في الدول الغربية نظراً لوجود أجهزة استخبارات متطورة ورجال أمن واعين بل ومجتمعات واعية في ممارستها الأمنية ، لكن الأمر يختلف تماماً عند النظر إلى دول العالم الثالث حيث أن نفس الرسالة قد تأخذ بعداً تعليمياً عند من لديهم الاستعداد لذلك وقد تكون فعاليتها أقوى خصوصاً في ظل ضعف الأجهزة الأمنية والاستخبارات وقلة الوعي الاجتماعي بالنواحي الأمنية . فنحن كأعلاميين ننظر إلى الرسائل الإعلامية من حيث المبدأ على انها تعليمية لكن السؤال المطروح هو ماذا تعلم هذه الرسائل؟ .

ويجب أن لا يقتصر هذا التنسيق محلياً بل يجب أن يتسم بالعالمية . فتقنيات الاتصال الحديثة فتحت المجال امام الاتصال المباشر بين شعوب العالم المختلفة شعوب ذات مستويات اجتماعية واقتصادية مختلفة وتبعيات ذلك لا يمكن حصرها في هذه العجالة . لقد تجاوزنا في هذه المرحلة الحديث عن كون العالم قرية واحدة حسب مقولة ماكلوهان إنها حقيقة واقعة الآن ويجب علينا أن نتخطاها لمعرفة كنهة العولمة وما هو تأثيرها على المجتمعات الإنسانية الحديثة ، وما ستفرزه من أنماط في العلاقات بين المجتمعات

المختلفة. لقد ناقش المؤتمرون في مؤتمر عقدته اليونسكو في بداية هذا العام باسم «المؤتمر الدولي الأول عن المظاهر الأخلاقية والقانونية والمجتمعية للمعلومات الرقمية» عقد في مونت كارلو في ١٠ ـ ١٢ مارس ١٩٩٧م، ناقشوا الآثار الأخلاقية لانتشار الشبكات الالكترونية العالمية منها ما يتعلق بالنواحي الاقتصادية وأخرى تتعلق بالأخلاقيات والجرائم. لقد ظلت دول العالم الثالث ولفترة تعتقد أنها هي الوحيدة المتضررة أخلاقياً بعولمة الإعلام لكن الملاحظ الآن أن دول العالم الأول نفسها بدأت تتضرر أخلاقياً واجتماعياً من العولمة.

إن على دول العالم الإسلامي والعربي تأصيل البعد الأمني ليس فقط في وسائل الإعلام فقط لكن في الثقافة بشكل عام. ولتفعيل هذه العبارة يجب أن ينطلق اهتمامنا بالبعد الأمني في المناهج التعليمية ومحاصرته ما أمكن ذلك من جميع المنطلقات الدينية والاجتماعية، ووضع الاستراتيجيات المناسبة لكل منها. لكن يجب التنبيه من تفسير هذا البعد بتكثيف النشاطات الرقابية على المؤسسات الإعلامية، بل تعاون المؤسسات الاجتماعية المتعددة بما في ذلك الإعلام لتحقيق الأمن الإعلامي.

الإعلام الأمني والأمن الإعلامي

د. حمزة بن أحمد بيت المال

الإعلام الأمني والأمن الإعلامي

لقد أصبح الإعلام محوراً أساسياً لمختلف الظواهر الإنسانية والقضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. ولهذا دخل الإعلام ضمن الأطر التخطيطية للجوانب الإنسانية المتعددة حتى أننا لا نكاد نسمع عن ندوة أو مؤتمر إلا ويكون الإعلام أحد الموضوعات الأساسية ذات العلاقة، ويعول على الإعلام كثيراً للمساهمة في نشر المعلومات عنها أو يكون له دور فيها. فالإعلام وإن كان قد ظل فترة طويلة مرتبطاً بالسياسة والترفيه كمضمون فإن مجالاته اتسعت الآن لتشمل الصحة والدين والرياضة والتعليم والأسرة والأطفال والاقتصاد والكوارث والأمن.

إن ما سبق ذكره يستدعي أن نلقي نظرة مختصرة وسريعة لتطور مضمون الوسائل الإعلامية. حيث يعود تاريخ تطور مضمون الوسائل الإعلامية إلى ظهور الصحافة عندما كان تركيزها على الأخبار الاقتصادية ثم ما لبثت أن تورطت في السياسة تدريجياً نظراً لصعوبة الفصل بين الاقتصاد والسياسة في الحياة الواقعية. إن ارتباط الصحافة في الدول الغربية بالاقتصاد هو الذي أدخل منظومة الأخبار في عالم الإعلام وما تبع ذلك من ارتباطها بالعديد من المفاهيم التي يأتي في مقدمتها مفهوم الزمن وسرعة نقل المعلومة والجدة ولذلك لا يستغرب أن من أوائل المستفيدين من اختراع التلغراف في منتصف القرن الماضي هي وكالات الأنباء.

أما السينما التي ظهرت في نهاية القرن الماضي فقد ارتبطت بالتثقيف كونها امتداد طبيعي للمسرح لكن ما لبثت أن انزلقت هي الأخرى في عالم الترفيه بالرغم من ادعائها لتوظيف الترفيه في عملية التثقيف.

اما الراديو الذي انتشر في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى فهو الذي أدخل مفهوم المضمون المتعدد كونه استعار من الوسائل التي سبقته الكثير من مضامينها .

وقصة تطور مضمون التلفاز كوسيلة إعلامية حديثة لا تخلو من الطرافة فالأبحاث الأولى لاختراع التلفزيون كان في جلها منصبة على اختراع وسيلة تساعد في العملية التعليمية ، لكن ما لبث التلفزيون أن ارتبط بالأهداف التسويقية والتجارية . وقد شجع على ذلك التأكيد على مبدأ ابقاء الوسائل بعيداً عن سيطرة الحكومات .

لكن وبالرغم من الخلفيات التاريخية المختلفة لمضمون الوسائل الإعلامية إلا أنه كان هناك شبه اجماع على أن ترتبط أهداف مضمون الوسائل بمصلحة المجتمع وأن تبتعد قدر الإمكان عن الاسفاف . فانتقادات المصلحين الاجتماعيين في بداية هذا القرن للوسائل هي أحد مؤشرات ابتعاد الوسائل الإعلامية عن مصالح المجتمع . كما أن تورط الوسائل خلال الحرب العالمية الثانية في الدعاية هو الآخر كان له الدور الاساسي في ظهور مدارس البحث المتعددة التي اهتمت بتأثير محتوى الوسائل . لذلك يمكننا وبشكل مختصر أن نقول بأن مضمون وسائل الإعلام اتسم بالعمومية ومخاطبة شرائح الجماهير المختلفة خلال هذه الحقبة من الزمن .

وفي بداية العقد الخامس من هذا القرن بدأت الحاجة تظهر لوجود إعلام متخصص يخاطب الجماهير بمنظور تخصصي بعيداً عن الشمولية التي اتسم بها المضمون في السابق . وتمثل ذلك في تطور تقنيات الوسائل وتعقد الحياة الاجتماعية وارتباط المجتمعات البشرية بالوسائل بشكل أكثر من ذي قبل لتلعب دور المصدر الرئيسي للمعلومات والترفيه على حساب نظم العلاقات

الاجتماعية القديمة التي تميزت بالاتصال المباشر، وانحسار دور الأسرة التقليدي في عملية التنشئة الاجتماعية، مما ساعد على ظهور أمية جديدة منها على سبيل المثال أمية التربية الأسرية، وأمية الرعاية الصحية، وأمية التعليم الديني.

لقد جاء ظهور الإعلام المتخصص كتطور طبيعي لعلم الإعلام الذي بدأ يأخذ وضعه كحقل معرفي مستقل عن العلوم الاجتماعية الأخرى في بداية الخمسينيات من هذا القرن.

إن الحاجة إلى بروز إعلام متخصص كأحد حقول الإعلام الفرعية في جميع المجتمعات لم تأت من فراغ إنما جاء ذلك في إطار واسع يشمل تطور الوسائل من جانب ومن جانب آخر تطور المجتمعات البشرية. لذلك لم تكن مغامرة تد تيرنر في أوائل ثمانينيات هذا القرن مستغربة عندما انشأ شبكة ليست محلية بل عالمية للأخبار. تبعه في ذلك شبكات متخصصة للرياضة والأطفال فضلاً عن الوسائل المطبوعة التي سبقت التلفاز بفترة.

ويمكن النظر لمضمون الوسائل من ثلاثة جوانب:

١ ـ المضمون الموجه لعامة الجماهير وهذا عادة يغلب عليه البعد التثقيفي والترفيهي.

٢ ـ المضمون الموجه لشرائح معينة من الجمهور مثل إعلام الأسرة أو المرأة وإعلام الأطفال.

٣ـ المضمون الموجه لقضايا أو ظواهر اجتماعية معينة وهذا يتقاطع عبر شرائح المجتمع المختلفة مثل الإعلام الصحي والإعلام الاقتصادي والإعلام الأمني هو أحد هذه المضامين المتخصصة.

فالإعلام المتخصص أو التخصصي هو إعلام يركز جل اهتمامه على التعمق في جانب من جوانب الحياة لزيادة فعالية العملية الاتصالية بجميع مستوياتها من أجل تحقيق أهداف المتصل فرداً كان أم موسسة. لذلك فإن ظهور الإعلام التخصصي كان مجرد استجابة لحاجة المتصلين لحرفية عالية في تحقيق أهدافهم الاتصالية، فلا يستغرب الآن وجود جامعات تعطي شهادات علمية في الإعلام الصحي أو الرياضي أو إعلام الأسرة . . . الخ.

الإعلام الأمني في إطار هذه المقدمة هو فرع من فروع الإعلام المتخص، نشأ في الأصل نتيجة إلى الحاجة إلى حرفيين متخصصين في اعداد رسائل توعوية ذات تأثير عالي في المجال الأمني فهو في هذا مثله مثل الإعلام الصحي أو الإعلام التعليمي. لكن الإعلام الأمني يختلف عنها في شيوع الاعتقاد لدى العامة والمتخصصين أن التأثيرات التراكمية لمضمون الوسائل الترفيهي الذي يركز على الأثارة واستخدام الجرائم كأحد عوامل التشويق في المحتوى، هو الذي أفرز الخلل الأمني الذي تشهده المجتمعات في العصر الحديث. بل إن البعض يذهب أبعد من هذا بربطها سبباً بالإعلام. فالإعلام من هذا المنطلق متهم بأنه مسبب ومطالب بأن يقوم بدور المعالج. وعلينا كمتخصصين في الإعلام والأمن في هذه الندوة أن نحاول التوفيق بين هذين النقيضين الداء والدواء : الإعلام كمسبب والإعلام كمعالج.

إن الإعلام الأمني في مفهومه الظاهر له رجاله وخبراؤه وهو يهتم في المقام الأول بحملات التوعية المتعلقة بالموضوعات الأمنية والتي منها الجريمة والتخريب والإرهاب والمخدرات . . . الخ. كما يهتم أيضاً بدراسة الموضوعات الأمنية وتعامل وسائل الإعلام معها مثل نشر أخبار الجرائم في وسائل الإعلام أو دراسة الصور الذهنية لرجال الأمن في وسائل الإعلام إلى آخر هذه الموضوعات.

واعتقد أن السؤال المطروح الآن يدور حول تحديد غاياتنا من الإعلام الأمي؟ والإجابة على هذا السؤال ينبغي أن تنبثق من حقيقة كوننا في حاجة إلى برامج توعية أمنية قوية وفاعلة. ومن أننا في حاجة إلى إيقاف تورط الوسائل في مسببات الخلل الأمني الاجتماعي الذي سبقت الإشارة اليه لذلك يجب علينا أن لا ننظر للإعلام الأمني على أنه يقتصر على إعداد الحملات التوعوية حول قضايا الأمن مثل الجريمة أو المخدرات أو التطرف الديني ولكن ينبغي النظر اليه ودراسته من منظور أشمل يأخذ بالاعتبار كل مخرجات الوسائل.

إن المجتمعات البشرية في حاجة لتطوير مفهوم أوسع وأشمل لوسائل الإعلام ودورها في المجتمعات الإنسانية، إننا في حاجة إلى الأمن الإعلامي، إعلام يراعي الأبعاد الأمنية في كل مخرجاته التثقيفية منها والترفيهية على حد سواء.

ولتحقيق الأمن الإعلامي فإن على المؤسسات الإعلامية التنسيق مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى ولا تعمل في منأى عنها. ويبدو أن الحاجة لمثل هذا التنسيق والمفهوم هي أشد ما تكون في الدول الإسلامية والعربية نظراً لخصوصية وضعها سواء كان ذلك ثقافياً أم تنموياً. نحن في أمس الحاجة الآن إلى الأمن الإعلامي، إعلام يراعي الخصوصية الإسلامية والعربية في مضموناته ويركز خطابه على الأبعاد التنموية والتثقيفية.

لذلك فإنه يجب علينا أولاً توضيح البعد الأمني في السياسات الإعلامية في الدول الإسلامية والعربية وما هو الدور الذي على الموسسات الإعلامية القيام به. فوظيفة الإعلام في معظم الدول الإسلامية والعربية استعارت المفاهيم الغربية في هذا الأمر وهو التركيز على البعد الترفيهي

وإهمال البعد التثقيفي . قد يكون لتلك المجتمعات «أي المجتمعات الغربية» ظروفها الخاصة التي نتجت اساساً من نظرتها للفرد والمجتمع بل مفهوم الدولة نفسها بشكل عام .

إن التركيز على البعد الترفيهي بكل ما يستدعيه من إعداد للرسائل الإعلامية من تشويق وجذب وتركيز على الغرائز الإنسانية حتى في الجانب المعلوماتي للوظيفة الإعلامية هذه قد لا تسلم من انزلاق وهروب لبعض القيم والمبادئ التي لا تتفق مع قيم ومبادئ الدول الإسلامية والعربية .

فعرض لمواد إعلامية عن الجرائم المنظمة مثلاً قد لا يشكل الخطورة في الدول الغربية نظراً لوجود أجهزة استخبارات متطورة ورجال أمن واعين بل ومجتمعات واعية في ممارستها الأمنية ، لكن الأمر يختلف تماماً عند النظر إلى دول العالم الثالث حيث أن نفس الرسالة قد تأخذ بعداً تعليمياً عند من لديهم الاستعداد لذلك وقد تكون فعاليتها أقوى خصوصاً في ظل ضعف الأجهزة الأمنية والاستخبارات وقلة الوعي الاجتماعي بالنواحي الأمنية . فنحن كأعلاميين ننظر إلى الرسائل الإعلامية من حيث المبدأ على انها تعليمية لكن السؤال المطروح هو ماذا تعلم هذه الرسائل؟ .

ويجب أن لا يقتصر هذا التنسيق محلياً بل يجب أن يتسم بالعالمية . فتقنيات الاتصال الحديثة فتحت المجال امام الاتصال المباشر بين شعوب العالم المختلفة شعوب ذات مستويات اجتماعية واقتصادية مختلفة وتبعيات ذلك لا يمكن حصرها في هذه العجالة . لقد تجاوزنا في هذه المرحلة الحديث عن كون العالم قرية واحدة حسب مقولة ماكلوهان إنها حقيقة واقعة الآن ويجب علينا أن نتخطاها لمعرفة كنهة العولمة وما هو تأثيرها على المجتمعات الإنسانية الحديثة ، وما ستفرزه من أنماط في العلاقات بين المجتمعات

المختلفة. لقد ناقش المؤتمرون في مؤتمر عقدته اليونسكو في بداية هذا العام باسم «المؤتمر الدولي الأول عن المظاهر الأخلاقية والقانونية والمجتمعية للمعلومات الرقمية» عقد في مونت كارلو في ١٠ ـ ١٢ مارس ١٩٩٧م، ناقشوا الآثار الأخلاقية لانتشار الشبكات الالكترونية العالمية منها ما يتعلق بالنواحي الاقتصادية وأخرى تتعلق بالأخلاقيات والجرائم. لقد ظلت دول العالم الثالث ولفترة تعتقد أنها هي الوحيدة المتضررة أخلاقياً بعولمة الإعلام لكن الملاحظ الآن أن دول العالم الأول نفسها بدأت تتضرر أخلاقياً واجتماعياً من العولمة.

إن على دول العالم الإسلامي والعربي تأصيل البعد الأمني ليس فقط في وسائل الإعلام فقط لكن في الثقافة بشكل عام. ولتفعيل هذه العبارة يجب أن ينطلق اهتمامنا بالبعد الأمني في المناهج التعليمية ومحاصرته ما أمكن ذلك من جميع المنطلقات الدينية والاجتماعية، ووضع الاستراتيجيات المناسبة لكل منها. لكن يجب التنبيه من تفسير هذا البعد بتكثيف النشاطات الرقابية على المؤسسات الإعلامية، بل تعاون المؤسسات الاجتماعية المتعددة بما في ذلك الإعلام لتحقيق الأمن الإعلامي.

الإعلام الأمني : المفهوم والتعريف

أ.د. علي عجوة

الإعلام الأمني : المفهوم والتعريف

يختلف المفهوم العام للإعلام عن المفهوم التخصصي الدقيق الذي يعرف به الباحثون العمليات الإخبارية، التي تتسم بالدقة والموضوعية والحداثة والأهمية لقطاعات المجتمع الواسعة، أو لأحد هذه القطاعات ويفصلون بينه وبين الأنشطة التأثيرية الموجهة في مجالات الاقناع المختلفة.

أما المفهوم العام للإعلام كما يعرفه غير المتخصصين فيشمل أنشطة الاتصال الجماهيري التي تتم من خلال وسائل الإعلام الجماهيرية، الصحافة والراديو والتلفزيون والتي انضمت إليها في اواخر هذا القرن شبكات المعلومات القومية والدولية. وقد اصطلح على تسمية الوسائل الثلاث الأولى مضافاً إليها وكالات الأنباء بوسائل الإعلام أو وسائل الأتصال الجماهيرية. أما شبكة الإنترنت أو غيرها من الشبكات القومية أو العالمية التي تعتمد على وجود أجهزة الحاسبات Computers لدى المشتركين، فتسمى بشبكات المعلومات.

ومن الثابت لدى الباحثين في مجال الدراسات الإعلامية أن هذه الوسائل بشقيها الجماهيري والبرامجي (المرتبط بالحاسبات) لا تقتصر وظائفها على الجانب الإعلامي بالمفهوم التخصصي الذي يعرف به الباحثون العمليات الإخبارية البحتة والمفترض أن يكون لها تأثير على من يتعرض لها من الأفراد أو الجماعات. وهذا التأثير من النوع التلقائي الطبيعي غير المقصود وغير المخطط وغير الموجه. فهو تأثير الحدث على من يشاهده أو يسمع عنه والذي يختلف من شخص إلى آخر ومن مجتمع إلى غيره حسب تأثير هذا الحدث على مصالحه أو اهتماماته الإنسانية أو ميوله واتجاهاته في وقت معين.

وكما قال العلامة الألماني أوتوجروت Ottogrott «الإعلام هو التعبير الموضوعي لعقلية الجماهير ولروحها وميولها واتجاهاتها في نفس الوقت».

ومن هنا يكون التعريف العلمي الدقيق للإعلام هو نقل الحقائق والمعلومات الجديدة التي تهم أكبر عدد من الناس بطريقة موضوعية دقيقة وسريعة أو فورية كلما كان ذلك ممكناً أو ضرورياً.

وعلى ذلك ينبغي أن يتوافر في الإعلام الشروط الثلاثة التالية:

١ ـ الموضوعية أو الدقة الكاملة.

٢ ـ الحداثة أو الجدة أو الآنية كلما كان ذلك ممكناً أو ضرورياً.

٣ ـ الضخامة أو الأهمية لأكبر عدد من الناس.

وتتفاعل هذه الشروط لتضع أولويات النشر أو البث ومكانه بالنسبة لما اصطلح على تسميته بوسائل الإعلام والتي قلنا إنها لا تؤدي دوراً إعلامياً فقط وإنما تؤدي بالإضافة إلى ذلك أدواراً أخرى أبرزها وأهمها الدور الاقناعي أو التوجيهي أو التأثيري الموجه والمخطط والمقصود والذي يطلق عليه اصطلاحاً علمياً يعرف بالدعاية.

وتوضيح مفهوم الدعاية من الناحية العلمية يمكن أن يلقي الضوء على سبب الاختلاف بين المتخصصين وغير المتخصصين حول مفهوم الإعلام.

فالدعاية كما يعرفها الكاتب في مؤلفه «الأسس العلمية للعلاقات العامة ١٩٧٧» هي تلك الجهود المقصودة للتأثير في الغير لإقناعه بفكرة أو رأي، أو كسب تأييده لقضية أو شخص أو منظمة، أو تغيير الآراء والاتجاهات السائدة نحو قضية معينة أو شخص أو منظمة بهدف تغيير سلوك الأفراد والجماعات، أو خلق أنماط جديدة من السلوك. وتعمد أحداث التأثير هنا

شرط أساسي لوجود الدعاية. فأي رسالة لها تأثير حتى ولو كانت إعلاماً لأن الرسالة الإعلامية هي تعبير عن فعل حدث، وأي فعل له رد فعل طبيعي. ولكنه يختلف عن رد الفعل المخطط لأحداثه عن طريق الرسالة التي تستهدف إحداث تأثير محدد.

والدعاية بهذا المفهوم هي ظاهرة اجتماعية ارتبطت بنشأة المجتمعات فمنذ الأزل كان هناك دائماً أفراد يبغون إشراك غيرهم فيما يرونه من أفكار ومعتقدات، أو التأثير عليهم لممارسة أنماط معينة من السلوك. وقد اختلفت اساليب التأثير هذه بين مخاطبة العقل أو الغرائز، وبين الاعتماد على الصدق والحقائق أو الكذب والأوهام. وهذا هو جوهر الخلاف في التعريفات التي قدمت للدعاية. فقد عرفها العالم الأمريكي ليونارد دوب (Doob)بأنها: «محاولة التأثير في شخصيات الأفراد والسيطرة على سلوكهم لأغراض تعتبر غير علمية أو ذات قيمة مشكوك فيها في مجتمع ما في وقت معين» وهذا لا يكون إلا في المجتمعات البدائية التي لم تنل حظها من التعليم، أو عند الأطفال الذين لم تتسع مداركهم للبحث والدراسة المنطقية، أو حينما يكون في وسع الداعية أن يعزل الأفراد والجماعات عن مصادر التأثير الأخرى.

ورغم أن جاك Driencourt درينكورت يرى أن «كل شئ دعاية» لأن كل شيء في المجالات السياسية والاقتصادية يبدو مرتبطاً بهذه القوة التأثيرية، إلا أنه لم يعتبرها شراً خالصاً فهي كما تستخدم في الخداع أو التضليل قد تستخدم أيضاً في تحرير الأوطان وخدمة قضايا الإنسانية. وقد كان استخدام هتلر وموسوليني وغيرهما من الطغاة للدعاية في تضليل شعوبهم وقيادتها إلى مصير غير مأمون سبباً من أسباب تشويه الكلمة وتغيير

دلالتها حتى أصبحت بعض الدول تسمى دعايتها إعلاما. وأخذ بهذا التفكير بعض الدارسين بينما أخذ البعض الآخر بفكرة تعدد أنواع الدعاية والتمييز بين هذه الأنواع على الأسس التالية:

١ ـ الدعاية البيضاء: وهي التي تخاطب العقل والعواطف السامية وتعتمد على المنطق في عرض الحقائق وتكشف عن مصدرها واتجاهها وأهدافها.

٢ ـ الدعاية السوداء: وتلجأ هذه الدعاية إلى مخاطبة الغرائز والانفعالات وحشد الأكاذيب والأوهام دون أن تكشف عن مصدرها أو تحدد اتجاهها أو أهدافها. ومثال ذلك الإذاعات السرية والشائعات وحملات الهمس والكتابة في الصحف بأسماء وهمية والمطبوعات التي لا تحدد جهة اصدارها.

٣ ـ الدعاية الرمادية: وهي أكثر ذكاء من الدعاية السوداء، وأكثر منها خطراً لأنها تستند إلى بعض الحقائق التي لا يمكن إنكارها، وتضيف إليها بعض الأكاذيب بحرص شديد وترتبها ترتيباً مغرضاً بحيث يصعب على القارئ غير المدقق اكتشاف ما فيها من تضليل وخداع. كما أنها تخلط بين مخاطبة العقل والغرائز، وتكشف عن مصدرها في الوقت الذي يظل فيه اتجاهها ونواياها غامضة على الجمهور أو مضللة له.

والدعاية الحديثة تعتمد على عدة علوم في مقدمتها العلوم النفسية والاجتماعية والانثروبولوجية بالإضافة إلى علوم الاتصال واللغة ثم السياسة والاقتصاد والتاريخ وتستفيد من التطور الذي تحققه هذه العلوم. وقد مضى الوقت الذي كانت فيه الدعاية مرتبطة بمهارة شخصية أو إلهام فردي أو حيل ساذجة.

وأصبحت الدعاية الآن مرتبطة بالتطور العلمي والدراسة العلمية، كما يتضح مما يلي :

١ ـ تقوم الدعاية الحديثة على التحليل العلمي النفسي والاجتماعي للأفراد والجماعات، وقد أصبح الداعية يستخدم اساليبه في التأثير معتمداً على دراسة الإنسان : حاجاته، ورغباته، وميوله، واتجاهاته، وسلوكه آخذاً في اعتباره تأثير الجماعات المرجعية، وقادة الرأي، وثقافة المجتمع الذي وجه اليه دعايته بكل ما تعكسه من ظروف بيئية متميزة.

٢ ـ وصلت الدعاية الحديثة إلى مجموعة من القواعد العامة نتيجة للاختبارات التي مرت بها في الماضي والدراسات التجريبية المعملية والميدانية. وقد أصبح من الممكن لأي فرد لديه قدر معين من الاستعداد أن يطبق هذه القواعد بعد دراستها والتدريب عليها وذلك يدل على إننا بصدد فن يعتمد على أساس علمي.

٣ ـ تزايد الاهتمام بالتحكم في استخدام الدعاية وقياس نتائجها وتحديد آثارها، فلم يعد الداعية يعتمد على الحدس أو التخمين في تحديد النتائج التي حققها، بل أصبحت هناك وسائل علمية للقياس الدقيق مع أخذ كافة المتغيرات في الاعتبار حتى لا يخدع الداعية بنتائج لم يكن له فضل في تحقيقها.

ويرى البيج Albig أن الدعاية لا يمكن أن تكون علماً لأن مجال تطبيقها لا يقبل التعميمات الثابتة أو العوامل الجامدة، كما يرى جاك إيللول Ellul إن الدعاية فن أكثر من كونها علماً، ولكنها فن حديث بمعنى انها تقوم على فرع أو أكثر من فروع العلم.

ومن العرض السابق للمفهوم العلمي للإعلام والدعاية يتضح أن الفارق الأساسي بينهما يتمثل في التوجه أو النوايا ومن ثم التأثير المستهدف من الرسالة في الحالتين. فالتوجه الإعلامي توجه موضوعي يرتبط بالأحداث الهامة الجديدة والتي تحدث نوعاً من التأثير لدى الجمهور الذي يتعرض لها قد يختلف من شخص إلى آخر أو من جماعة إلى أخرى. أما التوجه الذي يسيطر على فكر الداعية فهو التأثير على نحو معين يقصد ويسعى إليه هذا الداعية أو من يمثله، ومن ثم فالإعلام له تأثير وكذلك الدعاية ولكن تأثير الإعلام تلقائي طبيعي «رد الفعل للفعل» أما تأثير الدعاية فمخطط ومقصود ويسعى إلى توجيه الجماهير بشكل معين يراه الداعية مناسباً لاهتماماته أو مصالحه أو لما يرى أنه يتفق مع مصالح هذه الجماهير واحتياجاتها.

ولكي يكتمل العرض العلمي لوظائف ما اصطلح على تسميته بوسائل الإعلام نقول انه بالإضافة إلى وظيفتي الإعلام والدعاية هناك وظائف الإعلان الذي يسعى إلى الترويج المدفوع للسلع والخدمات والأفكار وكذلك وظيفة التسلية والترفيه التي تكون بغرض التسلية والامتاع حيناً أو بغرض الدعاية والتنشئة الاجتماعية احياناً أخرى.

وفي جميع الاحوال تكتمل منظومة هذه الوظائف وتتفاعل لتحقق ما يسعى إليه أي مجتمع من شعور بالانتماء إلى ارض، وإلى قيم، وإلى ثقافة وإحساس بالولاء لنظام يحكم هذا المجتمع ويحمي مصالحه ويحافظ على وحدته ويحدد أهدافه العامة وتوجهاته نحو المستقبل.

واكتمال هذه المنظومة من الوظائف أو تكاملها في الحاضر والمستقبل هو الذي يحقق التوازن والأمان النفسي والاجتماعي، ويشكل الأطار الثقافي الذي يوجه سلوكيات أفراد المجتمع.

ويطلق غير المتخصصين على هذه المنظومة «الإعلام والدعاية والإعلان والترفيه والتنشئة الاجتماعية» مصطلحاً عاماً تم نحته من المسمى الشائع لوسائل البث الجماهيري أو وسائل الاتصال الجماهيري أو وسائل الإعلام وهو مصطلح الإعلام.

أما نحن المتخصصين فحينما نتحدث عن عناصر هذه المنظومة فنحرص على تناول كل عنصر من عناصرها الفاعلة والمؤثرة في أي مجال من المجالات بشكل منفصل لكي نحدد الأدوار بشكل تفصيلي دقيق.

ونبدأ في مجالنا هذا بالإعلام الأمني بالمفهوم التخصصي الدقيق لنحدد مفهوم الإعلام وأدواته ومدى ارتباطه بمنظومة الاتصال الشامل لخدمة أهداف المجتمع وتوجيهاته في الحاضر والمستقبل.

مفهوم الإعلام الأمني

يشمل الإعلام الأمني المعلومات الكاملة والجديدة والهامة التي تغطي كافة الأحداث والحقائق والأوضاع والقوانين المتعلقة بأمن المجتمع واستقراره، والتي يعتبر إخفاؤها أو التقليل من أهميتها نوعاً من التعتيم الإعلامي، كما أن المبالغة في تقديمها أو إضفاء أهمية أكبر عليها يعتبر نوعاً من التأثير المقصود والموجه لخدمة أهداف معينة، قد تكون في بعض الأحوال نبيلة ومنطلقة من المصلحة القومية، ولكنها في النهاية ليست إعلاماً بالمفهوم العلمي، وإنما هي نوع من الدعاية البيضاء، اصطلح بعض الباحثين على اطلاق مصطلح التوعية Awareness عليه، وهذا المصطلح يقتصر على الوظيفة الإدراكية التي ينبغي أن يتلوها وظائف أخرى هي إثارة الاهتمام Interest والتقويم Evaluation والتجريب أو المحاولة Trial واخيراً الممارسة

أو التبني الكامل للفكرة المطروحة وذلك في اطار دراسات التبني Adoption Studies التي ارتبطت بعمليات انتشار الأفكار المستحدثة .

والإعلام الأمني لا يكفي بهذا المفهوم لتحقيق الاستقرار والأمان للمجتمع ، لأن حالة الاستقرار تتطلب نوعاً من السلوك واليقظة والتعاون من جانب الجماهير مع رجال الأمن . ولا يمكن أن تتحقق من خلال رد الفعل التلقائي الطبيعي الذي يصدر عن هذه الجماهير في أعقاب الأحداث أو المشكلات التي تهدد أمن المجتمع واستقراره . أو من خلال عرض القوانين الجديدة أو تقديم بعض الحقائق الأمنية المرتبطة بأمن المجتمع وسلامته .

ومن هنا كان لابد من الاعتماد أكثر على فنون اتصالية أخرى إلى جانب الإعلام لخلق حالة من التأهب والاستعداد لدى الجماهير للسلوك الإيجابي الفعال في مواجهة محاولات الاعتداء على الاستقرار والأمن أو تهديدهما بأي شكل من الاشكال . وهذه الفنون الاتصالية تشمل التوعية وتكوين الاتجاهات أو تعديلها ، والاقناع بسلوكيات إيجابية في مواجهة الجريمة وهذه الفنون تندرج جميعها تحت مظلة الدعاية البيضاء التي تسعى لاحداث تأثير مقصود وموجه لصالح قضية الأمن في المجتمع .

واذا كان تعبير الدعاية قد داخله بعض الشكوك نتيجة لممارسة أمنية جلبت الدمار والخراب لبعض المجتمعات كما حدث لالمانيا في عهد هتلر ووزير دعايته جوبلز ، وموسوليني في ايطاليا وستالين في الاتحاد السوفيتي ، فان استخدام تعبيرات مختلفة في مجال الاتصال بالجماهير كالإعلام أو التوعية أو الاقناع أو غير ذلك من مصطلحات لا تعبر بدقة عن طبيعة العملية الاتصالية ، نقول أنه لا غضاضة في هذا الاستخدام على المستوى الجماهيري

دون أن يمتد ذلك إلى المستوى العلمي المتخصص الذي ينبغي أن يلتزم بالمفاهيم العلمية الدقيقة في البحث والتخطيط وصولاً إلى الانتاج الفعال والمؤثر الذي يستهدف المحافظة على أمن المجتمع واستقراره.

التوعية الأمنية

تستهدف إثارة الوعي لدى الجماهير بأي مشكلة أو قضية خلق الإحساس بهذه المشكلة أو القضية ووضعها في منطقة الشعور بالنسبة للفرد غير الواعي بهذه المشكلة رغم إحاطتها به إحاطة السوار بالمعصم. ويسمي علماء النفس هذه العملية بالإدراك ويرتبط الإدراك Perception ارتباطاً وثيقاً بالأفكار السابقة التي ترسبت في ذهن الفرد بصورة لا يستطيع غالباً أن يتتبع بدايتها ولا تطورها ولا مصادرها. ورغم ما تحققه هذه الخاصية من سهولة التواصل بين الناس، إلا أنها تتضمن جانباً ضاراً في عملية الإدراك. فهي تعوق الذهن عن إدراك ما هو جديد فيما يقدم اليه أو تجعله يدرك الشئ الجديد بشكل مشوه لا يتفق ومقتضى الحال، فيتلقى الذهن ما يقدم اليه باعتباره يندرج تماماً تحت مجموعة الأفكار السابقة التي يعيها، أو منتمياً إلى نوعها انتماءً يكاد يكون تاماً.

ويرى مصطفى سويف أن عملية الإدراك هي في جوهرها اعطاء معنى لعناصر حسية واردة علينا واعطاء المعنى هو النتيجة التي تبرز في شعورنا بعد مجموعة من العمليات العصبية التي تتم غالباً بعيداً عن مستوى تنبهنا ويقظتنا، وتدور حول تنظيم تلك العناصر الحسبة بمحاولة ادماجها في التنظيمات (أو ما نسميه عادة بالأطر الذهنية) المترسبة في نفوسنا اثناء خبراتنا الإدراكية السابقة.

وتلعب وسائل الإعلام دوراً أساسياً في خلق الإحساس لدى الأفراد

بما يدور حولهم في هذا العالم وزيادة قدرتهم على التقمص الوجداني Empathy أي تخيل الفرد لنفسه في ظروف الآخرين. ومن ثم فإن التجارب غير المباشرة التي تقدمها وسائل الإعلام عن ما يجري من أحداث أو حتى ما تزخر به الاعمال الفنية (المسلسلات والافلام وغيرها) من تجارب واقعية أو غير واقعية يمكن أن يثير الانتباه لدى الأفراد ويحفزهم إلى التفكير في امكان تكرار هذه التجارب معهم إذا لم يتخذوا الاحتياطات الأمنية المناسبة.

وهذا يوضح الامكانات الهائلة لوسائل الإعلام في التوعية الأمنية سواء كان ذلك بشكل مباشر من خلال عرض ما يجري من احداث وتفسيره والتعليق عليه، أو بشكل غير مباشر من خلال الاعمال الدرامية التي تستهدف تقديم الخبرات والتجارب إلى أفراد المجتمع وتجسيدها في صور تكاد تكون واقعية لتسهيل عمليتي التخيل والتذكر عندهم.

وفي بعض الحالات تكون الدراما اشبه بصرخة مدوية سريعة التنبيه إلى الآثار المترتبة على ظواهر انحرافية عارضة «كالإرهاب أو عبادة الشيطان» أو الإدمان «مثلاً فيلم القتل اللذيذ أو مسلسل العائلة أو غيرها من الأفلام والمسلسلات التي تعالج القضايا الاجتماعية الهامة.

فالدراما تجسد المعاني والسلوكيات والأخطار في مواقف يسهل استيعابها وتذكرها ومحاكاتها وتبنيها بشكل كامل في نهاية الأمر بشرط أن تكون المعالجة جيدة نصاً واداء، وضوحاً وتشويقاً.

الإقناع بالسلوك الأمني

إذا كان الإعلام الأمني والتوعية الأمنية هما جناحا استراتيجية التنوير التي تعتمد عليها المجتمعات في مواجهة العمليات والظواهر الاجرامية ومنع

وقوع الجرائم كلما كان ذلك ممكناً فإن الاقناع بالسلوك الأمني يتطلب اتباع استراتيجيتين أساسيتين هما :

١ ـ استراتيجية التغيير : وتتمثل في تغيير السلوك السلبي إلى سلوك إيجابي يتبنى المواقف الأمنية التي تحقق الأمن والاستقرار للفرد والجماعة .

٢ ـ استراتيجية المشاركة : وتتمثل في الحث على التعاون مع الأجهزة الأمنية من ناحية والأفراد الآخرين إذا تطلب الأمر ذلك في مواجهة المتطلبات الأمنية ومساعدة الشرطة في التصدي للجريمة وكشف مرتكبيها .

وتأخذ هاتان الاستراتيجيتان بالمداخل الاقناعية المباشرة وغير المباشرة ، العاطفية والمنطقية ، القائمة على الترغيب أو التخويف بمستوياته الثلاثة ، البسيط والمعتدل والشديد طبقاً لمتطلبات الموقف ، وذلك من خلال البرامج الحوارية أو الدرامية لتحقيق التأثير المنشود من الاتصال الاقناعي .

التكامل بين وسائل الإعلام والأجهزة الأمنية

إذا كان الاستقرار الأمني وحماية المجتمع من الجرائم بشتى أنواعها يعتبر هدفاً قويماً تسعى إليه مؤسسات الدولة والأفراد على حد سواء فمن الضروري أن تنسق الجهود وتتكامل الامكانات لتحقق هذا الهدف الأساسي الذي يأتي في مقدمة الأهداف العامة للمجتمع .

وإذا كان الإعلام الأمني هو في الأساس أحد شرائح الإعلام التي تهم المجتمع بأكمله والتي ينبغي أن تؤديها وسائل الإعلام باقتدار وكفاءة عالية ، فإن قيام الأجهزة الأمنية في المجتمعات المختلفة بالتنسيق والتعاون مع وسائل الإعلام في تحقيق هذا الدور يأتي في مقدمة اولويات التعاون بين الطرفين .

فمن الطبيعي أن تحرص وسائل الإعلام على استقاء المعلومات من

مصادرها الأصلية في الأجهزة الأمنية وأن نتحرى ما يصل إليها من معلومات من خارج هذه الأجهزة، وأن تناقش وتحلل هذه المعلومات وصولاً إلى الحقيقة التي تهم المجتمع كله. وكذلك ينبغي على الأجهزة الأمنية أن تقدم المعلومات الكاملة والدقيقة لوسائل الإعلام لتجنب الشائعات وحملات الهمس والمبالغات التي تتجاوز حقائق الأحداث لتثير الرعب والبلبلة، فالمعالجة الإعلامية للأحداث والقضايا الأمنية ينبغي أن تتم بحرص كامل وحذر شديد.

وما ينطبق على الإعلام الأمني ينسحب أيضاً على التوعية الأمنية والإقناع الأمني. فالتعاون بين الأجهزة الأمنية ووسائل الإعلام ضروري لتحقيق أهداف حملات التوعية وترشيد سلوك المواطنين، ونجاح السياسات الأمنية، ويتمثل هذا التعاون في تقديم المادة العلمية والحقائق الأمنية إلى وسائل الإعلام لتقوم هذه الوسائل باعدادها في الشكل الإعلامي المناسب لعرضها على الجمهور، واجراء البرامج الحوارية الإذاعية والتلفزيونية والتحقيقات الصحفية حولها. كما يمكن الاستفادة من هذه المعلومات في كتابة الاعمال الفنية وصياغتها واخراجها بالشكل المؤثر الفعال الذي يحقق التجاوب الجماهيري مع الأفكار الأمنية المطروحة في هذه الأعمال.

الموقف الدولي الإعلامي
في إقرار السلام والأمن

اللواء رؤوف المناوي

الموقف الدولي الإعلامي في إقرار السلام والأمن

مقدمـــة

يكاد أن يجمع المهتمون بالإعلام سواء على المستوى الأكاديمي ـ من باحثين ودارسين ـ أو على المستوى العلمي ـ من خبراء وإعلاميين ـ . . . يكاد أن يتفق هؤلاء جميعاً على مدى أهمية النشاط الإعلامي في توجيه الرأي العام من جهة ودعم اتخاذ القرار من جهة أخرى ؛ فهو ـ أي الإعلام ـ وسيط التغيير الأكثر فاعلية في صناعة وعي الأفراد . . . والقائمين على المؤسسات . . . والأمم أيضاً، وهو القادر على شرح المشكلات . . . والقائمين على المؤسسات . . . والأمم أيضاً، وهو القادر على شرح المشكلات . . . ومناقشة تفصيلاتها خارج الأطر الرسمية . . . وبوسعه أيضاً بلورة الإرهاصات الأولى للتغيير . . . أي تغيير ـ وتهيئة المجتمعات (المحلية والدولية) لتقبله والتبشير به .

والحقيقة أن الإعلام ـ كمفهوم وممارسة ـ ليس أمراً مستحدثاً بل هو نشاط ضارب في أغوار التاريخ البشري . . . فمنذ أن استخدم الإنسان النار، والإشارات، واخترع اللغات، وناقش الصور والكتابات على الجدران، واكتشف صناعة الورق، وحتى اخترع الأقمار الصناعية وشبكات الاتصال الدولية ؛ كل ما تغير وتطور هو الوسائل والوسائط فقط، ولا شك أن الإعلام بهذا المفهوم قد أصبح له دوره الهام في إقرار السلام والأمن الدوليين وذلك من خلال توظيف الآلة الإعلامية الجبارة لترسيخ الشعور بالعدل، وحقوق الإنسان، وشرح القضايا والأزمات التي يعج بها العالم خاصة ما اصطلح على تسميته بالعالم الثالث . . . والتصدي لمشكلات الجهل

والتخلف والفقر والصحة والبيئة والتبصير بالحلول والبدائل . . . ودعم آليات التعاون في المحاولات المختلفة ليس بين الدول الصناعية بعضها ببعض فحسب؛ بل بينها وبين الدول النامية أيضاً.

والمتتبع لخطوات الإعلام الدولي الذي ساد خلال النصف الثاني من القرن العشرين يكتشف أن توجهاته تمثل امتداداً للمفاهيم والممارسات الاستعمارية التي كانت سائدة في الأوساط السياسية والاقتصادية والثقافية في الغرب، ويتضح هذا السلوك في المعالجات والمتابعات الإعلامية المتعلقة بقضايا البلدان النامية وخاصة المحلية منها أو ذات الصلة بالصراعات الإقليمية؛ هذا بخلاف السيطرة الثقافية والحضارية التي تسعى لاستبعاد الآخرين والتقليل من شأنهم وتصويرهم بصورة المتخلفين والدمويين والإرهابيين أيضاً؛ ورغم ما تعكسه هذه المظاهر السيئة من مؤشرات عنصرية ونظرة استعلائية إلا أن هذه النظرة لا تبرئ ساحة دول الجنوب من الإسهام بشكل أو آخر في دعم الهيمنة الغربية الإعلامية بأن ارتضى الكثيرون دور المستهلك وتخلفوا طويلاً عن اللحاق بركب الحضارة والتقدم استناداً إلى خرافة الندرة أو ضآلة الإمكانيات أو اليأس من محاولة المواجهة والتصدي؛ ولكن تجارب أخرى جرت في دول كاليابان مثلاً أثبتت خطأ هذه القناعات، فقد استطاع اليابانيون ـ إلى جانب نهضتهم التقنية والاقتصادية ـ الحفاظ على هويتهم القومية وشخصيتهم الحضارية، ورغم علاقاتهم الجيدة ـ سياسياً واقتصادياً ـ بالغرب إلا أنهم لم يقعوا فريسة التحلل والذوبان في النموذج الغربي. قصارى القول أن الدعوة إلى إقرار موقف دولي إعلامي يستهدف ترسيخ السلام والأمن سيصبح أمنة طيبة وهدفاً نبيلاً ما لم يدعم بالآليات العملية التي تكفل وضعه موضع التنفيذ وهو موضوع دراستنا في هذا البحث الذي رأينا أن نبدأه بإطار نظري عن مفهوم الإعلام والموقف الدولي

والإعلامي والنظام العالمي الإعلامي وأهدافه؛ ثم نتناول في الفصل الثاني منه الواقع الدولي الإعلامي الراهن من خلال إلقاء الضوء على الموقف الإعلامي للدول المتقدمة، ثم الموقف الإعلامي للدول النامية وأخيراً موقف المنظمات الدولية الإعلامي؛ وفي ختام الدراسة خلصنا لعدد من التوصيات الكفيلة بمواءمة الموقف الدولي الإعلامي ككل مع أهداف إقرار السلام والأمن.

أولاً: الإطار النظري للدراسة «المفاهيم والأهداف»

أ ـ مفهوم الإعلام

اتفق أغلبية الباحثين والدارسين على ارتباط الإعلام ـ كمفهوم وممارسات بعملية الاتصال الإنساني بشقيها المباشر والجماهيري ولم يزل تعريف العالم الألماني (أوتوجروت) [1] للإعلام يلقى قبولاً واسعاً في أوساط المتخصصين والمهتمين بالظاهرة؟ فهو يرى أن «الإعلام هو التعبير الموضوعي عن عقلية الجماهير وروحها واتجاهاتها في نفس الوقت» بينما يعرف الاتصال بأنه عملية مرتبطة بوجود الحياة؟ فهو بذلك أمر أكثر عمومية من الإعلام ويدللون بذلك على ما يحدث داخل العائلة الحيوانية والطيور والأسماك مما أمكن للعلماء رصده من عمليات اتصال بين بعضها البعض أمام الوجود البشري وهو ما يعنينا في هذا السياق فقد اخترع الإنسان لنفسه وسائل اتصالات تتطور يوماً بعد يوم حتى أصبحت تلك الوسائل تحكم حياتنا وتوجه دفة الأمور في كل الأنشطة التي يمارسها الناس على اختلاف

(١) جيهان رشتي، الأسس العلمية لنظريات الإعلام، دار الفكر العربي سنة ١٩٧٥، ص٨٢.

اهتماماتهم وأدوارهم في الحياة وطبيعة الظروف المحيطة بكل منهم، وتداول تعبير «عصر الاتصالات» و«عصر المعلومات» ووصف العالم الأن بأنه قد أصبح مجرد «قرية اليكترونية» كل هذه التعبيرات التي أصبحت تتردد في شتى أنحاء الأرض إنما تنطوي على دلالة مؤداها أنه لم يعد بالإمكان الانعزال عما يجري حول المرء أو المؤسسة أو حتى الدولة من تفاعلات ومؤثرات؟ وفي المقابل أيضاً فقد أصبح من الضرورة أن يسعى كل الأشخاص والمؤسسات والدول والكيانات على اختلاف أنشطتها إلى الاتصال والتفاعل مع غيرها من الكيانات مما أدى إلى ظهور أنظمة للاتصال ووسائل للإعلام تتجاوز تلك الوسائل والأنظمة التي عرفتها البشرية في مطلع هذا القرن . . . فقد كانت وسائل الإعلام المتفق عليها خلال العقدين الخامس والسادس من هذا القرن تنحصر فيما يلي :

١ ـ الصحف والمجلات .

٢ ـ الإذاعة والتلفزيون .

٣ ـ السينما والمسرح .

٤ ـ وكالات الأنباء .

٥ ـ الكتاب .

٦ ـ الخطب والمناظرات .

٧ ـ الندوات .

٨ ـ المؤتمرات الصحفية والمعارض .

ولكن المراقب لهذه الأنشطة يرى أنها ـ جميعاً ـ قد باتت مدرجة تحت بند واحد هو وسائل الاتصال والإعلام التقليدية ؛ فهناك وسائل ونظم مستحدثة أخذت في النمو والإنتشار إلى الحد الذي أصبح فيه البعض يرى فيها خطراً

على الوسائل التقليدية. ولم تعد تلك الوسائل المبتكرة رغم تكلفتها العالية بعيدة عن متناول أيدي الدول حتى الفقيرة منها. ليس هذا فحسب بل أصبحت في متناول المؤسسات المتوسطة والصغيرة وأحياناً في يد اشخاص صار بوسعهم إنشاء مراكز للمعلومات والأبحاث والدراسات فضلاً عن محطات التلفزيون الفضائية والأرضية ودور النشر إلى جانب شبكات المعلومات المتخصصة أو الفرعية أو الإعلامية أو حتى الإعلانية أيضاً.

ووسط هذا الخضم الهائل من وسائل وتقنيات الاتصال فقد بات من المؤكد أن يتصاعد دور الإعلام في صنع وجدان البشر وتشكيل منظومة القيم التي تحكم حياتهم، والمساهمة في إقرار الأهداف العليا للإنسان متمثلة في المطالب البشرية التي لا يختلف عليها أحد كالأمن والسلام والتنمية وغيرها.

ب ـ مفهوم الموقف الدولي الإعلامي

إثر تنامي وتطور نظم الاتصالات ووسائل الإعلام مثلاً في نظم البث الفضائي وشبكات الاتصال الدولية كالإنترنت وظهور أنماط جديدة كالصحافة والكتب الإليكترونية؛ لم يكن هناك موقف محدد أو إتفاق مسبق بين الدول أو الهيئات التي تشارك في عمليات الإعلام المتعددة والمتنوعة؛ ونتيجة للمتغيرات السياسية التي شهدها المجتمع الدولي خلال عقدي الثمانينيات والتسعينات فقد أصبح من الضروري بمكان أن تتبلور مواقف محلية ووطنية حيال القضايا المطروحة فيها؛ والأهداف الإستراتيجية لها . . . ومن مجموع هذه المواقف بدأ يتكون ما اصطلح على تسميته بالنظام العالمي الجديد؛ كان هذا على صعيد السياسة والعلاقات الدولية وهي بدورها ليست منفصلة عن الأنظمة الإعلامية المرتبطة بها أو المعبرة عنها

. . . بل على العكس فهناك ارتباط مباشر بينها؛ وبالتالي فقد كان منطقياً أن يكون هناك موقف إعلامي دولي هو حصيلة مجموع المواقف الإعلامية المحلية والوطنية . . . وتفاعلاتها مع بعضها البعض في إطار التوازن بين المصالح المحلية والإقليمية والدولية في إطار مشترك وبوتقة واحدة.

والحقيقة أن مفهوم الموقف الإعلامي الدولي لم يتبلور على مستوى الواقع إلا في بداية العام ١٩٧٦ وذلك أثناء لقاء دولي عقد في تونس وجمع بين خبراء دول عدم الانحياز لبحث المسائل المتعلقة بقضايا الاتصال ومقوماته في الدول النامية؛ وفي المؤتمر العام التاسع عشر الذي عقد في نيروبي بكينيا في ذات العام وتحت مظلة منظمة الأمم المتحدة ممثلة في منظمة اليونسكو (الثقافة والعلوم) توصل الخبراء إلى برنامج يعول على إحداث التوازن بين الدول المتقدمة والنامية في الأنشطة والوسائل الإعلامية وإنشاء لجنة دولية لمعالجة تلك القضايا.

وفي المؤتمر العام العشرين للمنظمة ذاتها الذي عقد في العام ١٩٧٨م أقر المشاركون «المبادئ الأساسية المتعلقة بمساهمة وسائل الإعلام في دعم السلم والتفاهم الدوليين وصيانة حقوق الإنسان ومقاومة التمييز العنصري والتحريض على الحروب»[١]؛ ومنذ هذه اللحظة بدأ مفهوم الموقف الإعلامي الدولي يتبلور وتتضح معالمه في إطار إرساء نظام عالمي جديد للإعلام والاتصال؛ ولم تكد تمر ثلاثة شهور فقط على ذلك المؤتمر حتى أقرت الجمعية العمومية الثالثة والثلاثون للأمم المتحدة لائحة تبني فكرة النظام

---

(١) وثائق المؤتمر العشرين لليونسكو عام ١٩٧٨ والتي وردت في كتاب (النظام الإعلامي الجديد) الصادر عن سلسلة عالم المعرفة بالكويت العدد رقم ٩٤ والمؤلف مصطفى المصمودي، ص٢٣.

الدولي للإعلام والاتصال الإعلامي على إرساء ما أطلقت عليه النظام العالمي الإعلامي الجديد مؤكدة على دور أساسي لجهاز الأمم المتحدة لتحقيق تلك الأهداف.

النظام العالمي الإعلامي الجديد

في ظل ما شهده المجتمع الدولي خلال عقد التسعينات من تطورات وتفاعلات في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء ما كان يعرف بالحرب الباردة بين المعسكر الغربي والشرقي؛ وفي ظل تنامي قوى سياسية واقتصادية جديدة على الساحة الدولية كالنمور الآسيوية؛ وبزوغ التكتلات الإقليمية الكبرى كالاتحاد الأوروبي وغيره . . . بدأ يتشكل ما اصطلح على تسميته بالنظام العالمي الجديد، وكان من البديهي أن تنشأ مجموعة من الآليات التي يتشكل منها هذا النظام العالمي الجديد . . . كالاقتصاد والإعلام ونظم الدفاع المشترك، وغيرها.

وكان الإعلام المعبر عن الفكر الجديد الذي أصبح يسود العالم هو ما اصطلح على إطلاقه تعبير النظام العالمي الإعلامي الجديد الذي أصبح يعتمد على مجموعة من القيم المتفق عليها كالديمقراطية وإقامة علاقات مساواة في مجال الإعلام بين دول الشمال ودول الجنوب أي بين العالم المتقدم والنامي؛ وحتى يتحقق هذا الهدف فقد اقتضى الأمر وضع خطة أو برنامج يستهدف التصدي لأوجه القصور في النظم السائدة بغرض إقامة التوازن في العلاقات الدولية في هذا المجال الحيوي؛ وقد أملت الحاجة إلى التغيير الفعال في منظومة القوى والمؤثرات التي تحكم العلاقات الإعلامية بين الدول المتقدمة والدول النامية وحتى لا تتحول هذه الأخيرة إلى مجرد سوق استهلاكي للخدمات والسلع التي يقدمها له الشمال المتقدم؛ فقد برزت

أهمية تحديد السياسة الإعلامية . . . أو الموقف الإعلامي الدولي من خلال قناعة مشتركة مؤداها أن الإعلام ليس مجرد سلعة يمكن استيرادها من أي مكان في الكون؛ لكنه حاجة اجتماعية نابعة من تراث كل شعب ومفاهيمه الخاصة إزاء قضاياه المصيرية هذا فضلاً عن القضايا العالمية المشتركة بين كافة الشعوب كقضايا الأمن والسلام ومواجهة الممارسات السلبية كالفصل العنصري أو انتهاك حقوق الإنسان أو الهيمنة أو غيرها من الممارسات التي تمس قضايا الحرية والعدالة بمفهومها الدولي.

أهداف الموقف الإعلامي الدولي

لا شك أن نجاح أي موقف أو أية سياسة مرهون في المقام الأول بالأهداف التي اتخذ لاجلها ذلك الموقف أو وضعت لأجلها تلك السياسة؛ ولا ينفصل تناول أهمية الموقف الإعلامي الدولي عن الأهداف المنشودة منه . . . ورغم صعوبة التنؤ بكل المكاسب أو النتائج الإيجابية المتوقعة من اتخاذ موقف دولي إعلامي موحد، لكن يمكن وضع خطوط عريضة في هيئة أهداف عامة بصرف النظر عن التفصيلات التي قد تنتج عن التغيير المستمر وغير المتوقع أحياناً للظروف السياسية والاقتصادية السائدة في المجتمع الدولي؛ وعلى أية حال فإنه يمكن تصنيف الأهداف المنشودة للموقف الإعلامي الدولي على النحو التالي: [1]

١ ـ الإسهام في إقرار نظام اقتصادي دولي

فضلاً عن إمكانية قيام الإعلام بتمهيد الأجواء أمام كافة أطراف المجتمع الدولي لتبادل المعلومات والاحتياجات وترسيخ فكرة التكامل الاقتصادي

(١) مصطفى المصمودي، النظام الإعلامي الجديد، مرجع سابق، ص٢٥٨.

فإنه إلى جانب هذا يشكل قوة اقتصادية ضخمة في حد ذاتها؛ فالمبادلات التجارية التي تنصب على تقنيات الاتصال الباهظة التكاليف كالأقمار الصناعية وأجهزة وشبكات الحواسب الآلية ونظم البث القضائي وغيرها قد أصبحت تمثل واحدة من أهم العلاقات الاقتصادية القائمة بين دول الشمال والجنوب وكذا صارت بديلاً لصراع وسباق التسلح التقليدي أو النووي أو الكيماوي.

٢ ـ مواجهة الاختراق الثقافي

رغم تباين الثقافات والحضارات في شتى أنحاء الأرض إلا أن ثمة اتفاقاً فيما بين الجميع على ضرورة احترام ثقافة الآخر وعدم مشروعة محاولات إملاء القيم على شعوب أخرى؛ ومراجعة ذلك هو حق الغير أو الآخر في الاختلاف والتمايز دون أن يشكل ذلك الاختلاف عدوانا على الأمن والسلام الدوليين؛ فلا يمكن مثلاً إقرار سياسات الهيمنة والتوسع وتصدير الإرهاب وما إلى ذلك؛ كما لا يجوز فرض قيم وممارسات وسلوكيات قد تصطدم بحضارة وما إلى ذلك؛ كما لا يجوز فرض قيم وممارسات وسلوكيات قد تصطدم بحضارة أخرى أو عقائد سائدة في مجتمعات معينة، فعلى سبيل المثال لم يعد الغرب ينظر باستهجان إلى العلاقات الجنسية الشاذة بين الأفراد في حين يصطدم هذا السلوك بالقيم الإسلامية مثلاً؛ أو حتى بالقيم السائدة في دول شرق آسيا؛ وفي ظل اقتحام البث الفضائي وشبكات الاتصال الدولية لكل بقعة في الكون لم يعد من الممكن فرض سياسات وقوانين الحظر أو الرقابة؛ فالأمر يقتضي إبرام الاتفاقيات الدولية التي تنظم هذا البث واستخدام تقنيات كالتشفير مثلاً؛ وهناك أيضاً وهو الأهم ضرورة سعي الدول النامية لامتلاك تقنيات

الاتصالات والإعلام المتقدمة فتستطيع بذلك تقديم البديل المحلي المناسب الذي سيمكنها من منافسة الإعلام القادم عبر الفضاء لاعتبارات إلمام البديل المحلي بالظروف واللغة والقيم السائدة في هذه المنطقة من الأرض؛ وحتى لا تتجمد الدول النامية عند مرحلة الاستهلاك سواء على مستوى التقنيات أو الخدمات.

٣ ـ التصدي للتحديات التقنية

قبل أن تحسم قضايا التقنيات التقليدية بين دول العالم كالذبذبات الخاصة بالبث الإذاعي والتلفزيوني الأرضي وتوافر نظم الاتصالات العاملة في حقل الإعلام كتلك الخاصة بوكالات الأنباء والصحف، وقبل التوصل إلى حلول لهذه القضايا بين دول الشمال والجنوب ظهرت مشكلات أخرى من نوع مختلف وعلى أصعدة جديدة لتحديد مسارات الأقمار الصناعية ومداراتها وحسم التنازع بين الدول في هذا الشأن؛ فعلى سبيل المثال[1] بدأ يبزغ خلاف على تحديد مدارات الأقمار الصناعية بين إسرائيل التي تطلق عدة أقمار لأغراض عسكرية أو لأغراض الاتصال وبين الدول العربية التي لم تطلق حتى الآن سوى القمر الصناعي عربسات؛ وهناك قمر مصري هو (نايل سات) من المقرر إطلاقه قريباً وكذا قمر خاص بالإمارات العربية المتحدة وغيرها. وهكذا امتد الخلاف العربي الإسرائيلي من الأرض إلى الفضاء؛ والعامل الحاسم هنا في هذا المضمار هو التقنيات؛ فمن يمتلك التقنية الأكثر تطوراً وبصورة أسرع سوف يكون هو المتقدم في هذا السباق؛ وهناك أيضاً حجم الوجود العربي ومدى فاعليته على شبكة الانترنت التي

(١) محمد سيد محمد، الإعلام والتنمية، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٨٨، ص٣٦٤.

أصبحت جزءاً هاماً وحيوياً من المنظومة الدولية للإعلام الحديث . . . ما يمكن قوله في هذا السياق هو أن امتلاك التقنيات والعمل على تصنيعها محلياً وتطويرها لم يعد ترفا بقدر ما هو ضرورة لاحداث التوازن المنشود والمشاركة الفعلية في صياغة موقف دولي إعلامي يستهدف إقرار السلام والأمن بمفهومها الشامل ؛ وهو ما يقتضي أيضاً ضرورة وقوف العالم العربي صفاً واحداً لمواجهة هذه المشكلة . . . سواء بالتمويل أو إعداد الكوادر القادرة على التعامل مع تلك التقنيات وتطويرها وهو ما تمتلكه الدول العربية مجتمعة بالفعل .

٤ ـ إقرار حقوق الاتصال

لاشك أن كل مجتمع إنساني يسعى إلى الحفاظ على ثقافته وقيمه ويزود عنها ويعمل على عدم النيل منها أو تشويهها ؛ ومن هذا المسعى تنشأ الحاجة إلى وجود آليات تكفل حق الرد على المستوى الدولي فيما تبثه أو تنشره وسائل الإعلام الأخرى فيما يتعلق بشئون دولة أو أمة أخرى ؛ ولعل حملات التشويه القاسية والمجحفة التي نالت من العرب خير مثال على تأكيد هذا المطلب وضبطه من خلال أسس قانونية تكفل تفعيل القانون الدولي ومراجعته وإضافة البنود التي تقتضيها التطورات العصرية المذهلة التي شهدتها تقنيات ألبث الفضائي أو النشر الصحفي أو عبر شبكة الإنترنت وغيرها من وسائل الاتصال المستحدثة ؛ ومن هنا ينبغي الدعوة لعقد الاتفاقيات أو المؤتمرات أو المنتديات التي تكفل تدارك هذه النقاط المسكوت عنها أو التي يجري تجاهلها من جانب الدول الصناعية الكبرى حينما يتعلق الأمر بحقوق الدول النامية وحقوق شعوبها ومواطنيها في الحفاظ على هويتهم الثقافية والحضارية ؛ والتأكيد على رغبتهم الملحة في العيش بسلام وأمن غير منتقصين .

٥ ـ دعم التعاون الدولي الإعلامي

إن تخلف الدول النامية في المجال الإعلامي هو المظهر الوحيد للخلل أو عدم التوازن بين دول الشمال والجنوب؛ لكنه أحد ابرز المظاهر المتعددة لعدم التكافؤ التقني ولكن لارتباط الإعلام كنشاط اتصالي بالعديد من الجوانب الحياتية الأخرى كالاقتصاد والثقافة والمستوى الحضاري والتقنيات وغيرها مما يسهم في دفع وتفعيل العملية الإعلامية ويساعد على تطورها؛ فلا شك أن كل هذه المعطيات ليست في صالح البلدان النامية؛ ومن هنا كان لزاماً أن تسعى هذه الدول والمنظمات المعنية بإقرار السلام والأمن إلى دعم عمليات التعاون ووضع البرامج الكفيلة بمساهمة الدول الصناعية في صياغة الأسس التي يفترض أن يقوم عليها النظام الدولي أو الموقف الدولي الإعلامي؛ فمن غير المنطقي أو المتصور أن يجري إصلاح هذا الخلل في القدرات الإعلامية على المستوى المحلي أو الإقليمي ما لم يكن مدعوماً على الصعيد الدولي بما يسهم في نهاية الأمر بإقرار المفاهيم الداعية للسلام والمناوئة للحروب أو الهيمنة؛ وترسيخ الشعور البشري بالأمن وفقاً لمتطلبات هذه الحقبة من تاريخ الإنسانية وما يكتنفها من ثنائيات تهدد السلم والأمن؛ ومن خلال برامج التعاون الدولي وما تسفر عنه من اتفاقيات إنما تتأكد لدى شعوب العالم الثالث مفاهيم العالم الواحد . . . والقرية الواحدة . . . وبالتالي يمكن نبذ التعصب واللجوء إلى العنف كوسيلة للحصول على مكاسب سياسية أو اقتصادية؛ وهذا الأمر لا يغني بدوره عن حتمية اضطلاع دول الجنوب بمسئولياتها في دعم التنمية الشاملة بما فيها التنمية الإعلامية ومتطلباتها التقنية والبشرية حتى لا تتخلف عن الركب أو تظل في مقاعد المتفرجين.

ثانياً : الواقع الدولي الإعلامي الراهن

ينبغي أن نتفق منذ البداية أنه على الرغم من أهمية التقنيات وخطورتها البالغة في شتى مناحي الحياة وخاصة في النشاط الإعلامي إلا أن مصير البشرية في الحاضر والمستقبل لن تنفرد بصياغه هذه التقنية فلابد من القدرة البشرية التي تسعى لاستيعاب هذه التقنيات وتجاوزها والعمل على ضبطها وفقاً لمعايير العدالة والتوازن بما يعود بالفائدة على الإنسانية ككل ؛ وليس على أمة أو دولة بعينها ، وهناك مراقبون ومتخصصون في الغرب [1] يقرون ذلك رغم ما يملكونه من تقنيات ونظم إعلامية متطورة إلا أنه قد بات من الضروري إقامة حوار مع الدول النامية فالتصور الغربي للإعلام لن يفي بمتطلبات وتطلعات المجتمعات النامية ما لم يتم تطهيرها من شتى صور التعصب للحضارة الغربية وقيمها واختياراتها ولهذا أصبح من الضروري تنمية القدرات الإعلامية للدول النامية واعتبار ذلك أحد أهم دعائم إرساء ما يمكن وصفه بالنظام الدولي الإعلامي ؛ ولعل ذلك هو المدخل المنطقي لفهم الواقع الدولي الراهن فيما يتعلق بقضايا الإعلام والاتصال ؛ وقبل أن نتناول المحاور الثلاثة الهامة في الموقف الدولي الإعلامي وهي (الغرب ـ الدول النامية ـ المنظمات الدولية) نؤكد أن إقرار موقف عالمي إعلامي لن يتأتى من خلال أنشطة رقابية أو محاولات لإغلاق الحدود في وجه الإعلام أو الاحتكار الداخلي والإعلام الموجه وحجب المعلومات وغيرها من الممارسات التي عفا عليها الدهر وأصبحت توصم بها المجتمعات المتخلفة وتؤخذ حجة على القائلين بها أو الذين تجمدوا عند هذه النقطة التي تعرض

---

(١) جاك لوب ، العالم الثالث وتحديات البقاء ، ترجمة أحمد فؤاد بلبع ، عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٨٦ .

المجتمعات والكيانات البشرية لأخطار الجمود الفكري وتعطل طاقاتهم الإبداعية وربما تحذفهم خارج التاريخ أيضاً.

فالرؤية الصحيحة لهذه القضية تكمن في السعي الجاد والدؤوب نحو دفع عجلة التنمية ودعم أساليب ونظم الاتصالات على كافة الأصعدة لخلق بنية إعلامية خاصة ببيئتنا العربية المحلية نابعة من قيمنا وتراثنا وتاريخنا وتطلعاتنا دون إهدار لما يجري حولنا من متغيرات ومؤثرات إقليمية ودولية؛ وتبنى خطاب يصلح لجمهور المتلقين في الغرب والشرق ولا يقع أسيراً للمفردات التي عفا عليها الدهر وباتت في ذمة التاريخ؛ ومن خلال السطور التالية سنوضح الموقف الغربي تجاه قضايا الإعلام وارتباطها بأهداف إقرار السلام والأمن.

المبحث الأول: الموقف الإعلامي الغربي

خلال عقد الثمانينات مضى علماء الإعلام في الغرب في استخدام اصطلاح جديد هو لوصف مجتمعاتهم وهو «المجتمع ما بعد الصناعي» وقد استخدم بريجنسكي[1] تعبير المجتمع «التكنتروني» معبراً عن الوصف الدقيق للمرحلة الجديدة من تفاعل التقنيات مع متطلبات المجتع الغربي؛ ومؤكداً على دور التكنولوجيا وتأثيرها في صياغة الثقافة والاقتصاد الغربي خاصة فيما يتعلق بتقنيات الحواسب الآلية التي أصبحت تخلق حالة جديدة في العالم يمكن وصفها بالجهاز العصبي العالمي الذي قد يعرض المجتمع بين الحين والآخر إلى انهيار روابط الاتصالات بين الأجيال لعدم ملاءمة الرموز

---

(١) زيجينو بريجنسكي، بين عصرين: أمريكا والعصر التكنتروني، ترجمة محجوب عمر، الطبعة الأولى، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٠، ص٣٠-٣١.

القديمة للجيل الجديد؛ فالحوار يقتضي وجود إطار عام يشكل مرجعية فكرية واخلاقية . . . ويتضمن لغة مشتركة؛ وفي ظل غياب هذا الإطار يصبح الحوار ضرباً من ضروب المستحيل؛ هذا على صعيد العلاقات داخل المجتمعات الغربية ذاتها؛ اما على صعيد علاقاتها الدولية فيسلم بعض الخبراء الغربيين بضرورة الحوار مع البلدان النامية وإرساء دعائم التعاون معها باعتبارها عاملاً رئيسياً من عوامل ترسيخ التفاهم السياسي والتقارب الاقتصادي؛ ويؤكد على هذا المعنى لستربيرسون [1] بقوله؛ أنه إذا اعتبرنا النظام الاقتصادي بمثابة الجهاز الدوري للمجتمع فإن النظام الإعلامي بلا شك هو الجهاز العصبي لهذا المجتمع؛ وتشير هذه المقولة إلى نتيجة مؤداها أن محاولة إقرار نظام عالمي جديد لن يتأتى إلا من خلال ترسيخ مقوماته الإعلامية والاقتصادية والثقافية وغيرها . . . ؛ وباستقراء بعض الإحصائيات الرسمية خلال عقد الثمانينات نجد أن ١٣٠ دولة نامية تشكل ثلثي سكان العالم لا يسهمون في الإنتاج الدولي إلا بنسبة ٥ , ١٢٪ وأن حصة الشخص الواحد في التجارة الدولية داخل هذه البلدان النامية لا تزيد على ١٠٤ دولارات فقط بينما بلغت ٩٧٨ , ١ دولار في دور الغرب؛ وقد انخفض نصيب الدول النامية في التجارة الدولية ٣٢٪ في العام ١٩٥٠ ليصل إلى أقل من ١٧٪ في العام ١٩٨٠ ، أما الديون الخارجية في الدول النامية كانت في العام ١٩٧٠ حوالي ٧٥ مليار دولار وقد أصبحت ٦٠٠ مليار دولار في العام ١٩٨٢ وما زالت تواصل تصاعدها حتى بلغت قرابة الألف مليار دولار في التسعينات، كما أن المساعدات الدولية التي يحميها الضمير العالمي تواصل انخفاضها لتتدنى من ١٪ من الداخل الوطني لدول

(١) لستربيرسون، ماذا يجري في العالم الغني والعالم الفقير؟، ترجمة وإعداد إبراهيم نافع، دار المعارف، ١٩٧١.

الغرب لتصل إلى ٣٢ , ٠٪ [١]، هذه هي بعض مؤشرات الخلل الفادح في الموقف الدولي الاقتصادي وهو ما سيترتب عليه بالضرورة خلل مماثل إن لم يكن أكبر في الموقف الدولي الإعلامي.

وقد يكون من المفيد أن نضع بعض التصورات التي ينبغي على البلدان المتقدمة الأخذ بها من أجل تضييق تلك الفجوة التي تهدد التناغم الإنساني والسلام والأمن الدوليين وفقاً للمحاور التالية:

اولاً: المحور السياسي

ويتضمن عدد من المحاور الفرعية وهي:

١ ـ العمل على التخلي عن الطابع الاستعماري للإعلام باتخاذ مواقف موضوعية حيال ظروف وتطلعات الدول النامية؛ وتفادي إثارة ضغائن شعوب تلك البلدان من خلال الممارسات العنصرية أو التمييز الديني والسياسي.

٢ ـ إقامة توازن في حجم تداول المعلومات ويتأتى ذلك من خلال إفراد مساحات مناسبة في الصحف والبرامج التلفزيونية والإذاعية الغربية للأخبار والموضوعات المتعلقة بالدول النامية.

٣ـ تعزيز التفاهم المتبادل من خلال تشجيع وسائل الإعلام في الغرب على تخصيص قدر كاف من المساحات التي تخصصها لحضارات البلدان النامية بهدف التعريف بثقافاتها وقضاياها.

٤ ـ احترام قوانين وقيم البلدان النامية وإقرار حقوق شعوبها في التعبير عن قضاياهم وهمومهم وتطلعاتهم وفقاً للوسائل والطرق التي تناسبهم وتتسق مع ثقافتهم وموروثهم الحضاري.

---

(١) مصطفى المصمودي، النظام الإعلامي الجديد، مرجع سابق، ص١٣٦.

٥ ـ الاهتمام بالمعلومات والتقارير والدراسات التي تجريها مراكز البحوث الوطنية في البلدان النامية خاصة تلك المتعلقة بالأحداث والقضايا المحلية والنظر اليها بعين الاعتبار أثناء إعداد التقارير والمتابعات الإعلامية لما يحققه ذلك من توازن في الرؤى والمعالجات .

٦ ـ ضرورة إلمام المراسلين الإعلاميين بالطبيعة الخاصة للمجتمعات المحلية بالبلدان النامية أثناء قيامهم بتغطية بعض الأحداث أو الوقائع ؛ والعمل على تدعيم معارفهم بخلفيات هذه القضايا وخصوصيتها حتى لا يجنح هؤلاء المراسلون لإصدار أحكام غير متأنية والوقوع في براثن الإثارة والسرد غير الموظف في موضعه الصحيح .

ثانياً : المحور التقني

وقد خلصنا إلى نتيجة مؤداها تفوق حاسم لصالح الغرب في هذا المضمار ؛ وتحقيقاً للتوازن المنشود ينبغي اتخاذ الإجراءات التالية :

١ ـ في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية

ـ العمل على إعادة هيكلة نظم الشبكات الدولية للاتصالات السلكية واللاسلكية بالقدر الذي يكفل حفظ حقوق البلدان النامية في هذا المجال .

ـ التخطيط لوضع نظم تقنية في البلدان النامية وتخفيض تكاليفها والتعريفات المقررة عليها من جانب الدول الصناعية .

٢ ـ في مجال الأقمار الصناعية

في ظل تخلف معظم الدول النامية في مجال البث الفضائي والأقمار الصناعية فإنه ينبغي أن تحافظ الدول الصناعية على حقوق تلك الدول أثناء قيامها بالتخطيط لمدارات الأقمار الصناعية بإعتبار أحقية تلك الدول في

استخدام هذه التقنية مستقبلياً على الأقل بنفس القدر الذي تخطط له دول الغرب لأنفسها، هذا فضلاً عن أهمية اتخاذ التدابير اللازمة لتمكين الدول النامية من إطلاق الأقمار الصناعية وإنشاء صندوق دولي خاص لهذا الغرض يأخذ على عاتقه تشجيع هذه الدول على الأخذ بأسباب التقدم واستخدام التقنيات المتطورة للحيلولة دون إهدار التراث الحضاري والثقافي لشعوبها والتصدي لمحاولات الانتقاص من ثوابتها وقيمها.

٣ ـ التوزيع العادل لحيز الترددات

وهو ما يقتضي تعديل خطط قنوات التلفزيون التي وضعت في استكهولم عام ١٩٦١ وجنيف عام ١٩٦٣ ووضع خطط جديدة تأخذ في الاعتبار متطلبات واحتياجات الدول النامية دون إقرار الأمر الواقع باعتباره وضعاً نهائياً غير قابل للتغيير أو التعديل.

٤ ـ نقل التقنيات

وهي أكثر النقاط سخونة وحساسية حيث ينبغي وضع مدونة لقواعد السلوك الدولي لنقل نظم التقنية المناسبة بالقدر الذي يفي بمتطلبات الدول النامية وهو ما يترتب عليه توسيع دوائر المساعدة وبرامج المعونات التي تقدمها الدول المتقدمة للدول النامية؛ ويرى الدكتور مصطفى المصمودي وزير الإعلام التونسي [١] الأسبق ضرورة إنشاء هيئة مستقلة تضطلع بمسئولية تقديم المشورة للبلدان النامية بشأن اختيار تقنيات الاتصالات واستخدامها وهي رؤية جديرة بالتقدير والاهتمام وتحتاج إلى متابعة من خلال القناة التي تمثلها دورية اجتماعات مجلس وزراء الإعلام العرب.

(١) مصطفى المصمودي، النظام الإعلامي الجديد، مرجع سابق، ص٧٠.

ثالثاً : المحور القانوني

ترتبط العدالة والتوازن الدولي الإعلامي بين دول الشمال والجنوب بتحديد المفاهيم والحقوق قبل المناداة بتطبيقها ؛ ولعله من الأهمية بمكان أن نؤكد على حق كافة الشعوب والأمم في الإعلام ؛ فهو حق طبيعي وليس حكراً على فئة أو أمة بعينها ؛ وحتى تكون تلك الأمة أو ذلك الشعب في وضع يسمح له بتحديد الأطر والضوابط والمعايير التي ينبغي أن يكون عليها إعلامه المناسب لبيئته الثقافية والحضارية فإنه من الضروري تحديد الضوابط القانونية وإجراء التعديلات اللازمة على الاتفاقيات المنظمة لحقوق تداول المعلومات والتقنيات وترسيخ مبادئ العدالة والمساواة وحرية الانتفاع بالمصادر الإعلامية وضبط قواعد السلوك المهني من خلال إقرار مفهوم مؤداه أن الإعلام والاتصال عمليات اجتماعية قوامها الالتزام بمبادئ الواجبات المهنية وتعزيز الاتفاقيات والأنظمة القانونية المعنية بحفظ الحقوق الفكرية مع اتخاذ التدابير الكفيلة بتداول الأعمال الفكرية والفنية بين دول الشمال والجنوب .

المبحث الثاني : الموقف الإعلامي للدول النامية

لم يكن الموقف الإعلامي للدول النامية أفضل حالاً من غيره من المقومات الأساسية الأخرى كالاقتصاد والتعليم والصحة وغيرها . . . فقد اشار تقرير [1] صادر عن مؤتمر عقد في باريس تحت مظلة منظمة اليونسكو

(1) Inter governmental conference co-operation in activities, needs and programmes for communication Development, Unisco Paris 1980.

إلى عدد من الحقائق والأرقام التي تؤكد مدى الخلل الصارخ بين شمول التغطية الإعلامية وتوافر الإمكانات الإعلامية للدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة . . . وذلك على النحو التالي :

حوالي ٤٠ دولة نامية ليس لها أية وكالات للأنباء .

توجد ٩ دول أفريقية ليس بها صحف يومية مطلقاً .

يبلغ متوسط المشتركين في شبكات التوزيع الهاتفي نسبة ٣ , ٨٪ في الدول النامية الأعلى دخلاً بينما تتدنى في بعض الدول لتصل إلى ١ , ٢٪ فقط .

وهكذا يمضي الأمر في مجالات البث الإذاعي والتلفزيوني ومحطات الإرسال الفضائية التي تتدنى إلى بضع محطات محدودة تبث إرسالها من خلال أقمار صناعية تمتلكها عادة الدول المتقدمة . ومع ازدياد الدور الاجتماعي والسياسي الذي تلعبه الاتصالات والعمليات الإعلامية المختلفة بدأ تنامي الوعي الجمعي في الدول النامية بأهمية هذا الأمر ولم يتوقف الوعي عند النخب السياسية والثقافية في مجتمعات تلك الدول بل امتد إلى قطاعات عريضة من المواطنين ؛ فلم يعد متصوراً استمرار تلك الفجوة الهائلة بين الإمكانات الإعلامية والتقنية التي تمتلكها الدول المتقدمة وتلك التي لدى الدول النامية خاصة وأن الإعلام بدأ يلعب دوراً اجتماعياً بالغ الخطورة فيما يوفره من قواعد للبيانات والمعلومات تشكل عقب جمعها وتصنيفها ومعالجتها أساساً للترابط الاجتماعي (Social ization) الأمر الذي يهيئ مناخاً من الاستقرار الاجتماعي لدى الجماهير باعتبارهم أعضاء في مجتمع يواجهون مشكلات عامة متعارف عليها ، ومن ثم يتيح فرصاً للمشاركة والحوار والجدل الإيجابي الذي يرسخ الإحساس بالمواطنة لدى الفرد العادي في مجتمعه ؛

هذا فضلاً عما تقوم به وسائل الإعلام من وظائف أخرى لا تقل خطورة كالتعليم ومحو الأمية والحفاظ على الشخصية الوطنية وحماية التراث الثقافي والاجتماعي وتوفير وسائل التسلية والترفيه غير المكلفة؛ ومن هنا ظهرت الحاجة الملحة إلى ضرورة إنشاء ما اصطلح على تسميته بالنظام الدولي الجديد للمعلومات والاتصالات [1] والذي ينبغي النظر إليه ـ كما يرى الدكتور حازم الببلاوي ـ باعتبار أنه يمثل اتجاهاً أكثر منه واقعاً ملموساً محدد الأبعاد والمعايير؛ وحلماً ما زال يتشكل ولم يتحقق حتى الآن.

وكما أن النظام الاقتصادي الدولي الجديد ليس واقعاً ولكنه مجرد أمل تسعى إلى تحقيقه الدول الفقيرة فكذلك نظام المعلومات والاتصالات الجديد لا يزيد عن كونه دعوة أكثر منه حقيقة ولعل مرجعية الشعور العام بعدم كفاءة وعدالة النظام المعلوماتي القائم حالياً تعود إلى الارتباط الوثيق بين الإعلام والسياسة، فالاعتبارات الايديولجية تفرض نفسها على الخطاب الإعلامي بدلاً من أن يؤثر الإعلام على منظومة الأداء السياسي كما هو مفترض أو متوقع؛ ولكن على الرغم من ذلك فإن المراقب لما انجزته دول العالم النامي خلال الربع قرن الأخيرة لابد أن يعترف بوجود تقدم كبير . . . ومع ذلك تظل الفجوة قائمة . . . وربما آخذة في الاتساع أيضاً بين ما تملكه الدول المتقدمة من أدوات ووسائل وتقنيات وتلك التي استطاعت الدول النامية الحصول عليها أو حتى على حق استخدامها؛ وخلال السطور القادمة سنوجز دراسة الموقف الإعلامي للدول النامية على محاوره الثلاثة السياسي والتقني والقانوني على النحو التالي:

---

(١) حازم الببلاوي، على أبواب عصر جديد، دار الشروق، القاهرة، ط٣, ١٩٩٧، ص٢٦٢.

المطلب الأول: المحور السياسي:

تعود تسمية العالم الثالث إلى أصول مستمدة من الثقافة والتاريخ الفرنسي فحين كان «مجلس الطبقات» قبل اندلاع الثورة الفرنسية يتكون من ثلاث مجموعات [1] هي: مجموعة النبلاء ومجموعة ممثلي الكنيسة ثم ممثلي عموم الشعب وهم Tiers - etat ولكن كلمة Tiers تعني أيضاً في اللغة الفرنسية الغير . . . أو الآخر الغريب عن الحضارة السائدة وهو ما يشير في دلالة واضحة إلى نظرة دول العالم المتقدم تجاه ما اصطلح على تسميته بالعالم الثالث أو النامي؛ والحقيقة أنه لا توجد ثمة خصائص مشتركة بين مجموعة الدول التي يتكون منها هذا العالم سوى الفقر وضآلة استخدام وسائل الإنتاج العصرية والتقنيات الحديثة وفيما عدا ذلك فهذه الدول تشكل مجموعات غير متجانسة فيما يتعلق بأسباب تخلفها وتدهور أوضاعها رغم ما تمتلكه معظمها من ثروات بشرية وطبيعية تصل في بعض الحالات إلى حد التكدس في الأموال على النحو الحاصل في بعض البلاد المنتجة للنفط بغزارة، ومع ذلك ظلت بعض هذه البلدان تعاني ما تعانيه دول العالم الثالث من مشكلات عدم الاتساق مع روح العصر وغيرها؛ فمجرد امتلاك وسائل الاتصالات العصرية وأدوات الإعلام وتقنياته لا يؤدي بالضرورة إلى التقدم والتطور على غرار ما حدث في الدول الغربية إبان الثورة الصناعية بل اقتصر الأمر في كثير من الحالات على بعض المظاهر التي لا تتجاوز قشرة الإطار الحضاري قيد أنملة، وفضلاً عما يشكله ذلك من تبسيط مخل في التعامل والتعاطي السياسي للأزمة الإعلامية وكذا اعتماد دور الاستهلاك دون محاولة خوض غمار معارك الإنتاج وما تتطلبه من صبر ودأب ودقة وانضباط وترشيد لموارد الثروات وغيرها.

---

(١) حازم الببلاوي، مرجع سابق، ص٢٧٧.

وبالإضافة إلى عدم نجاح الكثير من البلدان النامية في استيعاب حضارة العصر نجد بروز ظاهرة جديدة وخطيرة وهي تفريغ هذه البلدان من عناصرها البارزة والجيدة التي تفضل بدورها الهجرة إلى العالم المتقدم الذي تتسق فيه مع منظومة الحياة العصرية فيه وهو ما اصطلح على تسميته بهجرة العقول Brain drain فهذه البلدان أصبحت غير مؤهلة للإستفادة مما اتيح لبعض ابنائها من علوم عصرية . . . وعلى خط مواز لذلك كانت هناك ظاهرة مماثلة وهي هجرة النخب من الريف إلى المدينة التي تصبح بعد وقت غير طويل متخمة بالقياس إلى حالة الخواء والركود التي يعاني منها الريف.

ويرى أحد كبار المفكرين العرب [1] أن ما نأخذه من تراثنا هو الشكل دون مضمونه فقد نجد الأسلاف ذوي وقفه يغلب عليها النظر العقلي فلماذا لم نأخذ عنهم هذه العقلانية في النظر؛ أما موضوعاتهم التي صبوا عليها الفكر المنطقي فلم تعد في أغلب الحالات هي موضوعاتنا؛ فالمفكرون في عصرنا من طراز مختلف وما يثيرونه من قضايا هي ذات طبيعة مختلفة وهو ما يؤكد عليه الدكتور لويس عوض حين يؤكد أن الحاسة التاريخية لدينا أقوى مما ينبغي . . . فنحن نتعامل مع التاريخ تعاملنا مع السياسة الحية . . . فنعود إلى الوراء بالذاكرة إزاء أي موقف وكل موقف يجابهنا؛ ولعل هذه الخاصية الفريدة في تعاطي مشكلات العصر خارج إطاره الصحيح وغيرها من الخواص التي لا مجال للخوض فيها في هذا السياق هي ما وقف حائلاً بين قدرتنا على استيعاب الحضارة الحديثة وبالتالي إمكانية وجود موقف سياسي وإعلامي مرتبط به من شأنه دعم السلام وإقرار الأمن وهذا ما يؤكده واقع الحال في بلدان العالم النامي حيال العديد من القضايا السياسية التي

(١) د. زكي نجيب محمود، تجديد الفكر العربي، دار الشروق، بيروت، ص٩٥.

يتكون منها في النهاية الموقف الإعلامي أو الخطاب الإعلامي الداعم لقضايا الأمن والسلام الدوليين.

ومن هنا يأتي التأكيد على أن [1] السبيل أمام بلدان العالم النامي في هذا الصراع الحضاري الضاري إما المعرفة . . . والمزيد من المعرفة والتفاعل مع معطيات العصر وأدواته ومنطقه ومتغيراته . . . وإما المزيد من التبعية والخطاب الفارغ من المضمون . . . والمتجمد خارج إطار العصر . . . والذي سيؤدي بنا في النهاية إلى الصدام الحضاري الذي سيترتب عليه الصراع السياسي والحروب المستمرة وإهدار كل قيم السلام والأمن على وجه الأرض.

المطلب الثاني : المحور التقني:

كما أسلفنا القول بأن دول العالم النامي لم تزل واقفة في مكانها حيال قضية امتلاك أدوات الإنتاج الحديثة . . . فهي لم تزل مستهلكة لما تنتجه مصانع الدول المتقدمة . . . وما توصلت إليه قرائح علمائها من اختراعات واكتشافات تدخل أطواراً جديدة يوماً بعد يوم . . . فبعد ثورة التقنيات الالكترونية نمت بسرعة مذهلة نظم المعلومات الآلية من خلال الحواسيب الآلية التي تقدمت بدورها بعد اكتشاف تقنية الخيوط الضوئية Optical fibres وأصبحت شبكات المعلومات الكونية مثل الانترنت والانترانت وغيرها هي عماد تكنولوجيا المعلومات في العالم التي تقوم على ثلاثة أسس هي: الالكترونيات الدقيقة Micro-electronics والاتصالات Communications والحواسب الآلية Computers.

---

(١) لمزيد من التفصيلات انظر: سعد الدين إبراهيم، نحو نظرية سوسيولوجية للتنمية في العالم الثالث، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الثاني للاقتصاديين المصريين بالقاهرة في الفترة من ٢٤ ـ ٢٦ مارس سنة ١٩٧٧م.

وعلى الرغم مما تمثله شبكات المعلومات من أهمية قصوى في تدفق المعلومات وصياغة موقف إعلامي واضح للدلالات إلا أن قراءة إحصائية[1] في مستوى وسائل الإعلام المتعارف عليها مثل وكالات الأنباء والإذاعات والبث التلفزيوني يوضح حجم الخلل الناجم عن امتلاك الأجهزة الحديثة ففي مجال الإعلام العلمي والفني مثلاً نجد أن نسبة ٩٠٪ من مجموع شبكات المعلومات تمتلكها دول لا يتجاوز عدد سكانها ٢٥٪ من سكان العالم بينما نجد أن ٨٠٪ من حجم المعلومات المتوافرة في العالم تستحوذ عليها الولايات المتحدة الأمريكية وحدها وهو البلد الذي يصدر بمفرده نسبة تتجاوز ٨٠٪ من المعلومات المتدفقة من خلال الشبكات الدولية؛ أما في عدد الحواسيب الآلية فلا يتجاوز ما تمتلكه دول العالم النامي نسبة ٦٪ من مجموع ما تمتلكه دول العالم المتقدم وأن ٧٥٪ من اجمالي وسائل الاتصالات التي تقوم على الهواتف هي في حوزة الدول الصناعية وأن محاولات الربط الهاتفي لا تنجح سوى بنسبة ٣٠٪ في البلدان النامية مقابل ٥٠٪ من دول العالم المتقدم.

وهكذا تتضح ملامح هذا الخلل بين دول العالم الثالث والمتقدم في امتلاك معدات الاتصال العصرية وهو ما ينتهي في أغلب الأحيان إلى تضخيم الفوارق وتردي القدرات الإعلامية، وفي المقابل تدعم المؤسسات التي تمتلكها الدول الصناعية في هذا المجال . . . وهو ما يترتب عليه عدم وجود أو بالأحرى ضعف تأثير الموقف الإعلامي للعالم الثالث، من هنا

---

(١) تقرير اللجنة المستقلة للتنمية العالمية للإتصالات المنشور تحت عنوان السلسلة الناقصة في يناير ١٩٨٥ وكانت تضم ثلاثة اعضاء عرب من اصل ١٧ عضو وهم: فيصل زيدان «سعودي»، محمد الانصاري «مغربي»، وعبدالرحمن الغنيم «كويتي».

يأتي التأكيد على أهمية امتلاك تقنيات الاتصال باعتبارها الركيزة الأساسية للنشاط الإعلامي بصفة عامة ذلك لأن هذه التقنيات بامكانها أن تفيد دول العالم النامي إلى الحد الذي يفرق كل التصورات .

المطلب الثالث : المحور القانوني

يرى العديد من الفقهاء والخبراء الدوليين مثل Jean D'arcy رئيس المعهد الدولي للاتصال وDesdmond Fisher استاذ علوم الاتصال أن حق الاتصال أحد الحقوق الأساسية للإنسان بصرف النظر عن جنسه وجنسيته وعقيدته ولغته ولونه . . . تماماً كبقية حقوق الإنسان التي أقرتها العديد من الاتفاقيات الدولية وترعاها العديد من المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية ؛ ويترتب على حق الاتصال هذا الحق في الإعلام وحرية التعبير وإبداء الرأي وغيرها وقد تناولت المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هذه الحقوق بإقرارها واعتبارها ضمن منظومة حقوق الإنسان الأساسية لكن ظهور وسائل الإعلام الحديثة والتطورات المتلاحقة في الوسائل التقليدية يطرح تساؤلات عن الوضع الراهن حيال الوسائل القانونية الدولية التي تكفل التوازن في هذا الشأن وتضع الضوابط الملزمة على مستوى الفرد والجماعة والأمة من خلال المجتمع الدولي . . . إذ أنه لابد من التأكيد على أهمية وجود نظام دولي إعلامي يكفل قيام موقف إعلامي لكل أمة أو جماعة أو حتى في إطار الأفراد بما ينطوي على هذا الحق من واجبات ومسئوليات مقابلة . . . إذ أن العديد من المنازعات والحروب التي تنشأ بين الأمم إنما تعود إلى الاختلاف في المفاهيم حول القضايا المتعددة والمتشابكة في أغلب الأحيان .

وواقع الحال يفرض على المجتمع الدولي أن يجابه تحديات الخلل الحادث في هذا المضمار، ولاشك أن الدعم القانوني الدولي لسياسات التنمية الإعلامية لدى البلدان النامية واعتبار هذا الأمر واجباً دولياً يحظى بحماية القانون الدولي والهيئات والمنظمات الدولية إنما هو الحل الأمثل لهذه الإشكالية والاستجابة العملية للحاجة الملحة في إحداث التوازن الإعلامي بين دول الشمال والجنوب ويرى[1] د. مصطفى المصمودي وزير الإعلام التونسي الأسبق أن الحق في الاتصال يرتكز على اربعة أسس هي:

١ ـ الحرية: ويقصد بها حرية التفكير والتعبير والإعلام وحرية الانتفاع بالإعلام واستخدام حق الرد وحماية الحياة الخاصة ووقاية الشخصية الحضارية والذاتية الثقافية وحتى حرية رفض الاتصال ذاتها أيضاً.

٢ ـ المسئولية: وهي المقابل القانوني والموضوعي للحرية بمعنى الاعتراف بالواجبات تجاه الغير سواء على مستوى الأفراد أو الجماعات أو الأمم وكذا إقرار مبدأ التنوع الثقافي والسياسي بالإضافة لمراعاة مسئولية وسائل الإعلام في مجالات التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية وهي بذلك ـ أي المسئولية ـ تعتبر أحد أهم العوامل الأساسية في تطور وانتشار وسائل الإعلام.

٣ـ الوسائل والإمكانات: ولاشك أن إقرار مبادئ التعاون والتبادل للوسائل والتجهيزات التقنية في مجال الإعلام على أسس عادلة إنما يشكل أحد الأسس التي يقوم عليها الموقف الإعلامي المتوازن بين الأمم... ويرسخ بالتالي مفاهيم الأمن والسلام بين شعوب الأرض.

٤ ـ الأدوات: ويقصد بها في هذا السياق مجموعة التشريعات والقواعد

(١) مصطفى المصمودي، النظام الإعلامي الجديد، مرجع سابق، ص١٢٥.

القانونية الدولية التي تكفل ترجمة هذه المبادئ المشار إليها ووضعها موضع التنفيذ بحيث لا تترك مرهونة بالمواقف السياسية المتباينة لكل دولة وفقاً للظروف المحيطة أو المصالح المتضاربة وما قد ينشأ عن ذلك من إهدار لفكرة الموقف الإعلامي للدولة من أساسها فالأمر يتعلق بإسهام القانون الدولي نفسه في تحقيق ذلك الموقف وصياغة رؤيته حيال قضايا الأمن والسلام وغيرها .

المبحث الثالث : الموقف الإعلامي للمنظمات الدولية

أقرت منظمة اليونسكو في مؤتمرها الحادي والعشرين لائحة اجمع عليها المؤتمرون في الفترة من ٤ إلى ١٩ اكتوبر في العام ١٩٨٠ فيما عرف بلائحة بلجراد وهي :

١ ـ العمل على إقرر حرية الإعلام والصحافة في شتى البلدان أعضاء منظمة الأمم المتحدة .

٢ ـ إقرار حرية العاملين في حقل الإعلام والصحافة مقابل مسئوليتهم عما يتناولونه من قضايا خلال مباشرتهم لعملهم المهني .

٣ ـ اتخذ كافة الإجراءات والتدابير الكفيلة بالقضاء على الخلل في التوازن في الوضع الإعلامي الدولي الراهن .

٤ ـ إزالة كافة المعوقات التي تواجه عمليات التداول والانتشار الحر والأكثر اتساعاً للمعلومات والأفكار بما لايمس الشخصية الوطنية للجماعات والأمم .

٥ ـ التصدي لظاهرة الاحتكار المعلوماتي من جانب دول العالم المتقدم والعمل على إزالة الآثار السلبية الناجمة عن هذا الاحتكار الحاصل في واقع الحال الدولي .

٦ ـ إقرار مبدأ تنوع وتعدد مصادر المعلومات والقنوات الإعلامية سواء في دول الشمال أو الجنوب .

٧ ـ احترام الشخصية القومية والبنية الثقافية للأمم وكذا حقها في إعلام الرأي العام الدولي بمصالحها وأمانيها وقيمها الثقافية .

٨ ـ التأكيد على مسئولية الدول المتقدمة نحو مزيد من العون للدول النامية وتزويدها بالوسائل والأدوات والتقنيات الكفيلة بإحداث التوازن الإعلامي العالمي المنشود والعمل على مساعدة الدول المتقدمة في الوفاء بهذا الالتزام باعتباره أساساً لإقرار الأمن والسلام الدوليين .

٩ ـ وفي المقابل دعم قدرات البلدان النامية في التوصل إلى تحسين أوضاعها خاصة ما يتعلق بامتلاك التقنيات والتدريب على استخدامها وسهولة انسياب المعلومات وخلق البنى الأساسية للكيانات الإعلامية الوطنية بما يمكنها من الاضطلاع بواجباتها وممارسة دورها الطبيعي في صياغة الموقف الإعلامي الخاص بها .

١٠ ـ التأكيد على احترام حقوق كافة الشعوب والأقليات العرقية والمنظمات والمؤسسات في الاستفادة من المعلومات والحصول عليها من مصادرها والمشاركة الحقيقية في منظومة الإعلام الوطني والدولي .

١١ ـ إقرار حق كافة الأمم والشعوب في عمليات التبادل الدولي للمعلومات على أسس العدالة والمساواة والمصالح المتبادلة والالتزام بمواثيق الأمم المتحدة في هذا الشأن .

وعلى الرغم مما وُجه للائحة بلجراد من انتقادات سواء من جانب الخبراء الرسميين أو الباحثين والأكاديميين إلا أن ثمة إجماع دولي قد شملها باعتبارها نواة أساسية لإطار قانوني دولي ملزم أو ميثاق أو إعلان حقوق

يكفله القانون الدولي ويعد بمثابة مرجعية يستند إليها في حال نشوب خلافات أو تجاوزات في هذا الصدد . . . ؛ وكان من المقرر أن يتم المضي قدماً في هذا السبيل ويجري إسباغ الصفة الإلزامية على بنود تلك اللائحة إلا أن هذا لم يحدث قط إزاء تهديدات بعض البلدان الغربية بالانسحاب من منظمة اليونسكو وعدم الإسهام في تحويل أنشطتها وبالتالي تجمد الموقف عند هذا الحد الذي يشبه التوصيات غير الملزمة أو الأمنيات الخالية من الفاعلة والتأثير .

وهكذا يتضح حجم وطبيعة الموقف الإعلامي للمنظمة الدولية الكبرى (الأمم المتحدة) وما ينبثق منها من منظمات أخرى كاليونسكو وغيرها وهو لا يزيد كما أسلفنا عن كونه مجرد ملتقى للخبراء والمراقبين الذين لا يملكون أكثر من إصدار التوصيات والمقترحات ذات الصفة غير الملزمة ؛ لكن الأمر ليس بهذه الدرجة من السوء والتشاؤم فهناك كيانات ومنظمات دولية أخرى لا تزال تواصل جهودها في الضغط على حكومات الدول المتقدمة لاكتساب المزيد من الحقوق وإلزامها بالوفاء بالتزاماتها الدولية حيال قضايا الإعلام خاصة وأن مصالح تلك الدول ترتبط بصورة أو أخرى بضرورة إقرار حالة من حالات التوازن بين المواقف الإعلامية لدول الشمال والجنوب . . . التي يتبلور منها بالضرورة الموقف الإعلامي الدولي خاصة في ظل مفهوم «القرية الإليكترونية» الذي فرض نفسه بقوة على كافة الأصعدة ولم يعد بوسع أحد تجاهل ذلك الوضع الإعلامي الجديد . . . كان لابد أن تتراجع الكثير من الدول المتقدمة عن مواقفها الاحتكارية . . . ونظراتها التقليدية لمجمل القضايا التي أثيرت خلال تلك الدراسة وهو ما أصبح يعرف حالياً ـ كما أسلفنا ـ بالنظام الإعلامي العالمي على غرار النظام العالمي الجديد الآخذ في التشكل والتبلور رغم كل ما يحيط به من متغيرات ومؤثرات وما يكتنفه

من تباين وتفاوت في المصالح والأهداف . . . لكن تبقى الغايات النبيلة كاقرار السلام والأمن بين ربوع العالم الذي أضحى يفيض بمئات الملايين من السكان ويموج بالعديد من الأزمات ويصطدم بالمزيد من التحديات . . . انطلاقاً من قناعة مؤداها أننا نحيا جميعاً كبشر في عالم واحد . . . رغم كل الفروق والمسافات .

التوصيات

إذا جاز لنا التعبير عن أهمية الموقف الإعلامي الدولي في إقرار الأمن والسلام فإن ذلك يرتبط بلا شك بتحديد الإجراءات والآليات التي تكفل وضع تلك الأهداف السامية موضع التنفيذ من خلال عدد من الخطط والمبادرات المشتركة وتنسيق المواقف وتوزيع الأدوار في مجموعة من الأطر الإنسانية العامة التي تتجاوز الحدود الجغرافية والسياسية وتباين الثقافات وإقرار حق الآخر في حرية الرأي والتعبير عنه وغيرها من الحريات الأساسية .

ولعله من الصعوبة بمكان أن نلخص هذه التحليلات والرؤى في عدد محدد من النقاط دون أن يتصف ذلك بالتبسيط المخل لكننا في هذه التوصيات سنحاول قدر الإمكان تناول التوصيات دون الخوض في تفصيلات سبق تناولها في الدراسة وذلك على النحو التالي :

اولاً : على مستوى التحرك الدولي المشترك في مضمار الإعلام:

ويتلخص ذلك في إقرار سياسات استراتيجية إعلامية دولية تستهدف تحقيق التالي :

١ ـ إقرار الخطط الكفيلة بإلزام الدول المتقدمة بمساعدة الدول النامية في امتلاك التقنيات والتجهيزات الفنية من خلال مشروعات متكاملة تستهدف استكمال البنى الأساسية لأجهزة الإعلام وتوطين التقنيات في هذه البلدان.

٢ ـ العمل على إنشاء سوق دولية مشتركة للمعلومات لتوسيع تدفق المعلومات والقضاء على ظاهرة احتكار دول الشمال وحرمان دول الجنوب من الحق في الحصول على المعلومات أو تأصيلها.

٣ ـ وضع النظم القانونية الدولية الكفيلة بتخليص وسائل الإعلام من الضغوط السياسية المتغيرة والمرتبطة بالصراعات المحلية أو الإقليمية أو الدولية.

٤ ـ إعادة النظر في مجموعة القواعد الدولية التي تنظم عمليات التدفق الإعلامي أو حماية القائمين عليه أو محاولات استغلال وسائل الإعلام كأبواق لإشاعة مفاهيم الحرب والقلاقل.

٥ ـ تدعيم وسائل الإعلام على أسس المساواة والعدل ولا سيما فيما يتعلق باستخدام الأقمار الصناعية وشبكات المعلومات والصناعات الإلكترونية الحديثة Hi-tech وتمكينها من الحصول على هذه التقنيات من خلال نظم وأساليب مرنة.

٦ ـ إقرار إعلان عالمي إعلامي يكون بمثابة ميثاق للشرف بين كافة العاملين في هذا المضمار على غرار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره.

٧ ـ احترام حقوق الأقليات العرقية في الإعلام والتعبير عن قضاياها ومشكلاتها الخاصة باعتبار ذلك الأمر متنفساً شرعياً وبديلاً حضارياً للعمل الحركي واللجوء إلى العنف.

٨ـ تفعيل دور منظمات حقوق الإنسان والثقافة والعلوم والاهتمام بميزانياتها المالية ودعم قدراتها واتخاذ التدابير اللازمة لعدم خضوعها للهيمنة من جانب بعض الدول ومواجهة محاولات السيطرة على أنشطتها وتوجهاتها .

ثانياً : على مستوى دعم الواقع الإعلامي الراهن:

١ ـ أهمية إنشاء جهاز إعلامي تابع لمنظمة الأمم المتحدة أو على الأقل منظمة اليونسكو يكتسب صلاحياته من الثقل الدولي لهذه المنظمة ويقود حملات إعلامية منظمة تستهدف إقرار الأمن والسلام الدوليين .

٢ ـ إنشاء آلية دولية لفض النزاعات القائمة بين أجهزة الإعلام المختلفة سواء فيما يتعلق بالخطاب الإعلامي أو امتلاك التقنيات أو النزاعات المحتملة أو الراهنة حول مدارات الأقمار الصناعية وترددات البث الإذاعي والتلفزيوني .

٣ ـ دعم الدراسات والندوات والمؤتمرات المعنية بهذا الشأن والتي تتصدى للمشكلات الناجمة عن عدم اتساق الموقف الإعلامي الدولي مع الأهداف المرجوة في إقرار الأمن والسلام والعمل على الحد من الخطاب الإعلامي العنصري أو الذي يكرس ثقافة الحروب والصراعات .

٤ ـ تخفيض نفقات الاتصالات السلكية واللاسلكية بين الدول المختلفة خاصة فيما يتعلق بالنشاط الإعلامي وضبط أسعار التقنيات المستخدمة في هذا المضمار .

٥ ـ استحداث وكالة دولية تختص بالإنتاج الإعلامي بالقدر الذي يخدم قضايا الأمن والسلام الدوليين وذلك من خلال دعم القيم الحضارية والإنسانية المشتركة وإعدادها بكافة اللغات الحية على غرار تجربة

اليونسكو في هذا المضمار والتوسع في هذا الشأن باستخدام ميزانية خاصة تتكفل بها الدول الغنية شأنها في ذلك شأن التزامها باشتراطات الانضمام لمنظمة الأمم المتحدة واعتبار ذلك شرطاً لعضوية المنظمة.

٦ـ التصدي لظاهرة ترسيخ العداوة وإثارة البغضاء بين الشعوب والتي تتمثل في تضخيم الأخطاء والسخرية من التقاليد الوطنية، أو المظاهر السائدة في المجتمعات، والتعتيم على الجوانب الإيجابية لبعض الحضارات، وهو الأمر الذي يتسبب في خلق مناخ الحرب والكراهية بين الشعوب والأمم.

٧ـ مقاومة الظواهر السلبية كالتعتيم الإعلامي والنفخ في الخلافات الإقليمية والدولية بدلاً من محاولات التقريب بين وجهات النظر وكذا حظر التشويه والتشويش أو البث غير المشروع للمنظمات الإرهابية أو الإجرامية أو الدول الراعية للإرهاب أو تلك التي تقر ما يعرف بتصدير الثورات والأنظمة السياسية للبلدان المجاورة وغيرها.

ويبقى في الختام ضرورة التأكيد على الخيط الدقيق الذي يفصل بين الأمنيات والأحلام وبين حقائق الأشياء وطبائعها وسبل الوصول إلى نتائج حقيقية . . . فقد اقتحمنا لب المشكلة وأطلقنا على الزشياء مسمياتها الصحيحة قدر الإمكان . . . فقضية كهذه تتناول الموقف الإعلامي الدولي ودوره في إقرار الأمن والسلام هي من الاتساع والعمق بما يتطلب المزيد من الدراسات والجهود التي تمهد الطريق أمام الأجيال القادمة وقد أصبحت المساحات بين الواقع والحلم أقل مما هي عليه الآن في عالمنا المشترك . . . ومستقبلنا المشترك . . . وآمالنا المشتركة.

المراجـــع

اولاً : الكتب

١ ـ جيهان رشتي، الأسس العلمية لنظريات الإعلام، دار الفكر العربي، ١٩٧٥.

٢ ـ مصطفى المصمودي، النظام الإعلامي الجديد، سلسلة عالم المعرفة بالكويت.

٣ ـ محمد سيد محمد، الإعلام والتنمية، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٨.

٤ ـ جاك لوب، العالم الثالث وتحديات البقاء، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٦م.

٥ ـ زيجينو بريجنسكي، بين عصرين: أمريكا والعصر التكنتروني، ترجمة محجوب عمر، الطبعة الأولى، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٠م.

٦ ـ لستر بيرسون، ماذا يجري في العالم الغني والعالم الفقير؟، ترجمة وإعداد إبراهيم نافع، دار المعارف، ١٩٧١م.

٧ ـ حازم الببلاوي، على أبواب عصر جديد، دار الشروق، القاهرة، ط٣، ١٩٩٧م.

٨ ـ زكي نجيب محمود، تجديد الفكر العربي، دار الشروق، بيروت.

٩ ـ تقرير اللجنة المستقلة للتنمية العالمية للاتصالات، تحت عنوان السلسلة الناقصة، يناير ١٩٨٥م.

ثانياً : بحوث وتقارير وخطب:

١ ـ تقرير اللجنة المستقلة للتنمية العالمية للاتصالات، المنشور تحت عنوان «السلسلة الناقصة» في يناير ١٩٨٥م.

٢ ـ خطاب الرئيس محمد حسني مبارك أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة بتاريخ ٢٥/ ٩/ ١٩٨٥م.

٣ـ سعد الدين إبراهيم، نحو نظرية سوسيولوجية للتنمية في العالم الثالث، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الثاني للاقتصاديين المصريين، القاهرة في الفترة من ٢٤ ـ ٢٦ مارس ١٩٧٧، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع.

٤ ـ وثائق مؤتمرات اليونسكو «العشرون ـ الحادي والعشرون ـ الثاني والعشرون».

5 - Inter govermmental conference co-operation in activities, needs and programmes for communication development Unisco, Paris,1980.

التقرير الختامي والتوصيات

ناقش المشاركون في الندوة البحوث والأوراق العلمية المقدمة من أعضاء الهيئة العلمية توصلوا إلى التوصيات التالية :

١ ـ تؤكد الندوة على أهمية توضيح دور أجهزة الإعلام المختلفة في توصيل رسالة الإعلام الأمني إلى الجماهير متعاونة في ذلك مع الأجهزة الأمنية المتخصصة التي تعد المصدر الأساسي للمعلومات الأمنية .

٢ ـ تؤكد الندوة على أهمية الإعلام الأمني في حث ممارسي الإعلام في العالم العربي على المشاركة بشكل إيجابي في إكمال مهمة الأجهزة الأمنية .

٣ ـ التأكيد على تعاون المؤسسات الأمنية مع المؤسسات الإعلامية للقيام بالدور المنوط بها اجتماعياً وذلك بتيسير حصول وسائل الإعلام على المعلومات الصحيحة والدقيقة حول القضايا الأمنية المختلفة .

٤ ـ نظراً لأهمية الممارسة الفعلية والتعامل الشخصي في ترسيخ قيم ومفاهيم الأمن لدى المواطنين فإن تزويد خريجي كليات الأمن ومعاهدها له أهمية كبرى في تحقيق هذا الهدف ولذلك فإن من الأهمية بمكان أن تكون مواد الإعلام أو الاتصال والعلاقات العامة وعلم النفس الجنائي مواد اساسية في الدراسة بهذه الكليات والمعاهد .

٥ ـ نظراً للتطور الهائل في دراسة علم الاتصال وظهور دراسات متخصصة في إعلام متخصص فمن الأهمية بمكان أن تدرس مواد خاصة بالإعلام الأمني في كليات ومعاهد الإعلام في الدول العربية .

٦ ـ الاهتمام بإنتاج برامج إعلامية أمنية توعوية مطبوعة ومسموعة ومرئية

وذلك بالتعاون بين المؤسسات الأمنية والمؤسسات الإعلامية تشرف عليها أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية .

٧ـ نظراً لأهمية موضوع الإعلام الأمني يوصي المؤتمرون بإنشاء دبلوم متخصص في الإعلام الأمني تتبناه أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية وتشرف عليه .

٨ـ رفع خطاب شكر لمعالي وزير الداخلية بجمهورية مصر العربية وفضيلة الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور محمد سيد طنطاوي شيخ الأزهر لرعايتهم للندوة .

ⓒ (٢٠٠٢)، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ـ الرياض ـ
المملكة العربية السعودية. ص. ب ٦٨٣٠ الرياض: ١١٤٥٢
هاتف ٢٤٦٣٤٤٤ (ـ١ـ٩٦٦) فاكس ٢٤٦٤٧١٣ (ـ١ـ٩٦٦)
البريد الإلكتروني: Src@naass.edu.sa
Copyright©(2002) Naif Arab Academy
for Security Sciences (NAASS)
ISBN 3-68-853-9960
P.O.Box: 6830 Riyadh 11452 Tel. (966+1) 2463444 KSA
Fax (966 + 1) 2464713 E-mail Src@naass.edu.sa.

ⓒ (١٤٢٣هـ) أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية. مركز الدراسات والبحوث
الإعلام الأمني: المشكلات والحلول. ـ الرياض
٢١٤ ص ، ١٧ × ٢٤ سم
ردمك: × ـ ٧٣ ـ ٨٥٣ ـ ٩٩٦٠
١ ـ الإعلام الأمني أ ـ العنوان
ديوي ٣٦٣,٣ ٢٣/١١١٨

رقم الايداع: ٢٣/١١١٨
ردمك: × ـ ٧٣ ـ ٨٥٣ ـ ٩٩٦٠

ردمك: × ـ ٧٣ ـ ٨٥٣ ـ ٩٩٦٠